د. سعاد الصباح

أوراق في
السياسة الدولية

دار سعاد الصباح

د. سعاد الصباح

أوراق في السياسة الدولية

دار سعاد الصباح

د. سعاد الصباح

أوراق في السياسة الدولية

دار سعاد الصباح

الطبعة الأولى
تشرين / اكتوبر ٢٠٠٦

رقم الإيداع: 370 / 2006
ردمك: 99906-2-013-x

جميع حقوق النشر محفوظة

كلمة أولى

يولد العربي في بحر من السياسة . ربما كانت هذه المقولة صحيحة وتنطبق على عشرات الملايين من أبناء أمتي العربية : رجالاً ونساء ، شيوخاً وشباباً . ولقد كان من حسن حظي أنني ولدت في بيت سياسي بالانتماء وسياسي ثقافي بالتجربة ، ثم جاءت الحياة فحملتني إلى بيت يجسد العراقة السياسية في وطني ، كون سيده : الشيخ عبدالله المبارك الصباح ، هو أصغر أبناء مؤسسي الدولة الكويتية الحديثة . دخلت البيت الجديد ، الغارق في السياسة ، بحكم موقع صاحبه كنائب للأمير يحكم الكويت حين يغيب ، أو كقائد للجيش والقوات المسلحة والأمن العام .

لذلك كان من البدهي أن تكون السياسة والاهتمام السياسي طبيعة ثانية لي وأن ينصرف العقل إلى فحص الواقع الكويتي والواقع العربي ومحاولة فهمه واستخلاص النتائج من أحداثه ومجرياته . وإذا كانت أوراقي في الاقتصاد والنفط وعالم المال والاستثمار تخضع لميزان الأرقام الباردة ، فإن كل كلمة سياسية نشرت كانت تكتب بدم الشريان وبخفق وجدان الإنسان المؤمن والمقهور ، لما آلت إليه أحوال الأمة العربية من دمار وضياع .

تبقى الحقيقة وهي أن كل كلمة نكتبها في الشأن القومي إنما تمثل قناعة كاملة صادقة بما نقول ، دون أية محاولة لإرضاء أحد ، غير الله عز وجل والوطن عزيزاً حلمنا به وعزيزاً نعمل من أجله .

د . سعاد محمد الصباح

الاستراتيجية الجديدة للنظام السياسي العالمي

١ - نظرة تاريخية

عند الحديث عن النظام السياسي العالمي يجب محاولة تحديد ما هو المقصود بهذا الاصطلاح ، حتى يمكن أن يستند التحليل إلى مفهوم واضح ومن ثم تكون نتائجه قائمة على أسس تتمتع على الأقل بالتماسك الداخلي ، ولهذا الغرض يجب التفريق بين المفهوم الرسمي الذي يستند إلى اتفاقيات ومعاهدات وبروتوكولات بين دول العالم أو غالبيتها .

ووفقاً لهذا المفهوم فإن المقصود بالنظام السياسي العالمي هو ذلك النظام الذي يستند إلى المنظمات السياسية ذات الطابع الدولي ، كمنظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن اللذين تتساوى فيهما دول العالم حقوقاً وواجبات ، كما هي الحال وفقاً للأمم المتحدة وجمعيتها العمومية ، أو تتمتع فيهما بعض الدول بحقوق مميزة مثل حق الفيتو ، كما هو الوضع فيما يخص الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ، وهي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي والصين وإنجلترا وفرنسا ، مما يعني أنه يقع على عاتق هذه الدول الخمس مسؤوليات إضافية خاصة في الحرص على استتباب الأمن والسلام الدوليين .

وباستثناء هذا التمييز في حقوق الأعضاء الخمسة في مجلس

الأمن ، فإن المفهوم الرسمي للنظام السياسي العالمي لا يعكس القوى السياسية والاقتصادية التي تؤثر في الأوضاع السياسية العالمية من الناحية الواقعية ، وأكبر دليل على ذلك أن عديداً من قرارات الجمعية العمومية للأمم المتحدة ظلت غير ملزمة للأطراف المعنية ، ومن ثم فلم تخضع للتنفيذ مثل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية التي استمرت إسرائيل في رفضها وعدم الالتزام بها مما نجم عن عدم تطبيقها حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة .

واستناداً إلى ذلك ، فقد يكون المفهوم الرسمي للنظام السياسي العالمي ذا فائدة لأغراض التحليل ، وذلك باستخدامه كمعيار أو نموذج لما يجب أن يكون ، ومقارنة الواقع الملموس للنظام السياسي العالمي بهذا النموذج أو المعيار بهدف الخروج بنتائج كما يجب أن يتم لسد الفجوة بين النظرية والواقع . غير أن مفهوم النظام السياسي العالمي الذي يهمنا هنا هو المفهوم الذي يستند إلى عنصرين :

الأول : توافر القوة السياسية والاقتصادية ومن ثم القوة العسكرية بشكل واضح لا يقبل الشك وبمقياس يفوق ما هو متاح أو معروف على النطاق العالمي .

والعنصر الثاني : توافر الإرادة والقدرة على استخدام هذه القوة لفرض سياسة معينة أو استراتيجية محددة تصعب مقاومتها أو يمنع تطبيقها .

فإذا استخدمنا هذا المفهوم فإن المقصود بالنظام السياسي العالمي هو مفهوم قد يستند إلى «القهر والفرض» وقد لا يستند إلى «الرغبة والقبول» . وتطبيقاً لذلك ، فإن المقصود بالنظام السياسي العالمي منذ الثورة البلشفية ، وبصفة خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، هو كل ما تتفق عليه القوتان العظميان الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي ، سواء بصورة علنية أو غير علنية ، رسمية أو ضمنية وتتم محاولة فرضه على دول العالم سواء برغبتها وقبولها أو بغير رضاها ورغماً عنها .

وعلى أساس هذا المفهوم استند النظام السياسي العالمي منذ انتهاء حرب فيتنام وحتى الغزو السوفييتي لأفغانستان إلى مبدأ التعايش بين القوتين ومن ورائهما الكتلتان "DETENTE" حيث تم تحديد «خطوط التماس» بين مصالح الكتلتين في مناطق العالم المختلفة ، وبصفة خاصة القارة الأوروبية والمناطق المجاورة لها كمنطقة الشرق الأوسط مثلاً .

كذلك التحديد الضمني للسياسات التي تعد التزاماً بخطوط التماس وتلك التي قد تعد خروجاً عنها وتستوجب إجراءات معينة تحول دون تطور الأمور بشكل قد يهدد السلام والأمن الدوليّين .

والهدف من التعايش هو ضمان عدم تحول الحرب الباردة بينهما إلى حرب ساخنة عالمية ثالثة ، وبما يتضمنه ذلك من احتمالات الدمار الشامل على أوسع نطاق نظراً لحتمية استخدام الأسلحة النووية

والهيدروجينية . واتفاق التعايش لا يعني انتهاء الحرب الباردة والصراع بين الكتلتين بل يحوط نتائجها ، كما أنه لا يحول دون المنافسة بينهما بل يسمح بها طالما أنها لا تؤدي إلى الخروج عن خطوط التماس المتفق عليها بشكل يؤثر في التوازن النسبي المحدد لهذه لخطوط .

كما أن التعايش لم يكن يحول دون اندلاع حروب محلية طالما أن هذه الحروب لا تؤثر في الوضع القائم المتفق عليه ، وما دامت هذه الحروب محلية ومحدودة النتائج ، والتعايش أيضاً لا يهتم بالتغيير في أنظمة الحكم في دول العالم طالما أن هذا التغيير لا ينعكس على التحالفات القائمة والداخلة في الحسابات والموازين التي تم تحديد خطوط التماس على أساسها .

وكما أن التغيير في أنظمة الحكم لا يدخل بالضرورة في حسابات التعايش ، فإن طبيعة الحكم ومدى اتفاقه مع آمال الشعوب من عدمه لا يحتل أهمية كبرى ، اللهم إلاّ إذا نجم عنه تهديد للأوضاع العالمية السائدة والمتفق عليها .

ولقد استطاع اتفاق «**التعايش**» أن يحول دون اندلاع حرب عالمية ثالثة ، وتحقيق سلام نسبي لفترة طويلة من الزمن . واستطاع أن يثبت صلابته في مواجهة أزمات كانت على درجة كبيرة من الخطورة كحرب أكتوبر عام ١٩٧٣ حيث لجأت الولايات المتحدة الأمريكية في المراحل الأخيرة من هذه الحرب إلى إعلان حالة الطوارئ ذات الدرجة

المرتفعة ، خشية أن يلجأ الاتحاد السوفييتي إلى إرسال قوات إلى منطقة حساسة في حسابات الكتلتين .

ومع ذلك أمكن تحويط الأمر وعادت الكتلتان إلى ممارسة سياسة التعايش بصورة مرضية إلى حد كبير لفترة طويلة من الزمن انتهت بغزو الاتحاد السوفييتي لأفغانستان ، الذي اعتبرته الولايات المتحدة خروجاً استراتيجياً عن اتفاقية التعايش ، إذ إنه أعطى ميزة نسبية لم تكن داخلة في الحسابات لمصلحة الاتحاد السوفييتي ، إذ تمكّن الاتحاد السوفييتي من الاقتراب الخطر من منابع النفط الرئيسية في منطقة الخليج التي تُعد على درجة قصوى من الأهمية الاستراتيجية للولايات المتحدة والكتلة الغربية التابعة لها .

ومما زاد من خطورة الموقف وأدى إلى الانهيار الفعلي لسياسة التعايش وتجميد بعض اتفاقيات SALT II الخاصة بتحديد الأسلحة الاستراتيجية ، إن الغزو السوفييتي لأفغانستان جاء في أعقاب الثورة الإيرانية والإطاحة بشاه إيران وحكمه الذي كان دعامة أساسية من دعامات الاستراتيجية الغربية ، واتباع الحكم الثوري في إيران لموقف استراتيجي معاد للولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة ، والتحالف الغربي بصفة عامة .

وكان تفسير الثورة الإيرانية والغزو السوفييتي لأفغانستان لا يقبل أن الشك من حيث وجود قوى معادية للمصالح الغربية في قلب قاعدة النفط العالمية وموقع الاحتياطي النفطي الكبير .

إزاء ذلك ، لم يكن غريباً أن تنهار سياسة التعايش التي كانت جوهر النظام السياسي العالمي ، وأصبحت العودة إليه رهناً بالانسحاب السوفييتي من أفغانستان كشرط لا يقبل المفاوضة .

وصاحَب انهيار سياسة التعايش معاناة الحكم في الاتحاد السوفييتي من نتائج مرض الرئيس بريجنيف ومن ثم عجزه عن محاولة البحث عن استراتيجية جديدة للتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية يقوم على أساسها النظام السياسي العالمي ، إذ حتّمت التوازنات الداخلية الدقيقة بين القوى المتعددة في الاتحاد السوفييتي أن تفتقد سياسته الخارجية الرؤية والعمل في إطار استراتيجي واضح ومفهوم . واستندت السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي ، سواء تجاه الولايات المتحدة أو الكتلة الغربية أو باقي أجزاء العالم إلى البراجماتية ومعالجة كل وضع في حد ذاته معالجة مرتبطة بهذا الوضع ، ولظروفه السائدة دون النظر إلى الاعتبارات الكلية أو المواقف الاستراتيجية .

واستمر الحال على هذا النمط بعد وفاة بريجنيف ، حيث كان مرض من خلفه ، أو اعتبارات التوازنات الداخلية من أهم أسباب استمرار حالة الشلل الاستراتيجي للاتحاد السوفييتي ، إلى أن جاء إلى الحكم الرئيس غورباشوف ، حيث بدأت العودة التدريجية للاتحاد السوفييتي إلى النظام السياسي العالمي ، ولكن على أسس جديدة تختلف عما كان عليه الحال في الماضي ، ومن ثم تغيّرت الموازين والمعايير .

٢ - بنود جدول أعمال مؤتمر بوش - غورباتشوف

تناقلت وكالات الأنباء العالمية خبر وصول الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي إلى اتفاق بشأن تحديد الأسلحة الاستراتيجية بين الكتلتين ، حيث أعلن كل من وزيري خارجيتي الدولتين جيمس بيكر وإدوارد شيفارنادزه أنه من المؤكد أن يتم توقيع اتفاقية تحديد الأسلحة الاستراتيجية في واشنطن في نهاية هذا الشهر في اجتماع القمة بين الرئيسين بوش وغورباتشوف .

وعلّقت الصحف على هذا الخبر بأنه حدث تاريخي هام له دلالة مهمة على المستويات كافة ، إذ إنه لم يكن من المتوقع أن يصل الطرفان إلى اتفاق من هذا النوع بهذه السرعة الفائقة ، لأن ذلك يعني بكل وضوح ، وبما لا يدع مجالاً للشك ، الانتهاء الفعلي والنهائي للصراع بين الكتلتين وتهيئة الجو نحو الحركة تجاه بناء عالم جديد يدخل فيه الاتحاد السوفييتي الأسرة الدولية على نفس الأسس والمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية وتؤثر في سياسات الدول الكبرى ، كما يصبح المجال متاحاً أمام تعاون وتنسيق شبه تامين بين الدولتين الكبريين في الشؤون الدولية ، ومنها المشاكل الإقليمية ، بل إن المغزى الحقيقي وراء هذا الاتفاق المزمع توقيعه في نهاية الشهر هو أن الدولتين الكبريين قد توصلتا إلى نتيجة فحواها أن العلاقة بينهما ، وبينهما وحدهما ، تقع في المقام الأول من الأولوية ولا يعلو عليها أية مشاكل أو شؤون مهما كانت درجة خطورتها .

وبالرغم من أن وزيري خارجية أمريكا والاتحاد السوفييتي قد أعلنا أنهما لم يصلا بعد إلى اتفاق بخصوص تخفيض الأسلحة التقليدية ، بل إنهما لم يحققا بعد أي تقدم يذكر ، فإنهما ولا شك متفائلان بشأن إمكانية الوصول إلى اتفاق في هذا الشأن في القريب العاجل ، إذ إن الموقف الأمريكي كان يربط بين الاتفاق على تحديد الأسلحة الاستراتيجية والاتفاق بشأن تخفيض الأسلحة التقليدية ، ومن ثم فإن عدم الإصرار على هذا الموقف يدعو للتفاؤل بأنه في تقدير الولايات المتحدة الأمريكية أن الاتفاق بشأن الأسلحة التقليدية سيتم في وقت قريب .

ويبدو من المعلومات المتاحة في الوقت الحالي ومن تصريحات وزيري الخارجية أن مؤتمر القمة القادم بين الرئيسين بوش وغورباتشوف سيركز على بندين رئيسيين أولهما يتعلق بتوقيع الاتفاقيات الخاصة بتحديد الأسلحة الاستراتيجية ومن ثم إعلان الانتهاء الرسمي والفعلي للصراع بين الكتلتين ، أما البند الثاني فمن المتوقع أن ينصب على محاولة وضع الأسس الجديدة للنظام السياسي العالمي والدور الذي ستلعبه الدولتان في ضمان استتباب الأمن والسلام العالميين بما يتفق مع مصالحهما في المقام الأول .

بمعنى آخر ، فإن المؤتمر لن يقتصر على ما يمكن تسميته «بالمصالحة الرسمية» بين الدولتين والكتلتين وإنما سيكون بداية «للتحالف بين الدولتين» بهدف تسيير أمور العالم بما يتفق مع استراتيجية عالمية

جديدة من صنع الدولتين الكبريين في الأساس ، وتحظى بتأييد الدول الغربية الكبرى كإنجلترا وفرنسا وألمانيا ، ولا تتعارض في جوهرها مع مصالح الصين في الوقت الحالي ، مع محاولة الحصول على الاتفاق الرسمي للصين عندما تسمح الظروف في المستقبل . وواضح أنه في إطار مناقشة هذه الاستراتيجية الجديدة القائمة على التحالف في إدارة شؤون العالم سيتعرض بلا شك الرئيسان بوش وغورباتشوف لما يسمى بالمشاكل الإقليمية ومنها مشكلة الشرق الأوسط الرئيسية التي تتمثل في الصراع العربي - الإسرائيلي ، وغيرها من المشاكل التي تهدد الاستقرار في هذه المنطقة ، كإنهاء الصراع الإيراني - العراقي وتحقيق السلام بين البلدين ، ومشاكل جنوب السودان والبوليساريو وإثيوبيا ، وغيرها .

ولا شك أن عدم تخصيص بند منفصل في جدول الأعمال لمناقشة المشاكل الإقليمية ، وإنما التعرض لها في إطار استراتيجية جديدة للنظام السياسي العالمي ، له مغزاه الهام ، وهو أن الدولتين ستنظران لهذه المشاكل الإقليمية من وجهة نظرهما واستناداً لمصالحهما وحدهما وليس استناداً إلى معيار العدل أو الحق أو مصالح الآخرين ، مهما كان وضوحها وأحقّيتها .

ومن الناحية الواقعية أيضاً ، فبالرغم من أن هذه الاستراتيجية الجديدة ستكون من الناحية النظرية على الأقل نتاجاً لاتفاق مشترك بين الدولتين قد يعطي الانطباع بأن مصالح الدولتين قد أخذت في

الاعتبار بقدر متساو ، فإن الاستراتيجية الجديدة هي استراتيجية أمريكية في الجوهر ذات رتوش ديكورية سوفييتية انعكاساً للأوضاع العالمية التي تمثل تراجعاً استراتيجياً للاتحاد السوفييتي ونظامه الاقتصادي السياسي الذي سار منذ عام ١٩١٧ مع دول وسط وشرق أوروبا التي كانت وحتى عهد قريب تدور في فلكه .

والتطبيق الإقليمي لهذا التفسير هو أن موقف الدولتين في استراتيجيتهما الجديدة تجاه المشاكل الإقليمية سيكون موقفاً أمريكياً في الأساس - وإن لبس ثياباً مشتركة في الظاهر - يعكس المصالح الأمريكية سياسياً واقتصادياً في المقام الأول .

إن محاولة تفهم معالم هذه الاستراتيجية الجديدة بصدق ودون خداع للنفس والعيش في الأوهام يعد بداية ضرورية وملحة لوضع استراتيجية عربية مقابلة وفعالة في مواجهة الشطر الإقليمي على الأقل للاستراتيجية الجديدة ، وتحييد آثارها العكسية على القضايا العربية وتعظيم احتمالات النتائج الإيجابية ، ومن ثم ضمان أن تكون المحصلة الصافية لصالح الحق العربي .

ويجب ألاّ نقلل من صعوبة هذه المهمة ، فبالرغم من انهيار العالم القديم بصورته التقليدية التي عاصرناها منذ الثورة البلشفية ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، فإن معالم العالم الجديد ما زالت غير واضحة ، ومرجع ذلك أنها ما زالت موضع الإعداد بل في مرحلة البداية ، وما زالت تفاصيلها من أكثر الأمور سرية وتقتصر على

الدولتين الكبريين بينما باقي دول العالم إما في حالة انتظار حتى تتضح الصورة أو في مرحلة إعادة الحسابات بعد أن انقلبت الأوضاع السائدة رأساً على عقب .

ومما يزيد الأمر تفصيلاً ، أن العالم يعيش لأول مرة في تاريخه الحديث أحداث ثورات ثلاث على قدر كبير من الأهمية ، وبصورة آنية تغيرت الموازين السياسية تغيراً جذرياً ، كما أنها أثرت في عناصر الكلفة الاقتصادية تأثيراً كان من شأنه اهتزاز وضع الوحدات الاقتصادية الصغيرة اهتزازاً مصيرياً . ومع أهمية هذه الصعوبات ، إلاّ أن ذلك لا يعني أن نقف موقف الانتظار ، إذ إن الانتظار ليس في مصلحتنا ، فقد نُفاجأ باستراتيجية جديدة تتعارض مع مصالحنا ويكون قد تم الاتفاق عليها دون أن تؤخذ في الاعتبار المصالح العربية وتوضع موضع التنفيذ ولا يكون أمامنا حينئذٍ إلاّ القبول ، وهو أمرٌ لا تقبله الجماهير العربية ولا ترضى عنه .

إنّ العالم العربي على مشارف قمة عربية جديدة ، وتفرض الظروف الدولية والإقليمية أن تكون هذه القمة من النوع الاستراتيجي لا قمة لمجرد مناقشة بعض السياسات الوقتية أو حل بعض المشاكل النظرية أو الخلافات بين بعض الدول . قمة استراتيجية على نمط قمة الخرطوم في أعقاب هزيمة عام ١٩٦٧ التي انبثقت عنها استراتيجية اللاءات الثلاث التي التزمت بها الدول العربية كافة لفترة طويلة ولم يخرج عنها إلاّ الرئيس السادات بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد منفرداً ، أو

قمة الدار البيضاء التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وكان من نتيجة إصرار الأمة العربية على هذا الموقف أن اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التفاوض المباشر مع المنظمة التي تتمتع الآن باعتراف غالبية دول العالم ، باستثناء إسرائيل .

إن مؤتمر القمة الجاري الإعداد له في الوقت الحاضر يتحتم أن يكون مؤتمراً استراتيجياً لتحديد المعالم الرئيسية للاستراتيجية العربية خلال المرحلة القادمة ، بل إننا لا نغالي إذا قلنا إن هذا المؤتمر يعد أهم مؤتمر للقمة العربية بلا استثناء ، إذ إنه يتعلق بالبقاء أو الفناء بالنسبة للأمة العربية . ولكي نضمن أن تكون الاستراتيجية العربية عملية وفعّالة فلابد أن نتعرف على معالم الاستراتيجية الجديدة للنظام السياسي العالمي التي هي موضع الإعداد وأن نحاول التأثير في محتواها حتى لا تأتي مناهضة للمصالح العربية . . . فما هي معالم الاستراتيجية الجديدة للنظام السياسي العالمي؟ وهو ما سنتعرض له في ما يلي .

* * *

٣ - الاستقطاب وجو المنافسة

لقد كان وصول غورباشوف إلى الحكم في الاتحاد السوفييتي بداية مرحلة جديدة ومهمة في العمل السياسي الدولي ، وخاصة في العلاقة بين القوتين العظميين . ومعها بدأت ملامح النظام السياسي الجديد تظهر في الأفق وتتطور بصورة سريعة بل ومذهلة ، مقارنة بما كان يحدث في الماضي .

وقبل أن نتعرض للخصائص الأساسية لهذا النظام وأبعاده واحتمالاته المستقبلية ، وخاصة فيما يخص منطقة الشرق الأوسط بوجه عام والمصالح العربية بوجه خاص ، يعد من الضروري لأغراض المقارنة أن نستعرض الدور الذي لعبته دول العالم الأخرى - سواء الحليفة منها لكل من القوتين العظميين أو غيرها من الدول ، بما فيها دول العالم الثالث ومنها دول الشرق الأوسط - على الساحة العالمية بهدف الدفاع عن مصالحها أو تحقيق مكاسب محددة لقضاياها ، وذلك في الفترة ما بين انتهاء الحرب العالمية الثانية - وخاصة بعد أن انقسم العالم إلى كتلتين متصارعتين - ومروراً بمرحلة التعايش السلمي ثم انهيار التعايش في أعقاب الغزو السوفييتي لأفغانستان ثم فترة تجميد الأوضاع إزاء شلل القيادة السوفييتية وحتى وصول غورباشوف إلى الحكم .

لقد كان من نتائج جو المنافسة الذي ميز العلاقة بين الولايات

المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي - سواء كانت منافسة عدائية كما كان الحال في فترات الحرب الباردة وخاصة فترة الشيوعية الحربية والدوليات الستالينية ، أو منافسة محددة في إطار التعايش السلمي - إذ كان في إمكان عديد من دول العالم تحقيق مكاسب وقتية ومحدودة مستغلة بذلك الجو التنافسي بين الدولتين العظميين ، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة مع تفاوت الدول واختلاف الظروف . فدول حلف وارسو مثلاً لم يكن في مقدورها الخروج عن الخط السوفييتي حتى في أدنى الأمور ، اللّهم إلاّ في تلك الحالات التي تميزت بمحاولة بعض دول الكتلة الشرقية استرداد بعض من حريتها المسلوبة ، كما حدث في المجر في عام ١٩٥٦ أو تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨ وذلك باستثناء رومانيا التي رغم انتمائها إلى حلف وارسو فقد احتفظت بقدر كبير من الحرية ومن المرونة في سياستها الخارجية ، وخاصة بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي الذي ترتبت عليه العودة عن الستالينية على يد خروشوف والأخذ بمبدأ تعدد الطرق نحو الاشتراكية .

كذلك ألبانيا في أعقاب هذا المؤتمر اعتبرت سياسة الاتحاد السوفييتي أثناء الحكم الخروشوفي خيانة للمبادئ الاشتراكية ومن ثم اختطت لنفسها سياسة خارجية - بل وداخلية - منفصلة بل ومعادية للاتحاد السوفييتي .

كذلك كان الحال بالنسبة للصين الشعبية وذلك في أعقاب

الخلاف الصيني - السوفييتي . أما يوغوسلافيا تحت زعامة الرئيس تيتو ، فقد رفضت الهيمنة السوفييتية منذ الخلاف اليوغسلافي السوفييتي بين ستالين وتيتو في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة ، حيث تبنت بل تزعمت حركة عدم الانحياز وكانت من الدول الثلاث المؤسسة لهذه الحركة إلى جانب مصر والهند في عهدي الرئيسين عبدالناصر ونهرو .

ولقد مكّن جَوّ المنافسة بين الكتلتين يوغسلافيا من إبقاء الجسور مع دول الكتلة الغربية واستقلالها لتحقيق سياسة خارجية ذات طابع استقلالي ، سخرتها لمصلحتها ومصلحة دول عدم الانحياز ، بينما لم تستفد ألبانيا على الإطلاق من الحرب الباردة ، نظراً لموقفها العقائدي المتجمد ، ومن ثم كانت النتيجة هي عزلة ألبانيا شبه التامة عن العالم الخارجي ، سواء كان شرقياً أو غربياً .

كذلك وضعت الصين الشعبية في نفسها العزلة لفترة طويلة استمرت حتى بداية السبعينات حيث بدأت تخرج منها في أعقاب اتصال الولايات المتحدة الأمريكية بالصين وزيارة الرئيس نيكسون التاريخية إلى بكين .

وباستثناء الصين وألبانيا لأسباب عقائدية ويوغسلافيا لأسباب تاريخية ورومانيا لأسباب قومية ، فإن باقي دول أوروبا الوسطى والشرقية كانت خاضعة تماماً للهيمنة السوفييتية عسكرياً وسياسياً ،

هذا بالإضافة إلى الاعتماد التام على الاتحاد السوفييتي من الناحية الاقتصادية واحتياجاتها من الطاقة .

أما فيما يتعلق بدول أوروبا الغربية ، فبالرغم من انتمائها إلى منطقة حلف الأطلنطي واعتمادها دفاعياً من الناحية العملية على الخطة النووية - الصاروخية الأمريكية ، هذا بالإضافة إلى أهمية الأسواق الأمريكية بالنسبة لاقتصادياتها المرتبطة بالدولار من حيث كونه العملة الرئيسية في المعاملات الدولية ، بالرغم من هذا الارتباط السياسي والعسكري والاقتصادي بالولايات المتحدة الأمريكية ، فإن دول الكتلة الغربية قد تمتّعت بقدر كبير من الحرية في سياستها الخارجية وخاصة تجاه القضايا الإقليمية التي تربطها بها علاقات تاريخية هامة تعود إلى فترات الاستعمار الغربي ، قبل بزوغ الولايات المتحدة في الساحة الدولية وتقلدها زمام الزعامة والقيادة للدول الغربية . كذلك تمتّعت هذه الدول بقدر كبير من الحرية في سياستها الاقتصادية سواء الداخلية أو الخارجية ، حيث تولت حكومات اشتراكية عمالية ديمقراطية مقاليد الحكم في عديد من دول أوروبا الغربية دون أن يؤثر ذلك في الأوضاع الاستراتيجية للعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية أو الوفاء بالالتزامات التي أملتها اتفاقيات الدفاع المشترك بينها وفقاً لمتطلبات حلف الأطلنطي .

بل إنه كان في إمكان الحكومة الفرنسية في الجمهورية الخامسة تحت زعامة الرئيس ديغول أن تخرج عن الإجماع الغربي في الجانب

العسكري حينما انفصلت عن القيادة الموحدة لدول حلف الأطلنطي مع الاحتفاظ بسياسة نووية دفاعية مستقلة تحت السلطة الفرنسية البحتة .

ولقد اتبعت الحكومة البريطانية سياسة مماثلة في الجانب النووي وإن استمرت في القيادة الموحدة لحلف الأطلنطي ، ومع ذلك فلم تؤد السياسة الفرنسية المستقلة ، سواء في الدفاع النووي أو القيادة الدفاعية ، إلى انهيار التحالف الغربي أو إلى إحداث تصدّع ملموس في هيكل حلف الأطلنطي ، إذ إن استراتيجية دول الكتلة الغربية كانت تستند إلى الحرية المتاحة للدول الأعضاء في الأمور السياسية والاقتصادية والدفاعية الذاتية كافة ، ما دامت هذه الحرية لا تمس الموقف الاستراتيجي للكتلة الغربية في مواجهة التهديد السوفييتي الذي كان قائماً في ذلك الوقت .

ولا شك أن الفارق هنا بين عضوية حلف وارسو وعضوية حلف الأطلنطي ومدى تمتع الأعضاء بحرية الحركة إنما يعود في الأساس إلى الفارق الكبير بين الأوضاع الهيكلية الاقتصادية لأعضاء الحلفين وإلى اختلاف الفلسفة الأيديولوجية التي تقوم عليها الأنظمة السياسية - الاقتصادية لهذه الدول .

فاقتصاديات الدول الغربية اقتصاديات متقدمة متفاعلة مع الاقتصاد بين الأمريكي والعالمي بدرجة كبيرة ، ولكنها ليست اقتصاديات تابعة للاقتصاد الأمريكي بصورة تسلبها حرية الحركة

السياسية . كما أن أنظمتها تستند إلى الأنظمة الديمقراطية الليبرالية التقليدية ، بينما اقتصاديات دول أوروبا الشرقية اقتصاديات متخلفة ، نامية وتابعة للاقتصاد السوفييتي ودرجة تفاعلها مع الاقتصاد العالمي تكاد تكون معدومة .

كما أن أنظمتها السياسية تفتقر لأدنى مستويات الديمقراطية وتستمد شرعيّتها من الناحية الواقعية من التأييد السوفييتي في المقام الأول وأجهزة القهر البوليسية ذات الولاء والتدريب السوفييتيين .

وفي هذا الإطار كان في إمكان عديد من دول العالم الثالث استغلال جو المنافسة بين القوتين العظميين من ناحية والحرية النسبية لدول حلف الأطلنطي من ناحية أخرى ، وذلك بهدف تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية كثمن لاستمرار ولائها أو صداقتها القوية لإحدى القوتين ، أو كثمن للفرصة المضاعة بعدم الانتماء لإحدى القوتين . ولقد اعتمدت قدرة دول العالم الثالث في المناورة واستغلال جو المنافسة على الأهمية النسبية لهذه الدول ومدى قربها أو بعدها عن خطوط التماس المهمة ، وخاصة في خلال الفترة التي حددت فيها أوضاع التعايش بين القوتين طبيعة العلاقة بينهما .

غير أنه في جميع الأحوال لا ينبغي المبالغة في قدرة دول العالم الثالث على الخروج عن الإطار المحدد لها في النظام السياسي العالمي السائد تحت السيطرة الثنائية للاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية ، إذ من الناحية الواقعية فإن عدداً من هذه الدول كان

يتدخل في نطاق الهيمنة لإحدى الدولتين الكبريين ، حتى وإن لم يكن عضواً رسمياً في أحلافها ، وذلك لاعتماد هذه الدول سياسياً واقتصادياً وعسكرياً على إحداهما .

وفي غالب الأحوال ، لم يكن في مقدور هذه الدول الخروج من هذه التحالفات الواقعية بصورة نهائية وتحقيق تغيير كلي وراديكالي في ولائها ، واقتصر الأمر على تغيير في درجة الولاء من الولاء التام إلى الولاء الأقل درجة أو درجتين منه ، إلى الفتور النسبي في العلاقات ، وإن كانت هناك استثناءات محدودة للغاية تكاد تقتصر على حالة أو حالتين حتى حدث تغيير راديكالي في الولاء كما حدث في عهد الرئيس السادات حينما قام بطرد الخبراء السوفييت واستبدال التحالف المصري - السوفييتي المستند إلى اتفاقية الصداقة بينهما والاعتماد شبه التام منذ بداية الخمسينات على الاتحاد السوفييتي اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ، إلى تحالف واقعي مع الولايات المتحدة الأمريكية .

كذلك مكّنت الحرية النسبية لدول الكتلة الغربية دول العالم الثالث من المناورة الاقتصادية - السياسية في حدود محدودة للغاية والتمتع بعلاقات ثنائية متفاوتة في الدرجة معها ، وبصفة خاصة فإن الاستقلال النسبي للسياسة الفرنسية منذ عهد الرئيس ديغول أعطى فرنسا وضعاً مميزاً لدى عديد من دول العالم الثالث ، وبخاصة الدول

الأفريقية والشرق أوسطية التي كانت لديها علاقات تاريخية مع فرنسا .

كذلك أعطى الحياد الياباني ، عسكرياً وسياسياً ، في إطار التحالف الغربي القدرة على التوسع الاقتصادي الكبير في دول العالم الثالث ، ومكّن هذه الدول من توسيع دائرة المناورة على الساحة العالمية .

باختصار ، فإن النظام السياسي العالمي الذي ساد منذ الحرب العالمية الثانية وحتى وصول الرئيس غورباتشوف إلى الحكم ، كان نظاماً يسمح لدول العالم الثالث ولقضاياها الإقليمية بتدخل جداول أعمال العلاقة بين القوتين الكبريين سواء شاءا أم أبيا ويعطي لها قيمة استراتيجية وتكتيكية في حسابات الدولتين .

ولكن دول العالم الثالث لم تستخدم كلفتها الاستراتيجية للدول الكبرى في العلاج السطحي لمشاكلها الاقتصادية ، ومن ثم في بقائها على ما هي عليه من تخلف اقتصادي وشبه تبعية سياسية انعكست على المشاكل الإقليمية .

* * *

٤ - المرحلة الانتقالية

كانت أولى مهام غورباتشوف وهو يزحف تدريجياً نحو موقع السلطة والقيادة هي تقييم الوضع السائد في الاتحاد السوفييتي تقييماً واقعياً ، ولأول مرة ، أي بالمعايير السائدة في العالم وليس بالمعيار الأيديولوجي المعتاد الذي ظل يؤكد مراراً ، ومنذ الثورة البلشفية ، أن الاتحاد السوفييتي في طريقه نحو بناء المجتمع الماركسي ، وأنه عاجلاً أو آجلاً سيلحق به باقي العالم حيث لا يوجد شك في حتمية انتصار الشيوعية في العالم بأسره وانهيار الأنظمة الرأسمالية .

وجاءت نتيجة التقييم الواقعي مفاجأة مذهلة لغورباتشوف ، حيث بدت صورة الاتحاد السوفييتي من جميع الزوايا قاتمة مظلمة ، وبدت ملامح المستقبل تحمل في طياتها أخطاراً هائلة .

فالاقتصاد السوفييتي يعاني مشاكل هيكلية فرضية انعكست على حجم الإنتاج ونوعيته ومعدلات نموه وعلى حجم الاستهلاك وأنماطه ونوعيته ، كما انعكست على الموازين الاقتصادية كافة ، سواء تلك التي تتعلق باستغلال الموارد المتاحة أو تلك التي تتعلق بالتجارة الخارجية ، بل إن الوضع الاقتصادي العام يزداد سوءاً يوماً بعد يوم وبصورة ومعدلات مذهلة ، كما أثبت التقييم الفشل الذريع لأدوات العلاج التقليدية وسياسات التخطيط المركزية وشبه المركزية ، وأن الوضع يهدد بالانفجار ما لم تُتّخذ إجراءات وسياسات راديكالية

تُخرج الاقتصاد السوفييتي من الحلقة المفرغة التي دار فيها منذ الثورة البلشفية إلى دائرة الاقتصاد العالمي ، تتفاعل به ومعه وتتعامل معه بالطرق المعتادة في المعاملات الدولية وتتحرك وفقاً لمؤشراته . كذلك بدا واضحاً أمام غورباتشوف مدى التخلف التكنولوجي الذي يعانيه الاتحاد السوفييتي مقارنة بدول الكتلة الغربية بصفة عامة والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة ، وأن الهوة التكنولوجية قد اتسعت بصورة مذهلة بينهما بدرجة خطيرة لا تقتصر آثارها على المجالات العلمية والاقتصادية فحسب بل قد تتعداها - إذا لم تكن قد تعدتها بالفعل - لتشمل المجالات العسكرية ، الأمر الذي يحمل في طيّاته تهديداً مباشراً للأمن السوفييتي الذي يحتل في الأولويات السوفييتية مقام الصدارة ، لا تعلو عليه أي أولويات أخرى مهما كانت أهميتها وإلحاحها .

ولم يقتصر الأمر على التخلف الاقتصادي والتكنولوجي والأبعاد المستقبلية العسكرية لهذا التخلف ، بل إن الوضع السياسي العسكري الواقعي قد تغير منذ الغزو السوفييتي لأفغانستان بصورة جذرية لا تدعو للاطمئنان من وجهة نظر المصالح الاستراتيجية السوفييتية .

فمن الناحية السياسية ، شهد العالم خلال فترة الثمانينات تحولاً معادياً للاشتراكية ، حيث وصل إلى مقاليد الحكم في غالبية دول العالم حكومات تقوم على مبادئ الاقتصاد الحر ، وحيث ثبت بما لا يدع مجالاً للشك فشل الأنظمة الاقتصادية التدخلية بما في ذلك

الاقتصاديات المختلطة ، أو تلك التي كانت تتبع مناهج تخطيطية ، وحيث يلعب القطاع العام فيها دوراً حيوياً ، وتمت الإطاحة بحكومات الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية التقليدية في دول أوروبا الغربية وحلت محلّها حكومات أحزاب محافظة أو يمينية ، في الوقت نفسه بدأت الحركات الديمقراطية تلعب دوراً مؤثراً في الحياة السياسية في دول أوروبا الشرقية ، ففي بولندا مثلاً فشلت جميع المحاولات للقضاء على حركة «تضامن» ، بل إن نفوذها بدأ يزداد يوماً بعد يوم ويتعدى حدود بولندا ليجد صدى واسعاً في الدول المجاورة ، وبخاصة في تشيكوسلوفاكيا والمجر ، كما ازدادت حدة الحركات المعارضة في داخل الاتحاد السوفييتي نفسه ، ومما ساعد على ازدياد شعبيّتها تفاقم المشكلة الاقتصادية والانخفاض الملموس في مستويات المعيشة من ناحية ، ومن ناحية أخرى الضعف النسبي في أجهزة الدولة خلال المرحلة الانتقالية التي أعقبت وفاة بريجنيف نظراً لازدياد حدة الصراع على السلطة بين القوى المختلفة داخل الاتحاد السوفييتي .

غير أن أخطر أبعاد الصورة التي ميّزت التركة البريجنيفية المثقلة بالمشاكل الملحة والمعقدة والتي بلا شك دفعت غورباتشوف نحو التحرك السريع لإنقاذ الأوضاع المتردية التي تركزت في المجال العسكري الاستراتيجي للاتحاد السوفييتي ، فلأول مرة منذ استطاع الاتحاد السوفييتي اللحاق بالولايات المتحدة في المجال النووي والهيدروجيني تم تحقيق نوع من التوازن الاستراتيجي العسكري بدا

في الأفق احتمال العودة إلى عصر التفوق العسكري الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية .

فلقد قامت الحسابات السوفييتية عندما دخلت القوات السوفييتية أفغانستان - ومن ثم خرقت اتفاقيات التعايش السلمي DETENT - على محاولة عدم الاكتفاء بالتوازن النووي الاستراتيجي والسعي الدائب الجدي نحو تحقيق تفوق استراتيجي على الولايات المتحدة والكتلة الغربية بصفة عامة .

ففي أعقاب الغزو السوفييتي لأفغانستان قام الاتحاد السوفييتي بتدعيم قواعده العسكرية في دول أوروبا الشرقية ، حيث قام لأول مرة بتزويدها بصواريخ نووية قصيرة ومتوسطة المدى ، بالإضافة إلى تصعيد التسليح التقليدي ، وذلك في خطوط التماس الحساسة في وسط وشرق أوروبا ، وخصوصاً في الجبهة الألمانية .

ولقد استغل الاتحاد السوفييتي الظروف السياسية من أن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت تعاني آثار الحرب الفيتنامية وما تبعها من فضيحة ووترغيت ، حيث كان من نتائجها عدم قدرة الإدارة الأمريكية متمثلة في الرئاسة على اتخاذ مواقف جريئة وحازمة في مجال السياسة الخارجية في مواجهة الزحف السوفييتي ، سواء في منطقة الشرق الأوسط أو في أوروبا . في الوقت نفسه ، شهدت السبعينات ظهور حركات سياسية - حزبية وغير حزبية - تنادي بنزع السلاح النووي ، ولو من جانب واحد ، وازدادت هذه الحركات قوة في دول

أوروبا الغربية واستطاعت أن تلعب دوراً مؤثراً في سياسات هذه الدول .

ومما ساعد على ذلك حدة الأزمة الاقتصادية التي عاناها الاقتصاد العالمي لأطول فترة في التاريخ الاقتصادي المعاصر منذ الكساد الكبير في أوائل الثلاثينات . في ظل هذه الظروف ، كان في تقدير القيادة السوفييتية في فترة بريجنيف أن احتمالات نجاح السياسة السوفييتية في تحقيق تفوق استراتيجي على الولايات المتحدة الأمريكية هو أمر وارد وقابل للتحقيق ، وأنه يجب عدم تضييع هذه الفرصة الذهبية - فرصة عجز السياسة الغربية - التي قد لا تتكرر ، ومن ثم كان الغزو السوفييتي لأفغانستان ومحاولة تغيير التوازن النووي في الساحة الأوروبية .

غير أن فترة الثمانينات جاءت مخيّبة للآمال السوفييتية ، إذ إن السياسة السوفييتية لم تأخذ في الحسبان احتمالات التغيير في الكتلة الغربية وافترضت خطأ استمرار الفترة الفيتنامية وفضيحة ووترغيت لفترة طويلة من الزمن ، كما أنها بالغت في تقدير أهمية الحركات السياسية الحزبية وغير الحزبية في دول أوروبا الغربية المنادية بنزع السلاح النووي في التأثير في مجريات الأمور في هذه الدول .

فلقد جاءت استراتيجية ريغن - تاتشر لتقلب الموازين السوفييتية رأساً على عقب ، فبدلاً من قبول الوضع السائد ومحاولة البدء الفوري في الحوار أو المفاوضات مع الاتحاد السوفييتي بهدف تصحيح

الأوضاع والعودة إلى التعايش ، أدرك ريغن وتاتشر أن احتمالات النجاح محدودة للغاية ، وأنه لا فائدة من مثل هذه المفاوضات ما لم يتمكن الغرب أولاً من تصحيح الوضع الاستراتيجي العسكري ، ومن ثم تكون المفاوضات من موقع القوة . فمع الإصرار على رفض الغزو والوجود العسكري السوفييتي في أفغانستان اتجه الغرب تحت قيادة ريغن - تاتشر نحو خطة جدية لتصحيح التوازن النووي في أوروبا ، وذلك بإمداد القواعد الأمريكية في أوروبا بصواريخ نووية قصيرة ومتوسطة المدى ، وذلك في مواجهة الصواريخ SS21 السوفييتية في ألمانيا الشرقية ، وزيادة الإنفاق العسكري لقوات حلف الأطلنطي ، وذلك في مجال الأسلحة التقليدية لمواجهة التصعيد العسكري التقليدي السوفييتي ودول حلف وارسو .

بالإضافة إلى ذلك ، فلقد أعلن الرئيس ريغن عن برنامج جديد يهدف إلى تجميد الصواريخ السوفييتية طويلة المدى ، وهو البرنامج المعروف بحرب النجوم الذي يقوم على بناء مظلة واقية حول الولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف الأطلنطي ، مع تحديث التسليح الصاروخي النووي للغواصات الأمريكية والبريطانية . باختصار ، فلقد استندت الاستراتيجية الجديدة للغرب إلى محاولة تحقيق ليس فقط التوازن مع الاتحاد السوفييتي ، وإنما العودة إلى التفوق الاستراتيجي على النمط الذي ساد في فترة الخمسينات ، وأن مثل هذا التفوق هو الضامن الوحيد لأن تحقق أي مفاوضات مع الاتحاد

السوفييتي تقدماً في مجال التعايش أو على الأقل تخفيض السلاح النووي .

ولقد استمر الغرب في تحقيق هذه الاستراتيجية الجديدة بتصميم وحيوية ، وصاحب ذلك تحول الكساد الاقتصادي إلى حالة من الرواج لم يسبق لها مثيل من قبل ، مع انخفاض الأهمية النسبية للحركات السياسية الداعية لنزع السلاح النووي من جانب واحد ، مع ازدياد حدة الخسائر السوفييتية في أفغانستان التي أصبحت بمنزلة فيتنام للاتحاد السوفييتي ، سواء من الناحية العسكرية أو الاقتصادية أو المعنوية .

هكذا كانت الصورة أمام غورباتشوف عند وصوله إلى الحكم . . إفلاس اقتصادي ، تدهور سياسي ، تخلف تكنولوجي حاد وفشل ذريع للمغامرة الاستراتيجية الهادفة إلى تحقيق تفوق استراتيجي ، بل ومخاطر حقيقية للعودة إلى التفوق العسكري الغربي . . لقد أدى التقييم الواقعي للأوضاع إلى نتيجة واحدة لم يتردد غورباتشوف في تفهم أبعادها .

إن الاتحاد السوفييتي ليس في إمكانه الاستمرار في السياسات القائمة أو حتى العودة إلى سياسة التعايش على نمط السبعينات . . لقد خسر الاتحاد السوفييتي الحرب الباردة وخسر في مغامرة تحقيق التفوق ولم يعد أمامه غير الانسحاب الواقعي المنظم إلى دور جديد في المسرح الدولي . فما هو هذا الدور في النظام السياسي العالمي؟

٥ - الانسحاب الداخلي المنظم

إن المهمة التي واجهت غورباتشوف في أعقاب التقييم الواقعي للأوضاع في الاتحاد السوفييتي لم تكن مهمة سهلة أو محددة ، بل إنها كانت مهمة في غاية التعقيد في محتواها وأبعادها ، فلقد كانت هذه أول مرة في تاريخ الاتحاد السوفييتي الحديث يواجه فيها لغز الخيار الواحد ، وبخاصة إذا كان هذا الخيار يتعلق بخسارة فادحة لدولة عظمى ، وهي خسارة الحرب الباردة بما لا يدع مجالاً للشك .

لم تكن مهمة غورباتشوف هي ما إذا كان يتحتم عليه الانسحاب من استراتيجية فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وإنما كانت المهمة الصعبة تتعلق بكيفية الانسحاب وأسلوبه وتوقيتاته ، كما كانت تتعلق بتحديد الوضع الجديد للاتحاد السوفييتي على الخريطة العالمية وفي النظام السياسي العالمي الجديد . وواضح أن كلا السؤالين مرتبط أحدهما بالآخر ، فطريقة الانسحاب ومدى نجاحه تمثل التربة والوضع التمهيدي لما يمكن أن يكون عليه الوضع الجديد والمهمة الجديدة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الصورة المرغوبة للوضع الجديد بخصائصها الاستراتيجية المميزة تفرض أسلوباً معيناً للتغيير من الوضع السائد ، الذي استمر لأكثر من سبعين عاماً متصلة دون انقطاع ، إلى وضع جديد لم تتحدد ملامحه النهائية - إذا افترضنا إمكانية تحديد الملامح الأساسية - بصورة فورية ، وذلك في ظل عالم يعيش مرحلة

من التغيير الراديكالي أو شبه الراديكالي بصورة دائمة - هذا إذا صحّ الجمع منطقياً بين الراديكالية من ناحية والديمومة من ناحية أخرى .

إن حلزونية ودائرية السؤالين اللذين تعين على غورباتشوف مواجهتهما دون تأجيل أو تردد فرضا عليه التزام المنطق التجريبي الذي يتّسم بالحذر والحيطة ، بالرغم مما يحمله هذا المنطق التجريبي من مخاطر ناجمة في الأساس عن أن هذا المنطق يقوم في جانب منه على عدم توافر صورة واضحة ومتكاملة ، كما أنه بطبيعته التجريبية يتسم بالبطء والتأني في وقت يشهد فيه العالم تغييرات سريعة ومتتالية ، كما أن تردي الأمور في الاتحاد السوفييتي ، خصوصاً من الناحية المعيشية ، يعني أن عامل الوقت قد يكون من العوامل الحاسمة من حيث احتمالات النجاح من عدمه .

إن الالتزام بالمنطق التجريبي يعني من الناحية العملية الانسحاب التدريجي المنظم من المواقع والمواقف السارية ، سواء كان داخلياً أو دولياً ، إلى مواقع جديدة مرحلية تمثل كل مرحلة منها هدفاً محدداً في حد ذاته ، وحيث يتم تقييم الأوضاع عند كل مرحلة لتحديد هدف المرحلة القادمة ، ومن ثم السياسات اللازمة للتحرك نحو الهدف المرحلي الجديد وحيث تتحدد معالم الصورة النهائية بصورة تدريجية وبأسلوب براجماتي بحت .

والبديل لهذا الأسلوب هو العمل الثوري الراديكالي ، وحيث يكون المنطلق من صورة متكاملة للأوضاع البديلة والموقع النهائي

الجديد ، ومن ثم يقتصر العمل السياسي على الأسلوب الانقلابي السريع والمحدد والهادف إلى تغيير الوضع القائم مرة واحدة وبأسلوب جذري والتحرك المباشر نحو الوضع البديل والموقع الجديد ، سواء كان داخلياً أو دولياً .

ولقد بدا واضحاً منذ البداية أن غورباتشوف ، بالرغم من راديكاليته أفكاره وتصميمه على تحقيق تغيير جذري في المعالم الأساسية والهيكلية للنظام السوفييتي السائد ، فإنه يرفض الأسلوب الثوري للتغيير نظراً لما يعتريه من مخاطر كبيرة من الناحية العملية . فغورباتشوف يعد ثورياً في التفكير وفي الآمال والطموحات ، غير أنه براجماتي في التطبيق وحذر في التنفيذ .

وتماشياً مع هذا المنهج ، فلقد اعتمد غورباتشوف في انسحابه التدريجي المنظم على مبدأين أو هدفين أو شعارين ، وذلك على المستوى الداخلي .

ولقد كان الغموض جزءاً لا يتجزأ من خطته بحيث يصعب تحديد ماهية ما يدعو إليه فيما إذا كان مبدأ أو «سياسة» أو هدفاً أو آمالاً أو طموحاً ، وهو بذلك يعطي لنفسه أكبر قدر ممكن من المرونة التي تمكنه من العدول عن المواقف أو تغييرها أو تعديلها حرصاً على ماء وجهه وتفادياً للمواجهة المباشرة ، إلا في الوقت المناسب الذي يختاره هو ويحدد توقيته وجدول أعماله ومكانه ومكوناته .

ويعتبر هذا الغموض المقصود عنصراً هاماً في سياسة «الزحف المغلف غير الملموس والتدريجي» ، حيث تفاجأ القوى المعادية بالمواقف الجديدة بعد أن تكون قد «تسربت» تدريجياً وبخلسة وفي جنح ظلام الغموض المتعمد واحتفاظه بكل أوراقه التفصيلية داخل صورة لا يعلم بسرها غيره .

وتماشياً مع هذه الاستراتيجية الذكية التي تتسم بالدهاء الشديد والواقعية كان اختيار غورباتشوف لهدفي «البروسترويكا» و«الجلاسنوست» لتحقيق التغيير أو الانسحاب التدريجي المنظم داخلياً ، وذلك إذا صح أن نطلق عليهما وصف «الهدف» في بعض الأحيان أو «المبدأ» في أحيان أخرى أو «السياسة» في أحيان ثالثة ، وذلك لما تسمح به الظروف السارية حينئذ ، فالتغيير الناتج عن سياستي «الانفتاح» و«إعادة البناء» يتوقف على «المعدل» و«الدرجة» التي يتم بها تحقيق الانفتاح أو إعادة البناء .

فقد يكون المعدل بطيئاً في سرعته أو متوسطاً أو كبيراً ، كما أن «الدرجة» من الناحية الكمية والكيفية قد تتفاوت في الحجم من التغيير الكمي والكيفي الطاغي إلى التغيير الكمي والكيفي المحسوس إلى التغيير الكبير والراديكالي ، وقد تقتصر درجة التغيير على الكم أو الكيف ، وقد تتناولهما معاً .

ولقد أبدى غورباتشوف إصراراً وتصميماً واضحين على أن يحتفظ لنفسه بحق تحديد «المعدل» و«الدرجة» فإذا بطؤ المعدل

وتواضعت الدرجة تحولت سياستا «البروسترويكا» و«الجلاسنوست» إلى طموحات وأهداف ، وإذا تسارع المعدل وتضخمت الدرجة كماً وكيفاً تحولت «البروسترويكا» و«الجلاسنوست» إلى برامج تطبيقية ذات توقيتات زمنية محددة ومهام تنفيذية تخضع للحسابات ، شأنها في ذلك شأن أي برامج تنفيذية أخرى ، والذي يحدد هذا أو ذاك هو غورباتشوف وحده لا يشاركه في ذلك أحد ، إذ إن تحقيق المعدل والدرجة يمثلان بالنسبة له صمام الأمان الذي لا يتنازل عنه على الإطلاق بالرغم مما يبديه للعالم الخارجي من توجه ديمقراطي فريد في محتواه وتطلعاته وذلك بالمعيار السوفييتي التقليدي .

ولقد بدا تصميمه على الاحتفاظ بحسه وحده في تحديد المعدل والدرجة واضحاً في مقاومته - التي وصلت في بعض الأحيان لدرجة المقامرة - لكل الضغوط التي حاولت أن تفرض عليه معدلاً ودرجة كماً وكيفاً للبروسترويكا والجلاسنوست لا تتناسب مع حساباته ، سواء جاءت هذه الضغوط من التقليديين أو من الليبراليين ، وبخاصة من يلتسين الذي يتزعم الجناح الليبرالي الذي استطاع أن يحقق إنجازات شعبية مهمة منذ انفصاله عن السياسة الغورباتشوفية .

وتوخياً للحذر ، فلقد تفادى غورباتشوف ، وبصورة متعمدة ، أن يعلن صراحة الهدف «النهائي» وليس مجرد الحركة التغييرية «المرحلية» لهاتين السياستين ، وترك مجالاً متسعاً للتخمين ، وذلك حتى لا يضطر إلى اللجوء إلى أسلوب المواجهة التي قد تأتي فرضاً

عليه وفي توقيت لا يتفق مع مخططاته ، ومن ثم فإن مجال التخمين فيما يتعلق بالهدف «النهائي» لكل من البروسترويكا والجلاسنوست قد يسمح للمتفائلين بتفسير الهدف النهائي بأنه «التراجع الكامل والنهائي والقاطع عن الماركسية فكراً وتطبيقاً» ، والتحول إلى النظام الرأسمالي بجوانبه السياسية والاقتصادية كافة ، بما فيها الديمقراطية البرلمانية الحزبية ، على النمط الغربي . ويحاول غورباتشوف أن يغذي هذه الفئة المتفائلة حتى يكسبها إلى جانبه ولو لمرحلة محددة ، وذلك حينما يتحدث عن «المسكن الأوروبي الواحد» حيث يتعذر الكلام عن مسكن واحد لدول أوروبا بما فيها الاتحاد السوفييتي ودول شرق أوروبا ووسطها ، إلا في إطار الأنظمة الليبرالية سياسياً واقتصادياً .

غير أن غورباتشوف يجيد لعبة التوازنات ، فمجال التخمين متاح أيضاً ، فهؤلاء الذين يفسرون البروسترويكا والجلاسنوست على أنهما لا تمثلان تراجعاً عن المبادئ الأساسية للهيكل الأيديولوجي والتطبيقي الماركسي بأن يتعاطفوا مع هاتين السياستين على أساس أنهما لا تمثلان تكراراً معدلاً لما حاول خروتشوف تحقيقه في نهاية الخمسينات وبداية الستينات في أعقاب المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي الذي نادى بمبدأ «تعدد الطرق نحو الشيوعية» ونبذ «الستالينية» بأساليبها الانغلاقية البوليسية . «فإعادة البناء» وفقاً لغورباتشوف هي امتداد «لتعدد الطرق نحو الشيوعية» وفقاً لخروتشوف ، و«نبذ الستالينية الانغلاقية» وفقاً لخروتشوف هو الأساس والقاعدة لسياسة «الانفتاح» وفقاً لغورباتشوف .

ويحاول غورباتشوف بذكائه ودهائه الشديدين أن يغذي هذا التفسير لكي يضمن ولو بصورة مرحلية مؤقتة وقوف هؤلاء الذين يؤمنون بهذا التفسير إلى جانبه ، وذلك في مواجهة الليبراليين من اتباع يلتسين ، فتمسكه لفترة طويلة «بالدور الطليعي للحزب الشيوعي السوفييتي» والمواجهة الصارمة بل شبه البوليسية في بعض الأحيان للحركات «الاستقلالية» داخل الجمهوريات السوفييتية ، إنما هو محاولة ذكية منه لإعطاء الانطباع للجناح التقليدي بأن البروسترويكا والجلاسنوست باختلاف المواقف المبدئية ، ولكن الذي لا جدال فيه أن غورباتشوف قد استطاع بحنكة وذكاء وصبر أن يواجه عواصف عاتية ويخرج منها سالماً . . أو بعبارة أدق ، لقد نجح غورباتشوف في تحقيق خطوات هائلة في الانسحاب التدريجي المنظم داخل الاتحاد السوفييتي مستخدماً في ذلك الغموض المتعمد في سياستي البروسترويكا والجلاسنوست . . . . فهل نجح في الانسحاب التدريجي المنظم على المستوى الدولي؟

* * *

٦ - الانسحاب الخارجي المنظم

لم تكن استراتيجية الرئيس غورباتشوف والقرارات المنبثقة منها في المجال الخارجي تختلف عن استراتيجيته والقرارات المنبثقة منها في المجال الداخلي ، فكلتاهما تشكل جزأين أساسيين في الاستراتيجية العامة والشاملة لخطته السياسية ، ففي كلتا الحالتين كانت النتيجة المنطقية التي توصل إليها هي ضرورة - بل حتمية - الانسحاب من استراتيجية فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بكل عناصرها وخصائصها التي تعود تاريخياً على الأقل إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية في المجال الداخلي وبفترة ليست بالقصيرة بدأت بالثورة البلشفية في أكتوبر عام ١٩١٧ .

كذلك فإن المتابع للخطوات والمبادرات السياسية التي مارسها الرئيس غورباتشوف أو تقدم بها ، سواء داخلياً أو خارجياً ، يمكن له أن يلاحظ بكل وضوح أن الرئيس غورباتشوف لم يكن في نيته أن يتبع أسلوباً تكتيكياً في المجال الخارجي يختلف في جوهره أو صميمه عن الأسلوب التكتيكي الذي يعتزم اتباعه في المجال الداخلي ، نعني في كلتا الحالتين فإن حلزونية ودائرية السؤالين الاستراتيجيين اللذين تعين عليه مواجهتهما ، واللذين يتعلقان بكيفة الانسحاب وأسلوبه وتوقيتاته ، وتحديد معالم الوضع الجديد المرغوب فيه للاتحاد السوفييتي قد فرضا عليه التزام المنطق التجريبي الذي يتسم بالحذر الشديد والحيطة بالرغم مما ينطوي عليه هذا المنطق من مخاطر ناجمة من عدم

توافر صورة واضحة متكاملة ومما يتسم به هذا الأسلوب من بطء وتأنّ في وقت يشهد فيه العالم تغييرات هامة بسرعة مذهلة .

والالتزام بالمنطق التجريبي سواء كان داخلياً أو خارجياً يعني من الناحية العملية التحرك التدريجي المنظم وبصورة مرحلية من المواقع والمواقف السارية إلى مواقع أو مواقف مرحلية جديدة تمثل كل مرحلة منها هدفاً محدداً في حد ذاته ، وحيث يسبق كل تحرك تقييم للأوضاع عند كل مرحلة لتحديد هدف المرحلة القادمة والسياسات اللازمة لضمان تحقيق أهداف المرحلة الجديدة ، وحيث تتحدد ملامح وخصائص الصورة النهائية تدريجياً وبأسلوب براجماتي بحت .

ومع الالتزام باستراتيجية الانسحاب المنظم واعتماد المنطق التجريبي أساساً للعمل ، فإن الاختلاف الموضوعي بين المجالين الداخلي والخارجي يفرض أن تختلف الخصائص المميزة للمنطق التجريبي المتبع في كلا المجالين .

ففي المجال الداخلي ، فإن الأطراف الخاضعة للتطبيق السياسي التجريبي تتمثل في مواطنين يخضعون للسيادة ويقعون تحت طائلة القانون وداخل إطاره ، كما أن للدولة والحكومة والحزب قدرة على فرض سياساتها عليهم ، مستخدمة في ذلك ما لديها من أدوات الفرض المتعددة والمتفاوتة ، وفي المجال الداخلي أيضاً تكون نتائج السياسات التجريبية خاضعة نسبياً لأهداف واضعي السياسة ومنفذيها ، أو على أقل تقدير يكون في إمكانهم - مستخدمين في

ذلك أجهزة الإعلام المتعددة الخاضعة لنفوذهم - التأثير في الرأي العام بما يتفق مع مصالحهم ، واستناداً إلى ذلك يكون في إمكان واضعي السياسة ومنفذيها أن يختاروا أهدافاً أو سياسات على المستوى الداخلي يكون الغموض جزءاً بيولوجياً لا يتجزأ منها ، وبحيث يصعب تحديد ماهية الذين يدعون إليه فيما إذا كان مبدأ أو سياسة أو هدفاً أو حتى مجرد آمال وطموحات ، وبذا يعطي لنفسه أكبر قدر من المرونة التي تمكنه من العدول عن المواقف أو تغييرها أو تعديلها حرصاً على ماء وجهه وتفادياً للمواجهة المباشرة ، إلا في الوقت المناسب الذي يختاره ويحدد توقيته هو كما يحدد جدول أعماله ومكانه ومكوناته .

إن الغموض المقصود والمتعمد من الممكن أن يحقق أهدافه في المجال الداخل إذ يمكّن من الزحف المغلف وغير الملموس والتدريجي وحيث تفاجأ القوى المعادية بالمواقف الجديدة بعد أن تكون تسربت خلسة وبصورة تدريجية وفي جنح ظلام الغموض المتعمد وحيث يحتفظ المخطط لنفسه بكل الأوراق لا يعلم بسرها أحد غيره ، ومن ثم كان اختيار غورباتشوف لسياستي البروسترويكا والجلاسنوست في المجال الداخلي اختياراً متماشياً مع خاصية الغموض وعدم التحديد الدقيق ، ويختلف الوضع في المجال الخارجي حيث لا تخضع الأطراف الأخرى للسيادة ولا تقع داخل الإطار القانوني للدولة ومن ثم تكاد تنعدم القدرة على فرض السياسات من طرف واحد كما تضيق دائرة

التحكم في نتائج السياسات ما لم تتفق جميع الأطراف عليها ، وإن كان هذا لا يمنع محاولة إخفاء صورة معينة لهذه النتائج على المستوى الداخلي ولأغراض الاستهلاك المحلي وذلك في الأجل القصير ، لكن سرعان ما تتضح الصورة الحقيقية مع مرور الوقت وبخاصة في عصرنا هذا الذي تتنقل فيه المعلومات بسرعة خارقة .

من ناحية أخرى فإن الغموض المتعمد الذي يُمكن من التسلل التدريجي وتحت جنح الظلام ويعطي أكبر قدر من المرونة في تحديد الكم والكيف والدرجة والمعدل الذي يمكن اتباعه في المجال الداخلي قد يحمل في طياته أخطاراً بالغة الأبعاد والنتائج في المجال الخارجي ، فالغموض وعدم الوضوح في السياسات المتعلقة مثلاً بالأسلحة النووية أو خطوط التماس الحرجة قد يضع العالم على حافة الهاوية وقد يؤدي إلى اندلاع حرب نووية - هيدروجينية يكون من نتائجها الدمار الشامل ، كذلك فإن الغموض في مثل هذه الأمور يقوم على افتراضات خاطئة وهي عدم قدرة الأطراف الأخرى على التعرف على الأسس الموضوعية والحقائق الثابتة التي تستند إليها السياسات والمواقف الغامضة ، وهو افتراض خاطىء من أساسه ويفتقر إلى العلمية . ففي عالم الأقمار الصناعية التي تدور حول الكرة الأرضية والتي تتفاوت في أنواعها وأغراضها ودرجة سفسطتها لم يعد هناك من الأمور الهامة ما يختص بالقوى العظمى ، وخاصة إذا كانت هذه المعرفة تتعلق بالبقاء أو الفناء ، ومن ثم يصبح الغموض تعبيراً عن سوء النية قد

يقابله رد فعل غير مقصود من الطرف الآخر ، ولكن بعد أن يكون قد فات الأوان ويعد من قبيل دفن الرؤوس في الرمال في أمور حساسة وبالغة الخطورة .

غير أن ذلك لا يعني أنه يتعين على الأطراف المتقابلة في الصراع الدولي أو حتى الصراع الإقليمي أن تعلن تفصيلياً عن خططها وسياساتها ، إذ إن مثل ذلك قد يعرضها للخطر وقد يدفعها إلى قبول تسويات مجحفة لا تبررها الاعتبارات الموضوعية مما يشكل خطراً ناجماً من أن تصبح هذه التسويات أو الاتفاقيات لا تتمتع بالاستقرار ، ومن هنا فإن التعامل في المجال الخارجي يتطلب القيام بعمل الحسابات بدقة بحيث يتم تفادي الغموض الخطر والوضوح الزائد فيستبعد من التخمين احتمالات سوء النية ويبقى فن إطار التخمين والتفاصيل التي تدخل في إطار المفاوضات بصورة طبيعية ومتوقعة مما يضمن عدالة مواقف الأطراف المتفاوضة قبل دخولها في المفاوضات ، وبذا تصبح الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها نتيجة لهذه المفاوضات اتفاقيات تتمتع بالاستقرار وليست اتفاقيات وقتية ومرحلية سرعان ما تتعرض للانهيار إذا استندت إلى عدم العدالة في مواقف الأطراف المتفاوضة . ومع الالتزام باستراتيجية الانسحاب المنظم واعتماد المنطق التجريبي والتدريجي أساساً للعمل في المجال الخارجي كما هو الحال في المجال الداخلي ، إلا أن غورباتشوف التزم الوضوح في المواقف الأساسية في المجال الخارجي وذلك تفادياً لأن يؤدي الغموض أو يترجم على أنه

انعكاس لسوء النية ولكنه في الوقت نفسه أحجم عن أن يفصح عن كافة التفاصيل التي تتعلق بالخطوات التنفيذية أو التوقيتات الزمنية .

فلقد جاء موقفه صريحاً واضحاً فيما يتعلق برغبته بل وعزمه على إنهاء الحرب الباردة وتحقيق تخفيض راديكالي في الترسانة النووية وإزالة التهديدات المصاحبة لخطوط التماس سواء في أفغانستان أو في دول أوروبا الشرقية ، ولقد نجح غورباتشوف فعلاً في إقناع الولايات المتحدة والغرب بحسن نواياه ورغبته الجادة في تحقيق السلام ، وبدا ذلك واضحاً في تصريحات زعماء الكتلة الغربية ، فلقد أعلنت مثلاً مارجريت تاتشر بعد أول مقابلة لها مع غورباتشوف اقتناعها بأنه زعيم يمكن «للغرب أن يتعامل معه» وهي بذلك تعبر بالطريقة الإنجليزية الدبلوماسية المعروفة عن اعتقادها بسلامة نوايا غورباتشوف ورغبته الحقة في توخي استراتيجية السلام إذ إنه لا يمكن للغرب أن «يتعامل» مع زعيم يهدف إلى تحقيق الدمار الشامل به .

ولقد نجح غورباتشوف فعلاً في تحقيق الانسحاب المنظم بأسلوب تجريبي تدريجي يستند إلى الغموض الداخلي - بهدف تحقيق أكبر قدر من المرونة وضمان صلابة القاعدة الداخلية وراءه - والوضوح الخارجي في الأهداف الرئيسية مما قلل كلفة الانسحاب إلى أدنى المستويات ومن ثم جاء النظام السياسي العالمي الجديد مولوداً طبيعياً وفي مناخ نقي خالٍ من الشك ويدعو للتفاؤل .

* * *

٧ - وأخيراً تحرك الغرب.. ولكن!

إن خطة الانسحاب المنظم التي اتبعها غورباتشوف منذ وصوله إلى الحكم لاقت نجاحاً متفاوتاً من حيث الدرجة ومدى الاتفاق مع الأهداف والتوقيت في المجالين الداخلي والخارجي ، بالرغم من ارتباط أحدهما بالآخر ، فالذي لا جدال فيه أن الانسحاب الخارجي المنظم قد فاق في نجاحه درجة وتوقيتاً وهدفا الانسحاب الداخلي المنظم ، بل إن المحلل السياسي الموضوعي لا يبالغ إذا وصف درجة النجاح في المجال الخارجي بأنها فاقت في أبعادها كل التصورات والتوقعات ، لدرجة أن ملامح الصورة الجديدة قد بدت واضحة وضوح العيان على النطاق العالمي ، وأن الأحداث والتطورات الجارية حالياً تعطي يوماً بعد يوم دفعة جديدة نحو ترسيخ معالم النظام السياسي العالمي الجديد بشكل يدعو للتعجب والاستغراب ، إذ يبدو أمامنا الآن أعداء الأمس يعدون العدة ويتخذون ما يجب اتخاذه من خطوات وسياسات واستراتيجيات نحو عالم يقفون فيه معاً جنباً إلى جنب حلفاء وأصدقاء وشركاء يتربعون فيه على قمة النظام السياسي العالمي لا يتنازعون أو يختلفون ، بل يقررون ويحددون للعالم ما على دُوله من التزامات وواجبات وما لها من حقوق ، وما لكل منها من دور محدد ومرسوم في المخطط المتفق عليه بين حلفاء اليوم والمستقبل وأعداء الأمس ، ولا شك أن انسحاب الاتحاد السوفييتي المنظم من المواقف البلشفية للسياسة الخارجية والمجازفات ، بل المغامرات ، البريجنيفية التي كادت تدفع العالم نحو كارثة محققة كان من أهم ما تم تحقيقه في أعوام

غورباتشوف الخمسة وكان بمنزلة التمهيد الجدي للنظام السياسي العالمي الجديد .

فلقد انسحب الاتحاد علانية ودون تردد أو مراوغة من أفغانستان التي كانت بداية الانزلاق نحو هاوية المواجهة النووية بين الكتلتين ، وذلك باعتبارها تعدياً على خطوط التماس الحاسمة في اتفاقيات التعايش السلمي بين الكتلتين ، ولم يقتصر الأمر على مجرد الانسحاب للقوات العسكرية السوفييتية ، بل إن الانسحاب كان سياسياً في مضمونه ومظهره وكأن الاتحاد السوفييتي كان يريد أن يعلنها صريحة واضحة بأنه قد قرر بلا عودة ألا يتحمل مسؤوليات خارج حدوده وأنه ليس له أطماع خارجية سواء كان من مناطق جغرافية حاسمة في أهميتها أو في غيرها .

وتطبيقاً لذلك وتأكيداً على أن الموقف الجديد إنما يمثل تحولاً جذرياً دون عودة وقف الاتحاد السوفييتي وقفة المتفرج الذي لا يكترث في قليل أو كثير لما يراه أمام عينيه ، فوقف يشاهد مع باقي العالم الفصل الأخير من قصة حلف وارسو ومنظماته العسكرية والسياسية والاقتصادية ، بل من عجائب الأمور أن التاريخ سيشهد أنه لأول مرة ينهار تحالف عسكري - سياسي - اقتصادي بمثل هذه السرعة بل ودون مناقشات أو ضوضاء . . . وأي تحالف كان حلف وارسو ! فلقد جمع أخطر كمية من السلاح والعتاد والبشر عرفتها الإنسانية ، وفجأة نراه يتلاشى ويختفي عن الأنظار وكأنه سحابة صيف أو سراب

صحراء ، ومن الغريب أن اختفاء السحابة أو تلاشي السراب لم يصاحبه حديث صريح ، إعجاب أو انتقاد ، بل نظر الجميع إلى بعضهم بعضاً وتركوا الانهيار يحدث والاختفاء يتحقق ، ومع الانسحاب من أفغانستان واختفاء حلف وارسو توالت الاقتراحات السوفييتية الواحد تلو الآخر وذلك في مجال نزع السلاح سواء النووي منه أو التقليدي ، ومرة أخرى نرى الاتحاد السوفييتي الذي طالما نادى ودعم الحركات التي كانت تنادي بنزع السلاح الانفرادي في الدول الغربية والتي باءت جميعها بالفشل سواء في أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة الأمريكية ، نراه ينفذ في كثير من الأحيان سياسة نزع السلاح الانفرادي ، أي من جانبه ، سواء كان نووياً أو تقليدياً ، ودون شروط مسبقة أو مطالبات متبادلة ، بل إن مقاومة الاتحاد السوفييتي لابتغاء ألمانيا الموحدة لحلف الأطلنطي كانت بلا جدال مقاومة رمزية وشكلية سرعان ما تبخرت ، وها هي ألمانيا تسير نحو الوحدة بداية بالوحدة الاقتصادية ثم السياسية ونهاية بالوحدة العسكرية في إطار حلف الأطلنطي ، وتلاشت بالفعل عملة ألمانيا الشيوعية وتلاشت كل المؤسسات السياسية التي كانت قائمة ، وأكثر من ذلك يتحول جيش ألمانيا الشرقية بقيادة السوفييتي المتقدم إلى قوة بوليسية محددة المهام وذات تسليح خفيف وعدد قليل نسبياً . باختصار ، لقد قام الاتحاد السوفييتي بتقويض دعائمه التوسعية وبنفسه ودون ضغط من أحد وقبل ضمنياً - وذلك بمنطق الفعل وليس بمجرد القول أو الإعلان - أن يتوارى عن الدور الذي لعبه منذ نهاية الحرب

العالمية الثانية وهو دور القوة العظمى المواجهة للولايات المتحدة ، وليصبح دولة تقبل ضمنياً أن تقع مسؤولية النظام السياسي العالمي الجديد تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وأن يتفرغ الاتحاد السوفييتي لبناء قوته الاقتصادية وذلك بعد أن أدرك أن القوة الباقية والمؤثرة هي تلك التي تستند ليس فقط إلى القوة العسكرية وإنما إلى القاعدة الاقتصادية ، وأن هذه الأخيرة . . أي القوة الاقتصادية لن تتحقق للاتحاد السوفييتي إلا إذا تخلى عن الدور الذي لعبه سياسياً وعسكرياً على الساحة الدولية ونقل زمام المسؤولية للولايات المتحدة الأمريكية وذلك كبداية يتبعها بعد ذلك الدخول الاقتصادي للساحة العالمية والذي يتطلب بلا شك مساعدة الكتلة الغربية له وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

ولقد تفهم الغرب أبعاد الاستراتيجية الجديدة ووجدها متفقة تماماً مع أهدافه ومصالحه فما كان من الغرب إلا أن عدّل خططه لتتماشى مع الأوضاع الجديدة بشكل يمكن الاتحاد السوفييتي من إتمام خطته في الانسحاب الخارجي بصورة منظمة .

ولقد توخى الغرب الحذر والحيطة والتروي والتأني في تعديل سياساته تجاه ما يحدث من قبل الاتحاد السوفييتي ، فلم يتسرع في التأييد وتقديم المساعدات السخيّة خشية أن يكون التغيير السوفييتي وقتياً ومؤقتاً ، ولكنه في الوقت نفسه لم يستغل الظروف لتحقيق مكاسب إضافية على حساب الاتحاد السوفييتي ، بل اتبع ما يمكن

تسميته بسياسة الترقب الإيجابي ، وعندما بدأ يتأكد للغرب جدية ما يحدث من قبل الاتحاد السوفييتي بدأ يتبع سياسات إيجابية مقابلة بهدف فتح الأبواب تدريجياً أمام الاتحاد السوفييتي لكي يدخل في عضوية النادي الجديد الذي تقع على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ، ولقد جاءت قرارات اجتماع حلف الأطلنطي الذي تم في انجلترا تعبيراً عن بداية الحركة الإيجابية نحو دخول الاتحاد السوفييتي في عضوية النادي الدولي الجديد ، فاقتراح بوش بعقد اتفاقية عدم اعتداء ودعوة غورباتشوف لحضور اجتماع الأطلنطي القادم والإجراءات التحويلية الهامة في استراتيجية الحلف نحو العمل السياسي وليس العمل العسكري ، كل هذا ما هو إلا مقدمة لدخول الاتحاد حليفاً مع الغرب وشريكاً له تحت زعامة الولايات المتحدة الأمريكية في الاضطلاع بمسؤوليات الأمن والسلام الدوليين . ولقد قبل غورباتشوف الدعوة ورحب باقتراحات بوش ، وبعد أن اتضحت النوايا والاتفاق المبدئي لم يبق غير التنفيذ . . أي التحرك للعمل نحو المرحلة الثانية بعد انتهاء الحرب الباردة شكلاً وموضوعاً ، الأمر الذي يتوقف نجاحه وسرعة تحقيقه على مدى نجاح غورباتشوف في تحقيق الانسحاب المنظم داخلياً - الأمر الذي يمثل في الوقت الحالي العقبة الرئيسية نحو النظام السياسي العالمي الجديد .

* * *

٨ - المشاركة في حلف الأطلنطي

إن زيارة مستشار ألمانيا الغربية هيلموت كول للاتحاد السوفييتي تعد نقطة تحول هامة نحو وضع النظام السياسي العالمي الجديد موضع التنفيذ على الساحة الأوروبية ، وهي الساحة التي تعد ذات أهمية استراتيجية تفوق في أهميتها غيرها من الساحات .

فمن وجهة نظر الاتحاد السوفييتي فإن هذا الاتفاق يمثل الخطوة الأخيرة في إتمام المرحلة الأولى في استراتيجية غورباتشوف للانسحاب المنظم على المستوى الخارجي ، وفي الوقت نفسه يمثل الخطوة الأولى والرئيسية نحو التحرك العملي لوضع الخطوط الرئيسية لمرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة شكلاً وموضوعاً ، ومن الواضح أن موافقة الاتحاد السوفييتي على أن تكون ألمانيا الموحدة عضواً في حلف الأطلنطي لم يكن أمراً ممكناً ما لم تتضح المعالم الجديدة لحلف الأطلنطي استناداً إلى اقتراحات الرئيس بوش في الاجتماع الأخير للحلف ، والتي أعقبتها زيارة السكرتير العام لحلف الأطلنطي للاتحاد السوفييتي التي قدم فيها الدعوة الرسمية للرئيس غورباتشوف لحضور الاجتماع القادم للحلف والتي قبلها الرئيس غورباتشوف مرحباً .

أي إن موافقة الاتحاد السوفييتي على عضوية ألمانيا الموحدة في حلف الأطلنطي هي في الواقع موافقة مشروطة توافرت شروطها بعد أن أعلن الحلف في اجتماعه الأخير أن أهدافه التقليدية عسكرياً

وسياسياً لم تعد قائمة بل انتهت بنهاية الحرب الباردة وإن الحلف يوشك أن يبدأ مرحلة جديدة بأهداف جديدة وأن هذه الأهداف الجديدة لا تتضمن موقفاً عدائياً من الاتحاد السوفييتي ، بل على العكس فإنه ينظر إلى الاتحاد السوفييتي نظرة الشريك في مسؤولية الأمن والسلام الدوليين ، ولقد كان قبول الرئيس غورباتشوف للدعوة التي قدمها إليه حلف الأطلنطي لحضور الاجتماع المقبل وإلقاء كلمة فيه إنما يعد تعبيراً صريحاً عن أن الاتحاد السوفييتي لم يعد ينظر إلى الحلف النظرة التقليدية ذات الطابع العسكري المعادي للاتحاد السوفييتي ، بل أكثر من ذلك فإن قبوله الدعوة إنما يعد قبولاً جزئياً لفكرة المشاركة PARTNERSHIP في المسؤولية العالمية جنباً إلى جنب مع باقي أعضاء الحلف تحت زعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، وإذا استمرت التطورات على المستوى الدولي تسير على النمط الذي سارت عليه في السنوات الأخيرة وتمخضت هذه التطورات عن اتفاقيات متعددة تغطي الجوانب العسكرية والسياسية المعلقة بين الاتحاد السوفييتي والكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية كنزع السلاح التقليدي والنووي وغيرها ، وإذا تبع هذه الاتفاقيات العسكرية والسياسية اتفاقيات أخرى في المجالين الاقتصادي والتجاري ، فإنه لا يستبعد أن تتحول المشاركة الاختيارية للاتحاد السوفييتي إلى عضوية كاملة في حلف الأطلنطي يتساوى فيه من حيث الحقوق والالتزامات مع باقي أعضاء الحلف ، فإذا تحقق ذلك فإن أهداف الحلف ودوره على الخريطة العالمية وأساليب عمله قد تكون تغيرت تماماً لتقع على عاتقه مسؤولية الأمن والسلام الدوليين من وجهة نظر الدول الكبرى ،

الأمر الذي يقتضي بطبيعة الحال حدوث تغييرات أخرى في المؤسسات الدولية ناجمة عن التغيير في أهداف وطبيعة حلف الأطلنطي .

إن التغيير في طبيعة وأهداف حلف الأطلنطي واحتمال انضمام الاتحاد السوفييتي إليه عندما تصبح الظروف مواتية سيكون له انعكاساته على منظمة الأمم المتحدة ، فقد يكون في الإمكان استخدام قوات تابعة لمنظمة حلف الأطلنطي في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وخاصة في الحالات التي لا تعارض فيها الصين الشعبية ولا تلجأ فيها إلى استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن والتي تتعلق بمناطق ذات أهمية حيوية قد يؤدي استمرار النزاع فيها إلى تهديد للسلام العالمي وهناك من الشواهد التاريخية ما يؤيد هذا الاحتمال ، فلقد كان من نتائج اتفاق الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية إزاء الحرب الكورية أن استطاعت الأمم المتحدة إرسال قوات لمحاولة إنهاء النزاع ، كذلك تمكنت الأمم المتحدة من إرسال قوات طوارئ في حالات متعددة في الشرق الأوسط وأفريقيا وقبرص ، وذلك بعد موافقة الدول الكبرى ، وذلك بالرغم من أن الحرب الباردة كانت على أشدها في خلال بعض الأزمات الإقليمية ذات الأبعاد الدولية ، كما حدث خلال حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧ في منطقة الشرق الأوسط ، ولا شك أن من نتائج هذا التغيير في منظمة الأمم المتحدة أن يصاحب ازدياد نفوذ بل شبه سيطرة الدول الكبرى على المنظمة انخفاض الأهمية النسبية لدول عدم الانحياز في المنظمة التي اعتمدت في الماضي على استخدام

المنافسة بين الكتلتين لتحقيق بعض المكاسب المحدودة ، بل إن انتهاء الحرب الباردة يعني من الناحية الواقعية الانتهاء الفعلي للدور الذي كانت تلعبه دول عدم الانحياز في الساحة الدولية بما فيها منظمة الأمم المتحدة .

ولا شك أن السرعة التي يتم فيها التحول نحو نظام يقوم على التحالف والمشاركة بين الاتحاد السوفييتي ودول حلف الأطلنطي إنما يتوقف على عدة اعتبارات أهمها مدى نجاح غورباتشوف في تحقيق الانسحاب المنظم داخلياً ، ولقد تمكن غورباتشوف من تحقيق إنجازات ملموسة من الناحية النظرية على الأقل ، إذ استطاع تحقيق الفصل بين الحكومة والحزب الشيوعي وذلك باستبعاد عضوية رئيس الوزراء والخارجية والدفاع والـ «ك . ج . ب» من المكتب السياسي للحزب (البوليتبيرو) مما يعني التخلص من نفوذ الحزب وسيطرته على شؤون الدولة ، وصاحب ذلك التخلص من الجناح التقليدي المتعصب في الانتخابات البرلمانية مع الموافقة على برنامج الحكومة الهادف إلى القضاء على نظام التخطيط المركزي والتحول نحو نظام السوق .

غير أن ذلك لا يعني من الناحية العملية نجاح غورباتشوف في تغيير النظام السوفيتي تغييراً جذرياً إذ ما زالت هناك قوى معارضة لا يستهان بها ، كما أن مشاكل القوميات تمثل تحدياً خطيراً لسيطرة الدولة وبخاصة إذا تصاعدت الحركات الاستقلالية في المناطق التي خضعت تقليدياً للامبراطورية الروسية منذ فترة طويلة من الزمن سابقة

للثورة البلشفية عام ١٩١٧ ، مثل أوكرانيا وجورجيا اللتين لهما أهمية نسبية كبيرة من الناحية الاقتصادية على ازدياد احتمالات الحرب الأهلية في المناطق الآسيوية من اتحاد الجمهوريات السوفييتية .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن رد فعل المؤسسة العسكرية للتخفيضات الهائلة المتوقعة في الإنفاق العسكري - لإتاحة قدر أكبر نسبياً من الموارد للأغراض المدنية وخاصة الاستهلاكية منها - يصعب التنبؤ بها في الوقت الحالي .

* * *

الأمة العربية على مشارف قمة عربية جديدة

الأمة العربية على مشارف قمة عربية جديدة ، ومع التسليم بأن هناك عقبات ما زالت في الطريق نحو عقد القمة فإنه من المتوقع أن تتم إزالة هذه العقبات ، خصوصاً أن هناك اتفاقاً تاماً على ضرورة عقد قمة عربية عاجلة ، إذ ينحصر الخلاف في الوقت الحالي على مكان انعقادها حيث لم تنجح المحاولات المكثفة للتوفيق والمصالحة بين العراق وسوريا في تحقيق هذا الهدف المهم وما زالت سوريا تصر في معارضتها على أن تكون بغداد مقراً للقمة .

ومع ذلك ، فآجلاً أو عاجلاً ، ستنعقد القمة العربية حيث ستفرض الظروف الدولية على الأقل والتطورات الإقليمية على الأخص انعقاد هذه القمة لمواجهة التطورات الخطيرة التي تمر بالمنطقة . ومع اقتناعنا التام بأن الأمة العربية ستستطيع التغلب على الصعوبات القائمة فإن السؤال الذي يطرح نفسه يتعلق بفلسفة مؤتمر القمة القادم وأهدافه وجدول أعماله والآمال المعقودة عليه وعلى نتائجه .

فإذا استعرضنا تاريخياً مؤتمرات القمة التي انعقدت منذ المؤتمر الأول الذي دعا إليه الرئيس الراحل جمال عبدالناصر - الذي انعقد في العاصمة السودانية - وحتى المؤتمر الأخير الذي كان من أهم نتائجه عودة مصر إلى الساحة العربية لتلعب دورها الرئيسي في

تدعيم القضايا العربية ، فإنه يمكن تقسيم هذه المؤتمرات إلى نوعين : مؤتمرات لمناقشة سياسات مقترحة أو مطروحة للنقاش أو مؤتمرات لوضع معالم استراتيجية جديدة للأمة العربية .

وقد يتضمن جدول الأعمال لكلا النوعين بنوداً أخرى كمحاولة تصفية خلافات أو تسوية مشاكل قطرية أو التعرض لبعض القضايا الاقتصادية ذات الطابع الوقتي .

فمؤتمرا الخرطوم والدار البيضاء كانا من المؤتمرات الاستراتيجية ، حيث انبثق عن الأول استراتيجية اللاءات الثلاث في مواجهة المخطط الإسرائيلي ، وانبثق عن الثاني استراتيجية الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ؛ بينما تعرضت المؤتمرات الأخرى لمناقشة قضايا وقتية وخلافات مرحلية .

ولقد تفاوتت درجات الالتزام والنجاح من مؤتمر لآخر . فقرارات مؤتمر الخرطوم مثلاً ظلت سارية حتى كامب ديفيد ومؤتمر الدار البيضاء ما زال يمثل الموقف العربي الغالب رغم وجود بعض الخلافات بين سوريا والمنظمة .

فإذا استعرضنا الظروف السائدة في الوقت الحالي لبدا واضحاً وبصورة قاطعة أن مؤتمر القمة الجاري الإعداد له في الوقت الحالي يتحتم أن يكون مؤتمراً استراتيجياً يحدد المعالم الرئيسية للاستراتيجية العربية خلال المرحلة القادمة ، بل إننا لا نغالي إذا قلنا إن هذا المؤتمر

يجب النظر إليه على أنه أهم مؤتمر يعقده القادة العرب منذ عام ١٩٦٧ ، إذ إنه سيتناول موضوعاً يتعلق بالبقاء أو الفناء بالنسبة للأمة العربية .

فالتهديد النووي الصاروخي الإسرائيلي للأمة العربية ، والهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي للأراضي المحتلة مع تفاقم مشكلة الحكم في إسرائيل كجزء من المخطط العدواني على المصالح العربية بل والوجود العربي ، يضع قادة الأمة العربية أمام مسؤولية تفوق في أبعادها ونتائجها كل المسؤوليات . بل إن الظروف التي نواجهها اليوم لا تختلف في الواقع عن الظروف التي واجهتها الأمة العربية في أعقاب هزيمة عام ١٩٦٧ اللهم إلا فيما يتعلق بأدوات تنفيذ المخطط الإسرائيلي .

ففي كلتا الحالتين فإن أهداف المخطط الإسرائيلي هي أن تفرض على الأمة العربية خيار «**الاستسلام الكامل أو الدمار**» مع الفارق أن المقصود بالدمار في عام ١٩٦٧ هو الدمار الكبير والضار أبلغ الضرر ، وإن لم يكن دماراً شاملاً إذ إن إسرائيل لم تكن تملك في ذلك الحين سلاحاً نووياً أو قدرة ناقلة صاروخية ، بينما الخيار الذي تحاول إسرائيل فرضه على الأمة العربية الآن - إن صحت تسميته بالخيار - هو أن تستسلم الأمة العربية استسلاماً كاملاً ، فتقبل احتلال الأرض وتقبل سلب الحقوق وتتنازل عما لها وتشرع لإسرائيل عدوانها ، وأن

تسمح لها بأن تعيش في سلام فارضة إرادتها وهيمنتها على ما يقرب من مائتي مليون من البشر ، وإلا فسيكون العقاب دماراً شاملاً كاملاً وفناء لا عودة بعده !

باختصار ، فإن على مؤتمر القمة العربي الجاري الإعداد له في الوقت الحالي أن يعتبر أن أمامه مهمة لا تعادلها مهمة أخرى ، سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل وهي مهمة التخطيط الاستراتيجي لحماية الأمة العربية من الفناء ، فرفض الاستسلام الكامل أمر مفروغ منه ولا جدال فيه فالجماهير العربية التي رفضت الاستسلام في الماضي ، رغم أن الثمن كان محدوداً ، ستستمر في رفض الاستسلام الكامل مهما بلغت فداحة الثمن وتعاظمت آثاره .

إذا كانت هذه هي المهمة الرئيسية التي تقع على عاتق الملوك والرؤساء العرب وتتمثل في إعداد خطة استراتيجية واقعية لمواجهة التهديد الإسرائيلي الجديد ، فإن إعداد مثل هذه الخطة الاستراتيجية يتطلب محاولة التقييم الواقعي للأوضاع العربية وذلك حتى تأتي الاستراتيجية متفقة مع الواقع ومن ثم تزداد احتمالات نجاحها ، ويتطلب هذا التقييم التعرف على إيجابيات وسلبيات الواقع العربي حتى يمكن تعظيم الاستفادة من الإيجابيات ومعالجة النتائج المصاحبة للسلبيات وتحويطها بهدف القضاء التام عليها ، ويتعين أن يكون التقييم مستنداً إلى أسس واقعية وافتراضات منطقية وأن يخلو من المبالغة سواء بالتفاؤل أو التشاؤم ، وأن يكون الهدف من هذا التقييم

تحديد معالم الميدان الذي ستدور في جوانبه معارك المواجهة مع العدو ، وألا تتردد في الاعتراف بالمحصلة النهائية ، سواء كانت سلبية أو إيجابية ، فالعبرة ليست بالمحصلة وإنما بكيفية التعامل معها لصالح الأمة العربية .

وقد يبدو للوهلة الأولى أن العالم العربي لا يزال يعاني من المشاكل والعقبات نفسها التي ظل يعاني منها منذ وقت طويل يعود على أقل تقدير إلى نهاية الحرب العالمية الثانية .

فالقضية الفلسطينية ما زالت كما هي حيث استمر حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه ، والأوضاع الاقتصادية في غالبية أقطار الأمة العربية على ما هي عليه على أحسن الأحوال ، أو قد ازدادت سوءاً عما كانت عليه ، وقضايا الحرية والديمقراطية مازالت تعاني من المعاملة نفسها وحيث القوانين الاستثنائية وأجهزة الرقابة والتخابر ، والجماهير ما زالت تعاني من أجل لقمة العيش ومن حيث عدم القدرة على التعبير عن الرأي دون خوف أو مهابة والتفكك والخصام بين بعض الدول المهمة من دول الأمة الواحدة ذات التاريخ الواحد ، والحروب الأهلية الحالية والمتوقعة ما زالت تمثل تهديداً مباشراً وخطيراً لآمال الأمة العربية في الاستقرار .

ورغم ما قد يبدو من صورة قائمة ومعتمة لأول وهلة فإن النظرة المدققة والمتأنية تعطي صورة أكثر توازناً . . فهناك إيجابيات وهناك سلبيات وكلتاهما على درجة كبيرة من الأهمية ، ولا تقتصر على

دولة دون غيرها بل تتعداها لتشمل الدول العربية كافة ، كما أنها لا تقتصر على الإطار السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي وحده وإنما تشمل كل جوانب الحياة في الأمة العربية . إن وضع خطة استراتيجية لمواجهة العدوان الإسرائيلي الجديد يتطلب التعرف على هذه الإيجابيات والسلبيات في تقييم الواقع العربي ، وهو ما سنتناوله في ما يلي .

* * *

الطوفان الصهيوني
يتقدم.. فأين السدود؟ (١)

تواجه الدول العربية موقفاً خطيراً أمام موافقة الاتحاد السوفييتي على فتح باب الهجرة أمام اليهود السوفييت بشكل غير مشروط ، وذلك استناداً للسياسة السوفييتية الجديدة القائمة على ما أسموه بالاعتراف بحقوق الإنسان ، في الوقت نفسه أعلنت الجهات الرسمية الأمريكية أنها أغلقت باب الهجرة للولايات المتحدة الأمريكية أمام اليهود السوفييت بينما كانت السياسة الأمريكية في الماضي تشجع هجرة اليهود السوفييت والاستيطان في الولايات المتحدة الأمريكية ، ودون الدخول في التفاصيل فإن الترجمة العلمية لهذين الخبرين هي السماح لأعداد هائلة من اليهود السوفييت بالهجرة إلى أرض فلسطين المحتلة في إسرائيل قد تفوق المليون يهودي في فترة لا تزيد عن ثلاث سنوات .

ورغم التأكيدات التي سارعت كل من واشنطن وموسكو إلى إعطائها لتهدئة الموقف ، أو بعبارة أصح تخدير رد الفعل العربي ، فإن كلتا الدولتين لا توافقا على استيطان اليهود السوفييت في الأراضي المحتلة ، إلا أنه لا يخفى على أحد أن هذه التأكيدات هي في أحسن تقدير تعبير عن حسن النوايا لأغراض سياسية تكتيكية مؤقتة ، إذ

أثبتت الأحداث عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية وحكوماتها المتعاقبة على التأثير على إسرائيل حتى في الأمور الشكلية البحتة ، بينما الاتحاد السوفييتي يبدي استعداده لتقديم التنازل تلو التنازل لتحقيق الوفاق - بل التحالف - مع الولايات المتحدة الأمريكية ، بل إن السماح بهجرة اليهود السوفييت دون قيد أو شرط إنما جاء نتاجاً للضغوط الأمريكية التي اشترطت هجرة اليهود السوفييت ثمناً لتحقيق أي تقدم في إنهاء الحرب الباردة ، كما شهدت الآونة الأخيرة حماساً من قبل الاتحاد السوفييتي لعودة العلاقات مع إسرائيل ، وكانت استعادة خطوط الطيران لشركة العال الإسرائيلية بين موسكو وتل أبيب بداية هامة وتكتيكية في طريق عودة هذه العلاقات بينهما ، في الوقت نفسه الذي عادت فيه العلاقات بين إسرائيل وعديد من دول أوروبا الشرقية .

ولقد جاء وصف الكاتب الكبير أحمد بهاء الدين في يوميات جريدة الأهرام بتاريخ ٣/ ٢/ ١٩٩٠ للتأكيدات الأمريكية السوفييتية بأنها «كلام فارغ . . وعيب أن تقوله لنا الدولتان وعيب أن ننشره» تعبيراً مختصراً على خداع من قبل الدولتين باعتباره - على حد قول الكاتب الكبير - «تزويق لما يجب أن يواجها به وأن يعرفا بوضوح أنهما يرتكبان معاً ، وباسم حقوق الإنسان ، جريمة العصر الصارخة» . وانطلاقاً من هذا الفهم الواقعي والصحيح لحقيقة هذه التأكيدات المخادعة فإن السؤال المهم الذي يطرح نفسه هو كيف يواجه العرب

هذا الخطر الناتج عن جريمة العصر الصارخة؟ ليس بالشعارات التي استهلكت ، إن العالم الذي نعيشه هو عالم لا يفهم إلا لغة واحدة هي لغة القوة . . القوة الاقتصادية في المقام الأول ثم القوة العسكرية الفعالة والمؤثرة . . وقد أثبتت الأحداث أنه بالرغم من القوة الهائلة العسكرية للاتحاد السوفييتي فإن مشاكله الاقتصادية المزمنة هي التي أجبرته على قبول تغييرات استراتيجية بالغة الخطورة لم يكن في الإمكان تصورها حتى في الأحلام ، ومن الغريب أن لدينا إمكانات القوة الاقتصادية التي لا تستند فقط إلى الموارد النفطية التي بدأت تتزايد أهميتها النسبية مرة أخرى وإنما إلى موارد وإمكانات زراعية وصناعية وسياحية وتجارية ورأسمالية وبشرية .

كذلك فإن الجهود التي تبذلها بعض الدول العربية ، وبخاصة العراق ، في مجال بناء نواة لقوة عسكرية ذاتية رادعة وفعالة يعني أن في مقدورنا أن نستخدم لغة العصر . . لغة الاقتصاد المدعم بالإمكانيات العسكرية الفعالة . . وبدلاً من أن نستخدم هذه اللغة التي أثبتت قدرتها على التغيير نستمر في استخدام لغة الكلام التي كانت سبباً رئيسياً لكل النكسات . .

إن ما نشهده اليوم يؤكد أن التاريخ على وشك أن يعيد نفسه فقد كان إنشاء إسرائيل - بتأييد من الغرب والشرق معاً - مخرجاً لدول أوروبا لحل مشكلة المعاداة للسامية التي كانت ولا تزال مشكلة أوروبية في المقام الأول ، وبدأت حركات المعاداة للسامية في دول أوروبا

الشرقية في الانتعاش مرة أخرى ، ولا يختلف الوضع في الاتحاد السوفييتي . . أليس من المنطقي والطبيعي أن ننظر إلى فتح باب الهجرة لليهود السوفييت من هذه الزاوية . . زاوية مواجهة انتعاش الحركة المعادية للسامية في أوروبا ورغبة الدول الأوروبية بمساندة من الولايات المتحدة الأمريكية في حل هذه المشكلة بالأسلوب نفسه الذي لجأت إليه تاريخياً من مبدأ بلفور إلى إنشاء دولة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية وإلى تدعيم عدوانها التوسعي؟

إن ما أسماه الكاتب الكبير أحمد بهاء الدين «جريمة العصر» يتطلب مواجهة من نوع جديد وبأسلوب جديد لا تستحق التأجيل ، إذ إن العالم الجديد يتشكل اليوم وبسرعة خارقة ، فإذا لم نتحرك فلن ندخل هذه الحسابات وسنصبح مهددين بأن نعيش على هامش العالم ، وبأن تصبح مشاكلنا هامشية لا تحظى بأي اهتمام يذكر ، فكيف لنا أن نواجه جريمة العصر هذه؟

* * *

الطوفان الصهيوني
يتقدم.. فأين السدود؟ (٢)

تعرّض أتوبيس ينقل سياحاً إسرائيليين لهجوم على طريق الإسماعيلية نتج عنه مقتل عشرة أشخاص وجرح ما يقرب من العشرين شخصاً، وتوقع المحللون السياسيون أن تعطل الحادثة «حركة السلام» التي قيل إنها ستبدأ باجتماع ثلاثي يضم وزراء خارجية مصر وإسرائيل والولايات المتحدة، وذلك لمناقشة بدء الحوار الفلسطيني/ الإسرائيلي، واستندت جميع التحليلات إلى افتراض أن هناك فعلاً سلاماً حقيقياً بين مصر وإسرائيل بموجب اتفاقية كامب ديفيد وعلى هذا الأساس فإن الاجتماع الثلاثي المقترح سيناقش كيفية «استمرار الحركة نحو السلام»، إننا لا نعترض على انعقاد مثل هذا الاجتماع الثلاثي ولكن على أساس أجندة مختلفة لمناقشة بند واحد تتقدم به مصر . . وهذا البند يتلخص في اعتبار فتح الهجرة والاستيطان لليهود السوفييت سواء في الأراضي المحتلة أو غيرها داخل إسرائيل تهديداً صارخاً لنصوص وروح اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل تحت مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية، ويجب أن تضع مصر النقاط فوق الحروف وتذكر العالم بمسؤولياته وتحدد موقفها بكل صراحة وتعيد النظر في اتفاقية كامب ديفيد نفسها، فلقد افترضت مصر

حسن النية في سلوك إسرائيل لمدة طويلة منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد ، وحان الوقت أن تتساءل عما إذا كان افتراض حسن النية هذا وارداً . إن كل الشواهد والأحداث تشير إلى خطأ هذا الافتراض ، فلقد استمرت إسرائيل في سياسة بناء المستعمرات في الأراضي العربية المحتلة ، كما استمرت في وضع العقبات الواحدة تلو الأخرى في مواجهة الجهود المتعددة الرامية نحو دفع حركة السلام في الوقت نفسه الذي تعاظمت فيه القوة النووية الإسرائيلية وتم تدعيمها بالقوة الناقلة الصاروخية الطويلة والمتوسطة المدى . . والسؤال هو لماذا كل هذا . . . أمن أجل السلام؟ وهل يمكن أن نفترض أن بناء القوة النووية الصاروخية ذات المدى الذي يصل إلى القاهرة والإسكندرية وأسيوط وشرم الشيخ ، كما يصل إلى بغداد ودمشق وعمان والرياض بل وطرابلس والجزائر . . هل يمكن أن يفترض أن بناء مثل هذه القوة من أجل السلام . . سلام كامب ديفيد أو سلام بيكر . . أم أنه من أجل شامير وسلامة شارون وسلامة؟ . . نعم فليجتمع وزراء الخارجية الثلاثة . . وليكن اجتماعهم في كامب ديفيد . . وليكن جدول أعمالهم هو اتفاقية كامب ديفيد وتهديد إسرائيل المستمر للسلام في منطقة الشرق الأوسط . . حتى لو أدى هذا الاجتماع إلى اجتماع على مستوى رؤساء الدول . . فهل نطمع في أن تعلن مصر تجميدها لاتفاقية كامب ديفيد والتطورات المتوقعة التي ستترتب على الهجرة اليهودية أو الطوفان اليهودي؟

وليس معنى ذلك أن نقف مكتوفي الأيدي وننتظر نتائج مثل هذا الاجتماع فقد لا يحدث على الإطلاق وقد علقنا آمالاً كبيرة في أوقات متفاوتة على اجتماعات على وشك الحدوث ولكنها لم تحدث . . وقد يتم الاجتماع ولكن قد لا تقبل إسرائيل والولايات المتحدة أن يتضمن جدول الأعمال مناقشة كامب ديفيد من قريب أو بعيد . . حتى لو قبلت الأطراف المعنية مناقشة كامب ديفيد فإن تحقيق نتائج إيجابية يتوقف على مدى قدرتنا على التأثير في المفاوضات الأمر الذي يتوقف بدوره على القوة النسبية للأطراف المتفاوضة ، ومن ثم فلابد من البدء في حشد الموارد واتخاذ الإجراءات والسياسات التي تدعم موقفنا التفاوضي .

وقد دعوت سابقاً إلى ضرورة اعتماد استراتيجية توازن الرعب والدمار المتبادل ، وأنه مع وجود القوة النووية الصاروخية لدى إسرائيل فليس هناك مفر من أن تخرج الأمة العربية عن صمتها وتضع العالم كله أمام مسؤولياته ، فإما أن تختفي القدرة النووية الصاروخية لإسرائيل وإلا فستلجأ الأمة العربية بمواردها الهائلة إلى بناء القوة النووية الصاروخية اللازمة مهما كلف الأمر ، ويجب أن يكون موقفنا في هذا المجال واضحاً وصريحاً وجريئاً ، فلقد استرد العرب - بفضل ثورة الحجارة - ثقتهم بأنفسهم وبينوا للعالم قدرتهم على تحمل مخاطر السلام فيجب أن يعلنوا للعالم وبكل وضوح عزمهم على تصحيح التوازن النووي في الشرق الأوسط وبأسرع ما يمكن ، وهنا

يجب أن يعرف العالم أننا على استعداد للتراجع تماماً عن دفع حركة السلام - بما في ذلك الرجوع عن اتفاقية كامب ديفيد - بل إن ذلك يمثل الورقة الرابحة في أي مساومة ما لم يول العالم الاهتمام الكافي لاحتمالات الدمار الشامل في هذه المنطقة المهمة .

أما في الأجل القصير فعلى الأمة العربية ألا تخضع للضغوط العالمية للتخلص من قدرتها في مجال الأسلحة الكيماوية وتطوير أسلحتها الصاروخية ، فهذه الأسلحة تمثل في الأجل القصير الرادع الوحيد الذي يجعل إسرائيل تتردد في استخدام أسلحتها النووية الصاروخية ، ولا يجب أن نخجل من ذلك أو ننفيه فإن إسرائيل لديها مخزون هائل من الأسلحة الكيماوية والنووية ، وحتى نقنع العالم - ومنهم أولئك الذين على وشك الهجرة بعشرات الآلاف إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة - بأننا جادون في تصحيح التوازن النووي ، فإنني أدعو إلى إعلان تشكيل المؤسسة العربية للتسلح الاستراتيجي ، ويكون من أهدافها الواضحة والصريحة تصحيح التوازن النووي الصاروخي في المنطقة ، وحتى تكون الرسالة واضحة لهؤلاء الذين يستعدون للهجرة واحتلال أراضي الغير بأن الكثرة العددية لا تعد بديلاً للسلام الحقيقي القائم على العدل ، وحتى يعرف العالم أننا قد ضقنا ذرعاً بالانتظار لكي يتحقق السلام عن طريق المفاوضات وإننا قد قررنا أنه لا بديل للتصعيد ، وإننا لن نسمح بأن يكون تحقيق السلام العالمي بين الكتلتين على حسابنا ، فلقد دفعنا ثمن الحربين الأولى والثانية ولكننا لن نسمح بأن تكون نهاية الحرب الباردة على حسابنا مرة أخرى . .

ويجب ألا يقتصر الأمر على مجرد التهديد بتجميد اتفاقية كامب ديفيد - أو تجميدها بالفعل - أو إعلان تشكيل المؤسسة العربية للتسلح الاستراتيجي بل يجب أن يكون ذلك جزءاً من خطة متكاملة للدفاع عن مصالح الأمة العربية .

إن دول أوروبا مدعمة ببعض الدول ذات الأهمية الكبرى بالنسبة لأوروبا ككندا وأستراليا وبالطبع الولايات المتحدة الأمريكية على وشك أن تجتمع - وعددها ٣٤ دولة - وذلك لمناقشة الوصول إلى اتفاقية تتعلق بالسلام الأوروبي وسيشمل ذلك المشكلة الألمانية ومشاكل الحدود وغيرها من المشاكل التي تؤثر على السلام الأوروبي . . . إن ما يحدث الآن في الشرق الأوسط يتطلب الدعوة إلى اجتماع لجميع دول المنطقة لمناقشة مشاكل هذه المنطقة بما في ذلك النتائج المترتبة على الهجرة الشمولية لليهود السوفييت ، إلى المنطقة إذ إن هذه الهجرة لا تشكل خطراً على الأراضي المحتلة وحدها وإنما تتعداها لتمثل خطراً على عديد من الدول الهامة استراتيجياً في هذه المنطقة وقد يكون من المفيد أن تتقدم مجموعة من الدول العربية لمجلس الأمن طالبة الدعوة إلى مؤتمر تحضره جميع دول المنطقة لمناقشة قضايا الحرب والسلام على اعتبار أن الصراع العربي الإسرائيلي والوضع الراهن بين العراق وإيران يمثلان تهديداً لسلام المنطقة وأمنها مما يتطلب اجتماعاً عاجلاً لمناقشة هذه الأمور وتحت إشراف الأمم المتحدة .

كذلك يجب أن تشمل خطة العمل محاولة زيادة قدرة سكان الضفة الغربية المحتلة على شراء الأراضي وبناء المدن الجديدة وذلك بموارد عربية بهدف وضع الصعوبات العملية في مواجهة بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية ، في الوقت نفسه يجب محاولة الضغط على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإلغاء الاستثناءات الممنوحة لإسرائيل وحدها من زاوية السماح بازدواج الجنسية بالإضافة إلى المزايا الضرائبية التي تقتصر فقط على المعونات الأمريكية لإسرائيل من قبل المؤسسات اليهودية فيها . وفي هذه الحال يجب إعادة النظر نحو دراسة إمكانية استخدام سلاح النفط مرة أخرى وخاصة مع التغييرات الهامة التي حدثت في سوق النفط والمتغيرات المتوقعة والناتجة عن دخول دول أوروبا الشرقية سوق النفط التي من شأنها ازدياد الأهمية النسبية للنفط بصفة عامة ولنفط دول الخليج بصفة خاصة ، وأخيراً فإنه يجب إعادة النظر في استراتيجية أجهزة الإعلام والدعاية العربية لكي تخدم المصالح العربية والاستراتيجية العربية في هذه الفترة الحاسمة ، ويجب ألا يغيب عن الأذهان أن ازدياد الهجرة يشكل تهديداً مباشراً لأمن المنطقة ، غير أنه في الوقت نفسه يزيد من المشاكل الناجمة عن عدم التجانس الاجتماعي داخل المجتمع الإسرائيلي الأمر الذي يمكن استخدامه لصالح قضية الأمن العربية .

* * *

أهمية أمن باب المندب

ليس هناك خلاف على أهمية باب المندب والبحر الأحمر بالنسبة للوطن العربي ، بل للعالم بأسره ، كذلك ليس هناك خلاف على أن هناك تعارضاً في المصالح فيما يتعلق بالأهمية الاستراتيجية للمضيق وللبحر الأحمر على المستويات الإقليمية والعربية والدولية . ومرجع هذا التناقض يعود إلى المصالح العليا للدول الكبرى ، ومصالح الدول غير العربية في القرن الأفريقي ، ومصالح الدول العربية .

إن وجود التناقضات بين المصالح العليا تتطلب ضرورة تحديد ماهية المقصود بأمن باب المندب والبحر الأحمر من وجهة النظر العربية ، وبدون هذا التحديد يصعب تحديد الاستراتيجية العربية والسياسات التي تتبع لتحقيق أهداف الاستراتيجية العربية ، ومحاولة تعريف المقصود بأمن باب المندب من وجهة النظر العربية يرتبط ارتباطاً رئيسياً بالمصالح العليا للدول العربية ، وتتمثل فيما يلي :

١ - ضمان حرية الملاحة من خلال مضيق باب المندب والبحر الأحمر ، وقد يبدو هذا الهدف ذا أهمية دولية أكثر من كونه ذا أهمية عربية ، إذ إن تهديد حرية الملاحة يؤدي إلى تدخل الدول الكبرى ، نظراً للأهمية الاستراتيجية للملاحة بالنسبة لهذه الدول حيث تتمركز أساطيلها في المحيط الهندي وفي البحر الأبيض

المتوسط ، وتدخل الدول الكبرى يعني في المقام الأول تحقيق مصالحها الاستراتيجية بغض النظر عن النتائج التي قد تترتب على هذا التدخل على الدول الإقليمية . ويمثل هذا الهدف نقطة خلاف في الوقت الحالي في السياسة العربية نتيجة لاتفاقية كامب ديفيد ، وحق إسرائيل بالمرور في مياه عربية ، وتطالب إسرائيل بتدويل مضيق باب المندب حتى تضمن منفذاً لها من الحصار العربي للمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط .

٢ - يمثل أمن حوض وادي النيل مصلحة عليا لمصر ، وتهديد هذا الأمن قد يدفع مصر لدخول حرب بغض النظر عن طبيعة النظام القائم وأيديولوجيته والتحالفات القائمة ، إذ إن أمنَ وادي النيل يمثلُ شريانَ الحياة بالنسبة لمصر حيث منابع النيل في القرن الأفريقي ، وحيث يرتبط هذا الأمن من الناحية العسكرية والجيوبولوتيكية بأمن مضيق باب المندب ، وبصفة خاصة السياسة الأثيوبية في أريتريا .

٣ - إن أمن منابع النفط العربية مرتبط بأمن مضيق باب المندب ارتباطاً استراتيجياً ، وذلك من ناحيتين : الأولى وهي ناحية جغرافية حيث تمتد حدود المملكة العربية السعودية على سواحل البحر الأحمر ، ومن ثم فهي سواحل تتطلب الحماية من الناحية العسكرية ، وخاصة أن إسرائيل تعتبر السعودية في الوقت الحالي عمقاً استراتيجياً لدول المواجهة العربية ، والناحية الثانية تتعلق

بحركة التجارة النفطية ، إذ تتركز أسواق النفط العربي في دول أوروبا الغربية ، وتزايد الأهمية النسبية لأسواق جنوب شرقي آسيا بالنسبة للدول العربية .

٤ - ومن المصالح العليا للأمن العربي ضمان سيادة السودان في حدوده الحالية ، ومنع انفصال الجنوب ، وهذا الهدف مرتبط بعديد من الأهداف السابقة الذكر ، كأمن حوض وادي النيل ، وأمن منابع النفط .

٥ - يعد الغزو الإسرائيلي للقرن الأفريقي تهديداً مباشراً للأمن العربي ، إذ إنه يهدد أمن حوض وادي النيل ، ومنابع النفط العربية ، ووحدة أراضي السودان ، بالإضافة إلى التهديد الإسرائيلي للمشرق العربي .

إن تحقيق الأمن العربي سواء في باب المندب أو في البحر الأحمر يتوقف على عدة اعتبارات :

١ - اتباع سياسة فعالة لمواجهة التحالف الأثيوبي الإسرائيلي النابع من المصالح المتبادلة بين الدولتين ، رغم الاختلاف الأيديولوجي والاختلاف في طبيعة التحالفات .

٢ - اتخاذ موقف إيجابي تجاه تطور العلاقات بين كينيا وأثيوبيا ، التي وصلت إلى درجة التحالف نظراً للمصالح المتبادلة بالنسبة للصومال العربي رغم الاختلاف الأيديولوجي بين الدولتين ،

وتتفق مصالح كل من كينيا وأثيوبيا في محاولة منع ما يسمى بالتطويق العربي الإسلامي في هذه المنطقة الهامة ، وفي مواجهة مطالب الصومال لبعض أراضيها ، وخلاف الصومال مع أثيوبيا الذي أدى إلى اندلاع الحرب بينهما .

٣ - المواقف المتناقضة للسياسة العربية ، إذ تؤيد ليبيا واليمن الجنوبي الأطماع الأثيوبية ، ولا يعترفان بحقوق الشعب الأريتري ، وانفصال الجبهة الماركسية في حركة التحرير الأريترية نظراً للتأييد السوفييتي للحكم الماركسي في أثيوبيا ، والسياسة الليبية غير الواضحة في جنوب السودان والجو العدائي بين مصر وليبيا .

٤ - ارتباط مصالح الدول الكبرى بالجو السياسي السائد في منطقة القرن الأفريقي بصفة خاصة ، واستغلالها للتناقضات السائدة في المنطقة فيما يتعلق بالحدود وبعض المصالح القومية ، وارتباط سياسات الدول الكبرى من ناحية أخرى في هذه المنطقة بتوازن القوى بصفة عامة ، خصوصاً في المناطق القريبة من منابع النفط .

في ظل المصالح العربية المهددة ، وفي ظل الجو العربي السائد وفي ظل التهديدات الإقليمية والدولية فإن السؤال الرئيسي هو كيف تواجه الدول العربية هذا الوضع؟ وكيف تحمي أمنها القومي؟

هل ستقوم الدول العربية بتحقيق التنسيق السياسي والعسكري المطلوب . . أم أن المناخ العربي الحالي سيبقى على ما هو عليه؟ . .

* * *

توازن الرعب أو نزع السلاح النووي والتوازن الإقليمي...

إن تقييم الأوضاع العربية في الظروف الراهنة وفي إطار التغييرات التي شملت المناخ الدولي والشكل العام الجديد للخريطة الدولية ، يعد ضرورة هامة في مواجهة الأخطار التي تواجهها الأمة العربية .

إن هذا التصعيد يجب ألا ينظر إليه في فراغ وإنما في إطار ما يحدث إقليمياً ودولياً . فالمشكلة الفلسطينية ما زالت تواجه التعنت الإسرائيلي الذي بلغ ذروته في الآونة الأخيرة والذي دفع إسرائيل إلى اللجوء إلى الأساليب الماكرة ، فمهزلة انهيار التحالف ما هي إلا فصل من فصول المسرحية الإسرائيلية الرافضة للسلام والمتمسكة بالأرض المحتلة ، حيث إن العذر الآن هو عدم وجود حكومة على الإطلاق في إسرائيل ومن ثم فإن المفاوضات معلقة .

وفي مواجهة هذا التعنت تقف الإدارة الأمريكية عاجزة تماماً عن تحريك الأمور حتى وإن افترضنا جدلاً - وهو أمر مشكوك فيه - أن لديها الرغبة الفعلية في تحريك الأمور بل إن العكس هو الصحيح وذلك بعد قرارات الجهات التشريعية في الولايات المتحدة نحو الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل تحدياً للشعور العربي والإسلامي .

في الوقت نفسه يبدو أن الاتحاد السوفييتي قد قام بتغيير سياسته تجاه مشكلة الشرق الأوسط تغييراً جذرياً ، فلقد أبلغ الاتحاد السوفييتي سوريا بأنه لم يعد يؤيد سياسة التكافؤ العسكري التي كانت تمثل محور السياستين السوفييتية والسورية واستناداً إلى ذلك فإنه يطالب سوريا بسداد الديون العسكرية وإن الإمدادات العسكرية الجديدة - وفي حدود معتدلة - تستحق السداد الفوري بل وبالعملات الصعبة .

بالإضافة إلى ذلك ، فإن فتح باب الهجرة لليهود السوفييت دون قيد أو شرط إلى إسرائيل يعني في الواقع تدعيم الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ، بل يتعداه ، إذ يمكن تفسير هذه السياسة على أنها تدعيم ضمني للنوايا العدوانية التوسعية لإسرائيل ، إذ من الصعب أن نتخيل أن تقوم إسرائيل بإيواء الملايين من المهاجرين في إطار حدودها التقليدية ، فذلك متعذر عملياً ، وهو أمر لا يخفى على الاتحاد السوفييتي ، كما أنه لا يخفى أيضاً على الاتحاد السوفييتي أن الولايات المتحدة قد اتخذت من الإجراءات ما يكفل ضمان الهجرة لإسرائيل وإسرائيل وحدها دون غيرها .

إن هذه الهجرة اليهودية هي بكل صراحة تدعيم لجيش «الدفاع» الإسرائيلي وتدعيم لجبهة شامير التوسعية وإن موافقة الدول الكبرى على ذلك هي موافقة ضمنية على الأهداف العدوانية التوسعية لإسرائيل .

بالإضافة إلى ذلك . . . بل وأهم ما في الموضوع أن الأهداف

التوسعية الإسرائيلية مع الموافقة الضمنية للدول الكبرى تتمتع بالحماية النووية الرادعة مع توافر القدرة الصاروخية التي تمكن إسرائيل من التهديد النووي المباشر لجميع العواصم العربية والتجمعات السكانية الرئيسية من مشارق الأمة العربية حتى مغاربها ومن شمالها لجنوبها ، ومع استمرار إسرائيل في الاعتماد على الاستراتيجية العسكرية - السياسية القائمة على مبدأ «الاستسلام الكامل أو الدمار الكامل» ورغبتها في الاحتفاظ لنفسها بعنصر المبادرة مع هدف تقصير مدة العمليات وتخفيض الكلفة البشرية إلى أقل الحدود ، ففي ظل هذه المعطيات فإن نجاح هذه الاستراتيجية لا يمكن أن يتحقق باستخدام الأسلحة التقليدية وحدها وذلك في حالة تطور أو تأزم الأوضاع في المنطقة بحيث تصبح فيه العمليات العسكرية على مستوى شامل أمراً محتملاً .

في هذه الظروف ومع توافر القدرة النووية الصاروخية لدى إسرائيل فليس هناك مفر من أن نخلص إلى النتيجة القائلة إن إسرائيل «لن تتردد» في استخدام أسلحتها النووية إذا ما بدت في الأفق احتمالات الحرب ، فتأخذ زمام المبادرة لتحييد القوى العسكرية العربية وتحقيق أكبر قدر من الدمار البشري والمادي لإرهاب الأمة العربية ودفعها إلى الاستسلام .

فقد تلجأ إسرائيل في المرحلة الأولى إلى قصف صاروخي نووي لكل من القاهرة وبغداد والرياض والقواعد الصاروخية أرض - أرض

في مصر والعراق والمملكة العربية السعودية ، ثم تلجأ إلى استخدام الأسلحة النووية الميدانية التكتيكية ضد المواقع السورية العسكرية لتدميرها ، تتبعها ضربة نووية أولية لدمشق مثلاً باستخدام الأنواع الجديدة من الأسلحة الذرية التي من المعروف أنها بحوزة إسرائيل وذلك بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الذعر بين السكان الآمنين .

ومع التغيير الذي حدث في الأوضاع الاستراتيجية العالمية خصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة وشبه التسليم بالهيمنة الأمريكية من قبل الاتحاد السوفييتي وانشغاله بمشاكله القومية الداخلية الحادة والمشاكل الاقتصادية المزمنة فلقد أصبح واضحاً أن الدول الكبرى لم تعد لديها مصالح مباشرة في الانخراط في المشاكل الإقليمية وأصبح الاعتماد على التوازنات الإقليمية - أو الاستقرار غير المتوازن كبديل للتوازن الإقليمي إذا تعذر - يمثل الاستراتيجية الرئيسية للدول الكبرى في أماكن الصراع الإقليمي خارج القارة الأوروبية .

لقد تخلى الاتحاد السوفييتي عن سياسة العمل أو المساعدة على تحقيق التكافؤ العسكري بين العرب وإسرائيل ومن ثم هناك شبه تسليم بأن أقدار هذه المنطقة تقع على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية وحدها التي يبدو أنها قد فضلت أخيراً الاستناد إلى سياسة الاستقرار بغض النظر عن التوازن في منطقة الشرق الأوسط .

والاستقرار غير المتوازن هنا يعني الاعتماد على القدرة الإسرائيلية على التدمير الكامل «تضامن» لعدم محاولة العرب تغيير الأوضاع

بهدف استرداد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني واسترداد الأراضي المحتلة وهذه القدرة الإسرائيلية على التدمير الكامل تضمن من وجهة نظر السياسة الأمريكية تحقيق الاستقرار في المنطقة وهو استقرار إرهابي لا يعطي أي أهمية لاعتبارات العدالة . وإن هذا الاستقرار غير العادل سيستمر ما تمكنت إسرائيل من الحفاظ لنفسها ونفسها وحدها بالقدرة النووية الصاروخية الرادعة .

وواضح أن الولايات المتحدة بعد أن استطاعت أن تقضي على مشاركة الاتحاد السوفييتي لها في الإشراف الدولي وتستأثر لنفسها بهذا الحق وحدها تهدف إلى تطبيق هذه السياسة في منطقة الشرق الأوسط حيث تقوم إسرائيل بمثيلها والحفاظ على مصالحها نيابة عنها ليس على أساس العدل والاحترام وإنما على أساس شرطي إرهابي تدميري .

ويجب ألا نخدع أنفسنا بأن نتصور أن السياسة الأمريكية الجديدة إنما هي سياسة مرحلية ومؤقتة يكون فيها الاعتماد على الهيمنة الإسرائيلية كأساس للاستقرار غير المتوازن أمراً وقتياً حتى يتم تحقيق السلام في الشرق الأوسط .

إن العكس هو الصحيح ، إن الموقف الأمريكي ليس مجرد موقف تكتيكي وقتي وإنما هو موقف استراتيجي جديد يتوافق مع التغييرات الجديدة التي حدثت على الساحة الدولية .

إذاً لو كان الأمر تكتيكياً ومؤقتاً لاقتصر على تدليل إسرائيل وفقاً للطريقة التقليدية بتزويدها مثلاً بكميات كبيرة من الأسلحة التقليدية كالطائرات المتقدمة والأسلحة المدفعية المتقدمة وغيرها كما كان يحدث في الماضي ، ولكن ما سمحت به الولايات المتحدة يفوق بذلك بكثير ويتعدى الاعتبارات التكتيكية إلى التغيرات الاستراتيجية .

إن السماح لإسرائيل بتملك القوة النووية الرادعة لا يمكن وصفه بأنه إجراء وقتي تكتيكي ، بل إنه تغيير استراتيجي راديكالي وشبه نهائي .

إن المواجهة الآن هي مواجهة استراتيجية بين استراتيجية «الشرطي النووي الواحد والاستقرار غير المتوازن» لمصلحة إسرائيل واستراتيجية «توازن الرعب أو نزع السلاح النووي والتوازن الإقليمي» وذلك لمصلحة السلام .

إن انتصار السلام يتوقف على الموقف العربي وقدرته على إفشال المخطط الأمريكي الجديد وهو ما سنأتي عليه لاحقاً .

* * *

استراتيجية جديدة
قائمة على الاستقرار غير المتوازن

إن محاولة الولايات المتحدة الأمريكية تطبيق استراتيجية جديدة قائمة على الاستقرار غير المتوازن استناداً إلى القدرة النووية الاسرائيلية واعتبار هذه القدرة تعضيداً لمبدأ «الشرطي النووي الواحد» ، إنما هي محاولة ليس المقصود منها العراق فحسب وإنما المقصود هو إخضاع الأمة العربية وفرض المخطط الأمريكي عليها ، والدلائل على صحة هذا الموقف متوافرة وبصورة واضحة تماماً .

فلقد اشتملت الحملة الصحفية المدفوعة من قبل الدوائر الرسمية الأمريكية ادعاءات بأن مصر - التي تعد من أكثر الدول صداقة للولايات المتحدة الأمريكية - لديها برامج نووية جدية هادفة لبناء وتجميع قنابل نووية وإدخالها كجزء من الخطة الدفاعية المصرية .

وقبل ذلك ادعت الإدارة الأمريكية بأن مصر لديها قدرة كيماوية ومخزوناً كبيراً من الأسلحة الكيماوية . وجاء هذا الادعاء في أعقاب المسرحية التي دارت أحداثها في أحد المطارات الأمريكية عندما تم القبض على أحد المسؤولين في مكتب مشتريات السلاح المصري في واشنطن ، بحجة محاولة تصدير بعض القطع الإلكترونية المتقدمة التي تستخدم في أجهزة توجيه الصواريخ ، وذلك دون إذن تصدير من الجهات الرسمية الأمريكية .

وجاءت هذه المسرحية كجزء من حملة شعواء بأن مصر تتعاون مع كل من العراق والأرجنتين بغرض تطوير صاروخ طويل المدى يدعى «كوندور ٢» مما يعد في رأي الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية خرقاً لاتفاقية منع انتشار الصواريخ الموقعة منذ عدة سنوات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا الغربية ، كما اعتبرتها الحكومة البريطانية تهديداً مباشراً لها نظراً للنزاع بين بريطانيا والأرجنتين بخصوص جزر الفوكلاند .

والغريب هنا أن الولايات المتحدة الأمريكية تنسى أو تتناسى أنها نفسها - أي الولايات المتحدة الأمريكية - قد وقعت ، بعد توقيع اتفاقية منع انتشار الأسلحة الصاروخية ، اتفاقية تعاون بينها وبين إسرائيل بشأن بحوث تطوير الأسلحة الصاروخية . . . **أليس هذا خرقاً صارخاً للاتفاقية التي تتخذها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ذريعة للهجوم على مصر والعراق على وجه التخصيص؟**

بل أكثر من ذلك وأخطر ، إن الولايات المتحدة قد وقعت اتفاقية تعاون مع إسرائيل في مجال تطوير ما يسمى بأسلحة حرب الفضاء ويبدو أن ثمار هذا التعاون على وشك التحقيق ، فلقد أطلت علينا الصحف البريطانية يوم ٨/ ٤/ ١٩٩٠ وخصوصاً جريدة الصنداي تايمز بخبر وتعليق مهمين عن أن إسرائيل قد استطاعت تطوير صاروخ جديد وهو صاروخ الرمح «ARROW» وأنها على وشك اختباره ، ويعد هذا الصاروخ جزءاً من نظام دفاعي جديد يقوم على مبدأ ما

يسمى بأسلحة حرب الفضاء STAR WAR وذلك بهدف استخدام هذا النظام الجديد لتدمير أي صواريخ هجومية موجهة على إسرائيل سواء كانت ذات رؤوس نوويّة أو تقليدية أو كيماوية ، ويتم هذا التدمير خارج الفضاء الإسرائيلي .

ومن المعروف أن هنا دولة واحدة لديها مثل هذا النظام الدفاعي وهي الولايات المتحدة الأمريكية ، وإن كان هناك ادعاء بأن الاتحاد السوفييتي يملك مثل هذا النوع من الصواريخ المدمرة للصواريخ والتي تشكل جزءاً من شبكة الدفاع عن موسكو وبعض المنشآت العسكرية الهامة في الاتحاد السوفييتي .

والسؤال هنا : **كيف استطاعت إسرائيل تطوير مثل هذا النوع من الأسلحة التي تتطلب نفقات هائلة ومعرفة تكنولوجية تفوق بكثير ما هو معروف عن القدرة التكنولوجية الإسرائيلية؟**

الإجابة واضحة هي أن هذا التصعيد الجديد جاء نتاج التعاون الإسرائيلي - الأمريكي في مجال تطوير الصواريخ وأبحاث أسلحة حرب الفضاء .

وهذا يؤدي إلى سؤال آخر ، وهو **لماذا مكّنت الولايات المتحدة إسرائيل من تطوير هذا النوع من الصواريخ المدمرة للصواريخ؟** واضح أن الهدف هو تحصين إسرائيل دفاعياً ضد أي صواريخ توجه إلى أراضيها ، بغض النظر عما إذا كانت هذه الصواريخ عراقية أو مصرية

أو سعودية أو سورية أو ليبية . . . بمعنى أصح هو إعطاء إسرائيل اليد العليا على الأمة العربية بأسرها دون استثناء وذلك بتحييد أسلحة الأمة العربية الصاروخية من ناحية ، مع تمكين إسرائيل من تطوير أسلحتها الصاروخية النووية الهجومية من ناحية أخرى .

للأسف ليس هناك أي تفسير آخر غير هذا التفسير ، وهناك أيضاً شواهد أخرى على سوء النوايا من قبل التحالف الأمريكي - الإسرائيلي .

فها هي إسرائيل تعبث في منابع النيل وتواصل نواياها العدوانية ضد السودان ومصر متعاونة مع الحكم الماركسي (!) في اثيوبيا ، بالرغم مما هو معروف عن هذا الحكم من انتهاكه الشديد لحقوق الإنسان ، ولكن يبدو أن ذلك لا يهم الولايات المتحدة طالما أن هذا الانتهاك لا يمس اليهود سواء في أثيوبيا أو في الاتحاد السوفييتي .

كيف تواجه الأمة العربية هذه الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة «**للاستقرار غير المتوازن**» القائم على «**الشرطي النووي الواحد**»؟ يجب أن تتصرف وفق طبيعة الهجوم الذي تواجهه الأمة العربية **فهل هو هجوم سياسي أم أنه هجوم عسكري؟**

لا شك أن الهدف من هذا الهجوم هو هدف سياسي لحل مشاكل الشرق الأوسط من وجهة النظر الأمريكية عن طريق «**التجميد النووي**» وهو يعني التجميد للأوضاع لفترات طويلة من الزمن بحيث

يصبح الوضع المجمد لفترة طويلة أمراً واقعاً ومقبولاً من باب الحقائق الثابتة وإن كان لا يستند إلى الحل العادل .

وهو في الواقع هجوم عسكري من النوع النووي الذي يعني أن وجود السلاح النووي الرادع من جانب واحد يكفي لتحقيق نتائج عديد من المعارك العسكرية التي تستخدم الأسلحة التقليدية ، وهذه هي الخاصية التي تميز السلاح النووي من غيره من الأسلحة التقليدية الأخرى من حيث إن وجوده وحده هو بمنزلة عمل عسكري هجومي يحقق النتائج السياسية المرجوة منه دون الحاجة إلى استخدامه ، أو إذا اقتضى الأمر استخدامه بصورة محدودة كما حدث في نهاية الحرب العالمية الثانية في مدينتي هيروشيما ونجازاكي .

فإذا كانت الحملة العسكرية الأمريكية الإسرائيلية هي بمنزلة هجوم عسكري على الأمة العربية فإن أكثر وسائل الدفاع كفاءة من وجهة النظر العسكرية هو الهجوم المضاد مع الأخذ في الاعتبار أن الهجوم المضاد يتطلب قدراً كبيراً من الاستعداد والتخطيط وحشد الموارد والدقة في اختيار التوقيت المناسب والخطوات التمهيدية المدروسة وإلا كانت نتائج فشل الهجوم المضاد على درجة كبيرة من الخطورة . ولتكن بداية الهجوم المضاد حملة سياسية منظمة ومدروسة تهدف إلى إقناع أكبر عدد ممكن من دول العالم بتدعيم الموقف العربي والمساهمة مع الدول العربية في عمل جماعي لفرض نزع السلاح النووي الإسرائيلي ، ويكون ذلك بتوضيح مخاطر القدرة النووية الإسرائيلية

ليس فقط على الدول العربية بل على عديد من الدول الأوروبية والأفريقية والآسيويّة .

وليس هذا بالأمر العسير فمن المعروف أن الصواريخ الإسرائيلية ذات مدى يصل إلى حدود الاتحاد السوفييتي وعديد من دول أوروبا الجنوبية ، كما يصل إلى عديد من الدول الأفريقية ، هذا بالإضافة إلى التعاون النووي المعروف بين إسرائيل وجنوب أفريقيا ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الدول العربية تمثل كتلة مهمة في عديد من المنظمات الدولية كمنظمة دول عدم الانحياز ومنظمة الدول الأفريقية ومنظمة الدول الإسلامية .

وقد يكون من نتائج الحملة الدبلوماسية المكثفة أن يتقدم أكبر عدد ممكن من الدول التي اقتنعت بخطورة الموقف إلى مجلس الأمن وبصورة عاجلة بطلب بحث التهديد النووي الإسرائيلي للأمن والسلام العالمين ، ومن ثم وضع الولايات المتحدة الأمريكية في موقف يصعب معه التنصل من مسؤولياتها أمام الرأي العام العالمي .

في الوقت نفسه تعلن الدول العربية أنه لا يمكن فصل التهديد النووي الإسرائيلي عن القضية الفلسطينية بصفة خاصة وقضية السلام في الشرق الأوسط كذلك ، ومن ثم فإن الدول العربية تطالب بأن يكون التهديد النووي الإسرائيلي بنداً من بنود جدول أعمال المؤتمر الدولي إذا تم الاتفاق على عقد مثل هذا المؤتمر - وهو أمر مشكوك فيه .

هذا على الصعيد الدبلوماسي العالمي ، أما على الصعيد العربي العسكري فلقد آن الأوان لكي تعلن الدول العربية وبكل صراحة عن عزمها في الاستمرار وبصورة جدية في بذل أقصى الجهود لتطوير قدرتها النووية - الكيماوية - الصاروخية لمقابلة التهديد النووي الإسرائيلي طالما استمرت إسرائيل في الاحتفاظ بمخزونها النووي - الصاروخي وتطوير القدرة النووية الميدانية .

ونظراً لأن البرامج النووية هي برامج مكلفة ، كذلك لكي توضح الدول العربية بما لا يدع مجالاً للشك أن موقفها واحد تجاه التهديد الإسرائيلي ، فإنه يلزم تشكيل «**منظمة عربية لبناء القوة النووية الذاتية**» وتخصيص موارد مالية وبشرية هائلة للوصول إلى نتائج إيجابية في هذا المجال بأسرع ما يمكن .

ومن المفيد أن يتفق إعلان إنشاء هذه المنظمة مع الحملة الدبلوماسية المكثفة على المستوى العالمي وذلك لسببين :

أولهما : أن نبين للعالم أننا في الوقت الذي نطالب فيه بنزع السلاح النووي الإسرائيلي فإننا لن نقف مكتوفي الأيدي أمام التهديد الإسرائيلي بل سنقابله بالمثل مما تكون له آثار بالغة الخطورة على السلام العالمي بصفة عامة .

والسبب الآخر : هو محاولة اكتساب أكبر عدد ممكن من الدول التي قد تضطر في النهاية - أو تجد أنه من مصلحتها - التعاون مع

الدول العربية في بناء القدرة النووية وذلك إذا فشلت هذه الدول في تحقيق نزع السلاح النووي الإسرائيلي .

وأخيراً ، فإنه يجب العودة إلى أسلوب استخدام النفط كأداة للتأثير الدبلوماسي ، خاصة أن الظروف النفطية الدولية قد أوشكت على التغيير فقد يشهد العالم خلال التسعينات عودة إلى الندرة النفطية والاعتماد على نفط دول الخليج العربية بصفة خاصة ، بل إن هذا أمر مؤكد إذا أخذنا في الاعتبار دخول الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية الأسواق العالمية ومحاولة النمو بمعدلات عالية مما يؤدي إلى زيادة متوقعة في الطلب على النفط .

ويجب أيضاً الربط الاستراتيجي للنفط بالاستراتيجية العربية في مواجهة القوة النووية الإسرائيلية بشكل يجعل أي تهديد أو هجوم نووي على الدول العربية والمواقع الاستراتيجية له آثار نفطية خطيرة ، ليس فقط في الأمة العربية وحدها وإنما في العالم بأسره . وترتبط بالنفط قضية الاستثمارات العربية في الخارج وهنالك دعوات إلى ضرورة إعادة النظر في توزيع الاستثمارات العربية بما يتفق مع المصالح العربية .

إن الموقف الحالي لا يحتمل التأجيل أو التردد فهو بمنزلة حياة أو موت وليس هناك مجال للخيار .

* * *

لقاء القمة بين التدمير وصوت الضمير

كلما اقترب لقاء القمة بين غورباتشوف وريغن ازدادت التوقعات والتكهنات ، وازدادت التساؤلات . فهناك من يتوقع أن يكون هذا اللقاء بداية عصر جديد لعالم يقوم على السلام ، ويهدف إلى تحقيق الرخاء . وهؤلاء المتفائلون يبنون توقعاتهم على أساس أن الظروف في الوقت الحالي تساعد على تحقيق هذا الهدف أكثر من أي وقت سابق ، وتحليلهم لهذه الظروف يركز في الأساس على التغيرات التي حدثت أخيراً في الاتحاد السوفييتي ، وعلى شخصية الزعيم الجديد الذي يختلف إلى حد كبير عمن سبقوه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، في حكم الاتحاد السوفييتي ، وإدارة امبراطوريتها . كما يركز هؤلاء المتفائلون أيضاً على التغيرات التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية ، وتركيب القوى السياسية فيها ، وخاصة رجحان كفة ما يسمى بمجموعة «وزارة الخارجية» وعلى رأسهم جورج شولتز ، وهم يمثلون الجناح المعتدل الذي ينادي بضرورة التفاهم والتفاوض لتفادي حدوث كارثة إذا استمرت السياسة الأمريكية قائمة على آراء ما يسمى بمجموعة وزارة الدفاع والبنتاغون ، والتي تقوم على اعتماد القوة العسكرية الرادعة ، ومحاولة تحقيق التفوق العسكري مرة أخرى على الاتحاد السوفييتي ، إن هذه التغيرات في كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية تعني ، في رأي المتفائلين ، أن هذا اللقاء

لابد أن يحقق إنجازات تفوق بكثير ما حققه اجتماع جنيف الأول ، منذ أكثر من عشرين عاماً ، عندما بدأت فكرة لقاءات القمة ، كأساس لتحديد طبيعة الأوضاع الدولية ، وخاصة في ما يتعلق بالعلاقات بين الدولتين الكبريين اللتين تمثلان الكتلتين الغربية والشرقية .

❖ **المتشائمون:**

والبعض الآخر يرى أن هذا اللقاء لن ينتج عنه أي تغيرات جوهرية في شكل العالم اليوم ، أو في الخصائص الرئيسية لما يمكن أن يكون عليه عالم المستقبل .

وهؤلاء المتشائمون الذين يتوقعون القليل من هذا اللقاء يبنون توقعاتهم على أساس أن الموضوع الرئيسي الذي سيتعرض له هذا اللقاء سيكون موضوع الرقابة على السلاح بين الدولتين ، على أساس أن أكبر خطر يهدد الأمن والسلام العالميين هو حجم السلاح النووي ، وأن تخفيض مثل هذا الحجم لابد أن يكون الموضوع الأول في جدول أعمال هذا اللقاء الذي لا يعلو عليه أي موضوع آخر ، والأمل هنا ضعيف للغاية ، وذلك لسببين : ففي رأي المتفائلين أن إمكانية تحقيق أي تخفيض فعال في هذا النوع من السلاح مجاله محدود للغاية ، إذ إن الأمر لا يقتصر على الأعداد ، أو على القدرة التدميرية وإنما يتطرق لموضوعات متشعبة تدخل في مجالات التكنولوجيا العسكرية وتطوراتها ، كما تدخل أيضاً في إطار الأنظمة الدفاعية ضد

الصواريخ العابرة للقارات والاعتبارات الجغرافية في علاقتها بقواعد الصواريخ المتوسطة المدى والقصيرة ، وخاصة في أوروبا الغربية والشرقية . كما أن موضوع هذا التخفيض يرتبط بالموضوع الشائك الخاص ببرنامج حرب النجوم . وهذه الموضوعات لا يمكن حلها بمجرد لقاء بين الزعيمين لمدة يومين ، وبخاصة أن الشواهد التاريخية تؤكد أن لقاءات القمة هي في صلبها وجزئها الأكبر عملية مسرحية لوضع اللمسات النهائية لما قد سبق الاتفاق عليه فعلاً بين الجانبين نتيجة لمفاوضات طويلة ومستمرة ، أو لإعلان عدم الاتفاق ومن ثم تمكن أحد الطرفين من تحقيق بعض المكاسب التكتيكية ذات الطابع الوقتي . والوضع الحالي يبين أن العلاقات بين الدولتين لم تصل إلى مرحلة التفاوض الجدي إلا منذ فترة قصيرة ، بعد أن استقرت أوضاع الحكم في الاتحاد السوفييتي عند تولي غورباتشوف زمام القيادة ، بل إن الاقتراحات الأمريكية الجدية لم تظهر إلا في نهاية شهر أكتوبر وبداية شهر نوفمبر ومن ثم يصعب أن نتصور أن الجانبين قد توصلا فعلاً إلى اتفاق في ما يتعلق بجميع الأمور المعقدة والمتشعبة التي ترتبط ارتباطاً جوهرياً بموضوع تخفيض الأسلحة النووية ، والسبب الثاني في رأي المتفائلين يعود إلى طبيعة النزاع بين القوتين ، فالمسألة ليست في رأيهم مجرد اختلاف في نوعية أو إعداد السلاح النووي التي في حوزة الكتلتين . . وإنما التحليل الصحيح يجب أن يتركز على الدوافع الاستراتيجية للقوتين الكبيرتين ، فالواقع هو أنهما تتنافسان ليس في مجال محدد بذاته ، سواء كان هذا المجال عسكرياً أو مدنياً ،

اقتصادياً أو سياسياً ، وإنما تتنافسان تنافساً شمولياً يتعلق بفلسفتين تقفان على طرفي نقيض من بعضهما البعض ، ولا يمكن لهما أن تتعايشا إذا تمسك الطرفان تمسكاً دقيقاً بالنظرية الأيديولوجية لكلتا الفلسفتين .

❖ **فلسفة مجالها العالم كله:**

فالماركسية اللينينية لا تتصور نجاح الشيوعية إلا على أنقاض الرأسمالية وفنائها ، كما أن الماركسية اللينينية ليست فلسفة إقليمية ، فهي دولية «أممية» حتى في أكثر مدارسها اعتدالاً ، أي أن الشيوعية لابد لها أن تنجح في العالم كله ، وعلى حساب الرأسمالية ، وإلا فإن نجاحها مهدد ووقتي ، والماركسية اللينينية ليست فلسفة دفاعية بمعنى أنها تنتظر حتى تتم الضربة الأولى من قبل الأنظمة المناهضة ، وإنما هي فلسفة ترى أن أكثر أساليب الدفاع كفاءة وفعالية هو الهجوم والاحتفاظ بالمبادرة ، أي أنها تعتنق الهجوم كأسلوب للدفاع عن حقوق الطبقات الكادحة ، وتذمرها من المستغلين من أصحاب الرساميل وتوابعها من البرجوازية ، كبيرة كانت أم صغيرة ، بل إنها تذهب لأكثر من ذلك ، إذ تعتقد أن الحرب الدموية بين الطبقات سواء كانت في إطار دولة واحدة أو على مستوى العالم ، هي ظاهرة طبيعية محكومة بالمادية التاريخية وبقوانين الديالكتيك ، والتي ستستمر في حركة التاريخ حتى يصل العالم إلى المرحلة التي ينطبق فيها الديالكتيك على الواقع حيث تنعدم التناقضات ، وينعدم الصراع

الطبقي بانتهاء مسبباته التي تتمثل في الاستغلال ، ويحدث هذا فقط بانتصار «المستغَلين» على مستغليهم بسيطرة الطبقة الكادحة على وسائل الإنتاج وشيوع حكم يقوم على مبدأ «كل بحسب جهده ولكل حسب حاجته» .

❖ **سيطرة القوانين الطبيعية:**

أما النظرية الرأسمالية ، فهي تقوم على فكرة سيطرة القوانين الطبيعية ، التي ترى أن لا مفر من سيطرة القانون الطبيعي الأول والأساسي ، الذي يقوم على تقديس حرية الفرد ، ومن ثم فإن حتمية سيطرة الرأسمالية حتمية قائمة على طبيعة القانون الذي يحكمها وديمومته ، أي أنه لا مفر في النهاية من أن تنهار جميع الأنظمة التي تقوم على الدكتاتورية ، والتي تسلب حرية الفرد ، والنظام القائم على الماركسية اللينينية هو نظام دكتاتوري التطبيق ، وإن دكتاتورية البروليتاريا في الواقع ليست مرحلة انتقالية وقتية كما تتنبأ بها النظرية ، بل إن ما يسمى بدكتاتورية البروليتاريا ليس في الواقع إلا انعكاساً لنظام سياسي طبقي ، تحدد فيه الطبقات على أساس ، الانتماء للحزب الحاكم الوحيد . من ناحية أخرى ، فإن الكتلة الرأسمالية لا يمكن أن تهمل الطبيعة الهجومية للفلسفة الماركسية ، وأن تقف موقف المتفرج إزاء برامجها وإجراءاتها التي تقوم على الدولية «الأممية» ، وضرورة الانتصار على الرأسمالية وتدميرها ، ومن ثم نجد أن الكتلة الغربية قد اعتمدت ولفترة طويلة ، ضرورة التفوق العسكري

على الاتحاد السوفييتي وحلفائه ، أكثر الأساليب فعالية للدفاع عن المصالح وبقاء النظام الرأسمالي .

❖ منافسة من أجل البقاء:

على هذا الأساس ، فإن المنافسة بين الكتلتين ليست مجرد منافسة في مجال أو آخر ، وإنما هي منافسة من أجل البقاء من وجهة نظر الكتلة الرأسمالية والانتصار من وجهة نظر الكتلة الشيوعية ، ومن ثم فإن من الصعب بل من المستحيل أن يتفق المتفائلون مع هؤلاء الذين يرون أن لقاء القمة سيخلق جواً وظروفاً جديدة تضمن السلام حتى عام ٢٠٠٠ ، وعلينا أن نتذكر أن لقاء القمة بين بريجينيف ونيكسون في عام ١٩٧٢ ، انتهى إلى عديد من الاتفاقيات ، منها أن الطرفين لن يستغلا الظروف السائدة في دول العالم الثالث لتحقيق مكاسب على حساب الآخر ، إذ يبين أن كلاً من القوتين لم تحترم عديداً من الاتفاقيات ، وأن استغلال الظروف لتحقيق مكاسب على حساب الطرف الآخر كانت هي السمة الرئيسية لتلك الفترة ، فالتدخل في أنغولا ، أثيوبيا وأفغانستان من قبل الاتحاد السوفييتي ، والغزو الإسرائيلي المدعم من قبل أمريكا للبنان ، واستغلال أمريكا للظروف في جنوب أفريقيا ، مع التدخل السافر في نيكاراغوا ، إن هذه الظروف لا تختلف عما كانت عليه ، بل من المغالاة أن نتصور أن تمتنع الكتلتان عن استغلال الظروف المواتية لتحقيق المكاسب لمصلحة فلسفتها .

❖ فريق الواقعيين:

بين المتشائمين والمتفائلين هناك فريق من الواقعيين يرى إمكانية تحقيق بعض المنجزات من وراء هذا اللقاء ، وفي مقدمة هؤلاء تبرز المدرسة الفكرية الليبرالية لمجلة الإيكونومست الأسبوعية ، فمن وجهة نظرها هناك إمكان تحقيق اتفاق للرقابة على السلاح من النوع الذي يؤدي إلى تخفيض الصواريخ التي تملكها الدولتان ، مع إمكانية استمرار الجهود لتطوير الأسلحة الدفاعية المضادة للصواريخ ، مما يضمن استمرار توازن القوى . ولقد قام الاتحاد السوفييتي باتخاذ زمام المبادرة بإعلان قبوله للاقتراحات الأمريكية بتحقيق تخفيض جوهري في عدد الرؤوس النووية ، غير أن هناك عديداً من المشاكل المتعلقة بمثل هذا الاتفاق ، التي يجب حلها ، منها مثلاً تعريف ما يسمى بالصواريخ الاستراتيجية وهي في رأي الاتحاد السوفييتي تشمل الصواريخ الأمريكية المتوسطة المدى والموجودة في قواعد أمريكية في أوروبا لحماية حلفاء أمريكا في مواجهة الصواريخ السوفييتية الموجودة في دول أوروبا الشرقية ، وهذه الأخيرة لا يعتبرها الاتحاد السوفييتي من ضمن الصواريخ الاستراتيجية ، كذلك أيضاً مطالبة الاتحاد السوفييتي بحقه في استخدام صواريخ جديدة وفقاً لمفاوضات SALT ، مع اعتقاده بعدم حق الولايات المتحدة الأمريكية ، وفقاً لهذه الاتفاقية ، بتطبيق أنظمة صواريخ جديدة ، بالإضافة إلى رفض الاتحاد السوفييتي قبول مبدأ المساواة العددية في حجم التفجر النووي .

هذه هي وجهة النظر بالنسبة للواقعيين ، إن هذه العقبات يمكن إزالتها والوصول إلى اتفاقية لتخفيض الصواريخ الاستراتيجية لكل من الدولتين بشرط استمرار الجهود لتطوير الأسلحة الدفاعية ضد الصواريخ لضمان استمرار توازن القوى ، وآراء المدرسة الواقعية تعكس في الحقيقة وجهة نظر دول أوروبا الغربية في المقام الأول ، والتي يبدو أنها تقوم على التفضيل الاستراتيجي لمبدأ «توازن الرعب» على مبدأ التحصين ضد الصواريخ ، «والذي يعني التفوق العسكري الغربي على الاتحاد السوفييتي ، والذي يكمن وراء ما يسمى بحرب النجوم» ، أي أن الفكر الأوروبي الغربي يرى ضرورة التمسك بمبدأ توازن القوى كأساس للعلاقات بين الكتلتين ، بحيث يصبح من المستحيل على أي من الطرفين أن يتصور إمكانية تحقيق انتصار على الطرف الآخر في حرب نووية ، وأن النتيجة المنطقية لأي ضربة أولى من أحد الطرفين ، أن تقابلها ضربات متبادلة بين الطرفين تؤدي في النهاية إلى التدمير الكامل للأطراف كلها والعالم معهم بغض النظر عمن بدأ الضربة الأولى ، لذلك فلن يقوم أي طرف بالاستخدام النووي ومن ثم فلابد أن تستمر الحروب في شكلها التقليدي فقط .

❖ الحرب التقليدية مستمرة:

ووجهة النظر الأوروبية مدعمة بالواقع ، إذ إن العالم قد شهد سلاماً نووياً لفترة طويلة ، بالرغم من وصول الأزمات بين الكتلتين إلى درجة عالية من الحدة والخطورة ، فإنه نظراً لتوازن الرعب لم تلجأ

أي من الكتلتين لاستخدام الأسلحة النووية ، أما عن تغيير هذه السياسة ، ومحاولة العودة إلى التفوق العسكري للكتلة الغربية على الاتحاد السوفييتي ، عن طريق تحييد الصواريخ السوفييتية ببناء شبكة دفاعية فضائية تحيط بالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ، فإن مثل هذه السياسة تحمل في طياتها أخطاراً بالغة ، خصوصاً في المرحلة الانتقالية في الفترة ما بين توازن الرعب ، والتفوق العسكري في ظل المظلة الوقائية للدفاع الفضائي ، إذ من المحتمل ألاّ ينتظر الاتحاد السوفييتي حتى تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها من التحصين الكامل ضد الصواريخ السوفييتية ، مما قد يدفعها لاتخاذ المبادرة وتصعيد الموقف إلى مستوى الحرب النووية الساخنة ، قبل أن تتمكن أمريكا وحلفاؤها من تحقيق التفوق العسكري . أي أن استبدال استراتيجية توازن الرعب باستراتيجية التفوق العسكري ، قد يؤدي إلى كارثة محققة نووياً ، وبخاصة أن الاتحاد السوفييتي قد اعتمد استراتيجية غير قابلة للتبديل أو التعديل ، مهما اختلفت القيادات ، وهي أنه لن يسمح للعرب بتحقيق التفوق العسكري مرة أخرى ، مهما كلفه الأمر ، وأن هذا الموقف لا مساومة عليه ، ولا تفاوض فيه .

إلا أن هذا لا يعني أن الموقف الأوروبي لا يتفق مع استراتيجية ريغن في ما يتعلق ببرنامج حرب النجوم ، بل إن الاختلاف يتعلق بحجم هذا البرنامج ، والهدف من ورائه ، وشموليته ، فدول أوروبا الغربية ترى أن البرنامج يجب أن يقتصر على مرحلة البحث والتطوير

لاكتشاف إمكانيته وأبعاده وأساليبه ، مع الامتناع عن وضعه موضع التنفيذ .

وعلى هذا الأساس ، فالهدف من هذا البرنامج من وجهة نظر دول أوروبا الغربية يقتصر على استخدامه للضغط على الاتحاد السوفييتي لإقناعه بضرورة الوصول إلى اتفاق واقعي لتخفيض الصواريخ الاستراتيجية ، ولإقناعه أيضاً بضرورة الاعتدال والتعقل والعودة إلى سياسة معتدلة تجاه نقاط النزاع في العالم . . أما الولايات المتحدة الأمريكية ، فهي تنظر إلى برنامج حرب النجوم نظرة استراتيجية ، تتعدى مجال البحث والاختبار المعملي والتطوير ، لتشمل احتمالات وضع نظام محدود مضاد للصواريخ موضع التنفيذ ، ومن ثم فهي لا تنظر إلى برنامج حرب النجوم على أنه مجرد وسيلة للضغط لتحقيق نتائج إيجابية في مجال تخفيض الأسلحة الاستراتيجية . أما الاتحاد السوفييتي فهو يعارض بشدة هذا البرنامج ، ويرى أنه يزيد من حدة التوتر ، ويحول دون الانتقام للضربة الأولى ، وهو أساس توازن الرعب الذي هو أساس السلام النسبي الذي ساد العالم من الناحية النووية على الأقل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

ومع اختلاف الآراء في ما يخص حرب النجوم والتحصين ضد الصواريخ ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتنازل عن تصميمها في تبني نوع معين من هذا البرنامج ، بل من المؤكد أنها ستستمر في الفترة من الآن وحتى اللقاء على التصميم على الاستمرار في هذا

البرنامج ، كوسيلة للضغط على الأقل ، وستدفن أوروبا خلافاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد ، تقوية منها لموقف أمريكا قبل اللقاء .

كذلك لا نتشاءم من الموقف المعلن من الاتحاد السوفييتي في ما يتعلق بهذا البرنامج ، فالاتحاد السوفييتي لديه برامج مماثلة قد تمت تجربة بعضها بالفعل ، وليس في الموقف الضعيف في هذا المجال ، وهناك دلائل على استعداد الاتحاد السوفييتي لقبول درجات معينة في برنامج حرب النجوم ، إلا أن الموقف شبه الرسمي للاتحاد السوفييتي يعارض برنامج حرب النجوم ، إذا تعدى مرحلة الاختبار المعملي . كما أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية ليس بالقدر من الجمود الذي يبدو في التصريحات العلنية ، فهي تدرك تماماً الموقف الحقيقي لحلفائها ، كما أنها على استعداد للاتفاق على برنامج مشترك مع الاتحاد السوفييتي للمشاركة التكنولوجية في بحوث أسلحة الفضاء إلى حد السماح بالمعامل المفتوحة للطرفين ، للتأكد من الأهداف غير العدوانية للبرنامج من المرجح ألاّ يكون هذا الموضوع عائقاً لا يمكن تخطيه ، وأن يصل الطرفان إلى نوع من الاتفاق الذي يضمن استمرارية مبدأ توازن الرعب كأساس للعلاقات بين الكتلتين . ومن ثم يمكنهم من الوصول إلى اتفاق واقعي في ما يتعلق بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية مع السماح بتطوير الشبكات الدفاعية ، الذي يؤدي في النهاية إلى الحفاظ على مبدأ توازن الرعب ، مع تخفيض درجات هذا الرعب .

الخلاصة أن هناك مجالاً للتفاؤل الواقعي في ما يتعلق بإمكانية الوصول إلى اتفاق لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية مع تخفيض حدة التوتر بين الطرفين في هذا المجال .

هل من الواقعية أن نتفاءل بوصول الطرفين إلى اتفاق في ما يتعلق بأمور النزاع الأخرى بينهما ، والتي تستند أساساً إلى الخلاف الأيديولوجي؟ . . نرجو أن يصغي الجباران إلى صوت ضميرهما رحمة بمصير البشرية . .

* * *

قمة الجبارين وقضية الشرق الأوسط

❖ **غياب موقف عربي واضح وقوي يجعل النتيجة لمصلحة أمريكا وإسرائيل..**

إن التحليل الواقعي لما يمكن أن ينتج عن لقاء القمة بين ريغن وغورباتشوف يبنى على نوع من التفاؤل في ما يتعلق بالرقابة على التسلح بتخفيض الصواريخ الاستراتيجية ، مع الحفاظ على مبدأ توازن الرعب في إطار يسمح بزيادة المجهودات لتطوير شبكات الدفاع ضد الصواريخ الاستراتيجية ، غير أن المقصود بالتفاؤل هنا لا يعني أن يتمكن الرئيسان من الوصول إلى اتفاق نهائي في هذا المجال ، وإنما المقصود هو أن يكون لقاء القمة بداية لمجهود جدي يهدف إلى الوصول إلى مثل هذا الاتفاق في أقرب فرصة ممكنة ، وأن تكون النتيجة المباشرة للقاء هي الاتفاق على أسس عامة ، أو على الأقل جدول أعمال جدي يحدد الملامح الرئيسية ، والضوابط ، التي يمكن اتباعها في المفاوضات التفصيلية التي تلي لقاء القمة ، كما أن الجوانب الإيجابية للقاء في إطار التحكم في التسليح تتمثل في إضفاء جو من الجدية وإعطاء دفعة قوية للمفاوضات بين الطرفين ، والتي بدأت منذ فترة في جنيف ولم تحقق أي إنجازات تذكر .

ومن ثم فإن لقاء القمة يمكن اعتباره بمنزلة تأكيد من الرئيسين ، وإشارة ضوء أخضر إلى المتفاوضين بضرورة العمل بهدف الوصول

إلى الاتفاق كما يجب الإشارة إلى أن التفاؤل في هذا الصدد لا يعني أن هناك حلولاً جاهزة ، أو أن الموضوعات التي هي محل التفاوض هي موضوعات سهلة ، وحلولها جاهزة ، بل على العكس فالموضوعات معقدة ، والفجوة بين الكتلتين مازالت كبيرة ، بالرغم من المجهودات التي بذلت حتى الآن وعلى أعلى المستويات ، بما في ذلك زيارة السيد شولتز إلى موسكو ، فالخلافات الخاصة بالصواريخ المتوسطة المدى خلافات جوهرية تتعلق ليس فقط بقواعد الصواريخ الموجودة حالياً ، وإنما تتعلق أيضاً بالبرامج الحالية والمستقبلية ، وبنوعية هذه الصواريخ وتطويرها ، كما أنها ترتبط أيضاً بموضوع شائك آخر ، يتمثل في القوة النووية الذاتية لبريطانيا وفرنسا ، التي يطالب السوفييت بإدخالها في حساب توازن القوى ، بينما تعارض كل من بريطانيا وفرنسا ذلك ، وهما ليستا طرفا في المفاوضات الحالية ، ومع ذلك فالأمل كبير واحتمالات النجاح متوافرة ، ليكون لقاء القمة بداية مرحلة جدية من المفاوضات تنتهي بالوصول إلى اتفاق لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية .

❖ **شروط أخرى:**

إلا أن هذا النجاح مرتبط بشروط أخرى على قدر كبير من الأهمية ، بدونها يكون أي اتفاق أو بداية اتفاق ، حينما يتعلق بالرقابة على التسليح ، مهدداً ، بل على فوهة بركان . إن لقاء القمة لا يجب أن يقتصر على التفاوض بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية ، وإنما

يتطرق لموضوع آخر هو ضرورة تخفيف حدة التوتر ، وتقليل احتمالات الحرب في أمكنة التوتر المتعددة في العالم .

بعبارة أخرى ، إن اتفاق الرقابة على التسليح الاستراتيجي النووي ، يجب أن يكمل باتفاق للرقابة على الحروب التقليدية في مناطق متعددة ، خشية أن تؤدي هذه الحروب إلى جر القوتين العظميين ، إلى مواجهة بينهما ، قد تهدد في النهاية أي اتفاق بشأن الرقابة على التسليح الاستراتيجي ، بل قد تؤدي إلى حرب فعلية بينهما ، لا يمكن أن تقتصر على الأسلحة التقليدية فقط ، ولقد عبّر الرئيس ريغن في خطابه أمام الأمم المتحدة بتاريخ ٢٤ أكتوبر عن اعتقاده بل تصميمه على ضرورة مناقشة هذا الموضوع في لقائه مع الرئيس غورباتشوف ، غير أن الرئيس ريغن كان متحيزاً في تعريفه لنقاط التوتر . وعرفها بأنها تشمل أفغانستان ، كمبوديا ، أنغولا ، أثيوبيا ، نيكاراغوا . وطالب بأن يقوم الاتحاد السوفييتي باتخاذ إجراءات كافية لانسحابه ، سواء ظاهرياً أو بصورة غير مباشرة من هذه المناطق ، بل ذهب الرئيس ريغن إلى حد المطالبة بتحقيق ذلك كشرط أولي قبل مناقشة أي موضوعات أخرى بما في ذلك تخفيض الأسلحة الاستراتيجية . والواقع أن هذا التصميم يمكن اعتباره من باب المناورات التكتيكية ، ولا يجب أن يؤخذ بقدر كبير من الجدية . كذلك يلاحظ أن من أهم الدول التي ذكرها الرئيس ريغن ، أفغانستان ونيكاراغوا ، لأهميتهما الاستراتيجية من وجهة النظر الأمريكية .

فكلتا الدولتين نظراً لموقعهما الجغرافي تعدان ذات قيمة استراتيجية تهدد الوفاق بين الكتلتين تهديداً مباشراً .

❖ **إمكانية الاتفاق حول الدولتين:**

والواقع أنه من الممكن تصور إمكانية الوصول إلى اتفاق في ما يتعلق بالوضع في هاتين الدولتين ، إذ يبدو أن المطلوب ليس الإلغاء الكلي للنفوذ السوفييتي فيهما ، وعودة الأوضاع كما كانت عليه سابقاً ، وإنما يبدو أن المطلوب إنهاء الوجود السوفييتي ، وخاصة العسكري ، وعلى هذا الأساس فليس هناك معارضة كبيرة لبقاء نوع من النفوذ السوفييتي ، طالما أن هذا البقاء ليس مدعماً بوجود عسكري ، وطالما أن الحكومات في هاتين الدولتين . . ستمتنع عن اتباع سياسة عدوانية تدخلية ، في شؤون الدول المجاورة ، مما ينتج عن ذلك حالة من عدم الاستقرار . واضح أن المطلوب هو انسحاب عسكري للوجود السوفييتي ، وإقامة حكومات من نوعية دول عدم الانحياز ، تتعاطف مع الكتلة الشرقية ، ولكنها لا تدخل في أحلاف مباشرة أو غير مباشرة ضده . ومن المشاكل التي تواجه الاتحاد السوفييتي في أفغانستان على الأخص ، عدم قدرته حتى الآن على تثبيت وجوده ، وفرض حكومة شعبية في نطاق النفوذ السوفييتي ، يعني أن الاتحاد السوفييتي قد لا يمانع في حل يحفظ نفوذه في منطقة حيوية ، وإن كان ذلك لا يتطلب الوجود الفعلي . الصعوبة ليست في الانسحاب العسكري ، أو في تشكيل حكومة موالية أثناء هذا

الانسحاب ، وإنما الصعوبة تتمثل في كيفية ضمان استمرار مثل هذه الحكومات ، بعد انتهاء الوجود السوفييتي في اتباع سياسات تتفق مع الفلسفة الموالية للاتحاد السوفييتي مع عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة . إن التجارب أثبتت صعوبة ضمان سلوك الحكومات للمنهج المرسوم لها بعد انتهاء الوجود الأجنبي . إذ سرعان ما تواجه هذه الحكومات ضغوطاً شعبية قوية ، تدعو للاستقلال وعدم التبعية ، كما تطالب بالحرية بشقيها السياسي والاقتصادي . حيث لا يكون هناك مفر من الاستجابة لبعض هذه المطالب الشعبية ، أو خلق مشاكل خارجية لتوجيه الأنظار بعيداً عن المشاكل الداخلية ، مما يعد من قبيل التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة .

ومع ذلك ، فلا يمكن استبعاد احتمال الوصول إلى اتفاق يتعلق بأفغانستان ونيكاراغوا ، إذا ظهرت إمكانية تخفيض الأسلحة الاستراتيجية مشروطة باتفاق يتعلق بهاتين الدولتين . .

❖ الوفاق المطلوب والشرق الأوسط:

ومع ذلك ، فإن الوصول إلى اتفاق في أفغانستان ونيكاراغوا لا يكفي لتحقيق جو الوفاق المطلوب ، طالما بقيت الأوضاع في الشرق الأوسط على ما هي عليه . فباستثناء الولايات المتحدة الأمريكية ، وإسرائيل وجنوب أفريقيا ولأسباب معروفة ، يكاد يكون هناك اتفاق عام على أن أخطر مشكلة تهدد السلام والأمن العالمي هي مشكلة

الشرق الأوسط ، وخصوصاً الصراع العربي الإسرائيلي ، فاحتمالات المواجهة المباشرة بين القوتين تكررت أكثر من مرة في الحروب بين إسرائيل ودول المواجهة ، وتجربة الأعوام ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ و١٩٧٣ تجربة حية ، حيث استنفرت القوتان أسلحتهما النووية ، وكانتا على قاب قوسين أو أدنى من المواجهة المباشرة . ولا شك أنه بالرغم من استبعاد الرئيس ريغن للشرق الأوسط في خطابه أمام الأمم المتحدة فإنه من المؤكد أن الشرق الأوسط سيكون بنداً من بنود النقاش في لقاء القمة ، إذ من المستبعد أن يقبل الاتحاد السوفييتي طرح النقاش بالنسبة لأفغانستان ونيكاراغوا دون التطرق لموضوع الشرق الأوسط ، بل إن موقف الولايات المتحدة يبدو متناقضاً ، فمناقشة أفغانستان دون التطرق للشرق الأوسط يفقد المناقشة مغزاها الاستراتيجي ، المهم هنا ليس إثارة موضوع الشرق الأوسط ، ولكن محتوى هذا النقاش وجديته ونتائجه .

لكن الوضع يدعو للتشاؤم لعدة اعتبارات ، فالاتحاد السوفييتي ، بالرغم من اهتمامه بموضوع الشرق الأوسط ، فإنه على استعداد للتضحية باتفاق لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية في مقابل التصميم على حل ما لقضية الشرق الأوسط ، فتخفيض الأسلحة الاستراتيجية هي همه الأول ، والأخير . من ناحية أخرى ، فسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بالشرق الأوسط هي سياسة متحيزة ، ومؤازرة للموقف الإسرائيلي المتعصب دون تحفظ ، مما يعني استحالة قبول

الولايات المتحدة الأمريكية لأي حل لا تقبله إسرائيل ، والموقف الإسرائيلي معروف بتعنته وتمسكه بالأراضي العربية المحتلة ، وعدم اعترافه بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

كذلك ، فإن التقارب الأخير بين الاتحاد السوفييتي وإسرائيل ، يشكل عنصراً جديداً في النزاع العربي الإسرائيلي ، له جوانبه الإيجابية المحدودة ، ولكن له جوانب سلبية كثيرة ، أهمها فتح باب الهجرة لليهود من الاتحاد السوفييتي إلى إسرائيل ، فبالرغم من التأييد السوفييتي للقضية العربية ، فإن الموقف السوفييتي ليس متفقاً تماماً مع الموقف العربي ، إذ إن هناك اختلافاً في وجهات النظر بين الموقفين في بعض التفاصيل المهمة .

❖ **الضعف النسبي:**

أما الاعتبار المهم الذي يدعو للتشاؤم في ما يتعلق بقضية الشرق الأوسط ، فيعود إلى موقف الضعف النسبي للاتحاد السوفييتي بصفة عامة ، إذا ما قورن بموقف الولايات المتحدة الأمريكية . وأساس هذا الضعف النسبي يعود إلى الوضع الاقتصادي والتكنولوجي للاتحاد السوفييتي ، فالرئيس غورباتشوف يواجه مشاكل اقتصادية وتكنولوجية كبيرة ، فالاقتصاد السوفييتي في السنوات العشر الأخيرة وصل إلى درجة من التخلف وعدم الإنتاجية لم يصلها في أي فترة من تاريخه الحديث ، منذ الثورة الماركسية في عام ١٩١٧ ، بل إن الهوة قد

ازدادت اتساعاً في السنوات العشر الأخيرة . ومما يزيد الأمر تعقيداً ، هو تخلف الاتحاد السوفييتي بمراحل كبيرة في المجال التكنولوجي ، خاصة في تطوير العقول الإلكترونية ، وتطبيقها في المجالات المدنية . ويبدو أن احتمال استمرار هذا الوضع هو احتمال وارد ، بل إن استمرار الفجوة في التزايد بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية في المجال الاقتصادي هو أمر مؤكد . فوفقاً للإحصائيات السوفييتية المعلنة ، ولخطة غورباتشوف الاقتصادية الجديدة ، فإن معدل النمو المرغوب فيه للناتج القومي السنوي بين عامي ١٩٨٥ و٢٠٠٠ ، لا يزيد عن ١٪ سنوياً ، أي أن الاتحاد السوفييتي لا يمكنه اللحاق بالولايات المتحدة الأمريكية في المجال الاقتصادي والتكنولوجي في عام ٢٠٠٠ ، وإذا أخذنا في الاعتبار اختلاف معدلات النمو المحققة عن معدلات النمو المرغوب فيها ، ففي التطبيق تقل المعدلات المحققة عن المعدلات المرغوب فيها .

❖ **الأساس:**

إن هذا الضعف الاقتصادي هو أساس الضعف النسبي للاتحاد السوفييتي مقارنة بالموقف الأمريكي ، ومن ثم فالمرجح أن تكون نتائج لقاء القمة المباشرة وغير المباشرة لصالح الموقف الأمريكي ، انعكاساً للأوضاع الفعلية الحالية والمستقبلية لكلتا الدولتين ، ومعنى ذلك أنه إذا تم إدراج مشكلة الشرق الأوسط في جدول الأعمال ، فإن ما يمكن الاتفاق عليه في هذا الصدد سيعكس الموقف المتميز نسبياً للولايات

المتحدة ، وما نخشاه هنا أن يكون اتفاقهما في ما يتعلق بالشرق الأوسط ، على نمط الاتفاق بين نيكسون وبريجنيف في عام ١٩٧٢ ، حينما التزم الطرفان بالامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أو سياسات في الشرق الأوسط ، قد تزيد من حدة الخلاف بينهما أو تزيد من حدة التوتر العالمي ، أي الالتزام بعدم الإخلال بالوضع القائم حينذاك ، وهو وضع لم يكن مقبولاً للعرب لأنه كان وضع اللاحرب واللاسلم .

وهو وضع يدعم الموقف الإسرائيلي . . وفي غياب موقف عربي قوي وواضح ، ستكون النتيجة في مصلحة إسرائيل ، ومصلحة الحلف الاستراتيجي الأمريكي - الإسرائيلي . .

* * *

١ - شهر أكتوبر .. شهر الانتصارات أم شهر التحدي الكبير؟

يبدو أن شهر أكتوبر هو شهر له دلالة خاصة في التاريخ العربي المعاصر . . .

ففي الأيام الأخيرة من هذا الشهر منذ ثلاثة وثلاثين عاماً تفاقمت الأزمة بين مصر وحكومة انتوني إيدن ، وأدت في النهاية إلى هجوم إسرائيلي - بريطاني - فرنسي على مصر . . . وكانت حجة المعتدين الواهية هي حماية حرية الملاحة في أهم ممر مائي دولي ، وهو قناة السويس ، في الوقت الذي كانت تسير فيه الملاحة في القناة على أحسن ما يرام لمدة أربعة أشهر منذ إعلان قرار التأميم في ٢٦ يوليو من عام ١٩٥٦ بالرغم من الجهود الخارقة التي بذلتها الدول الغربية بزعامة بريطانيا لإظهار مصر بمظهر العاجز عن إدارة القناة .

لقد كان الهدف الحقيقي للعدوان الثلاثي لا يمت بأي صلة أو علاقة إلى حرية الملاحة في القناة ، كذلك لم يكن موجهاً ضد مصر - حكومة أو شعباً أو قيادة - وحدها وإنما كان موجهاً في الأساس إلى صحوة الأمة العربية ولتوجيه ضربة قاضية الحركة القومية العربية التي وصلت في ذلك الوقت إلى مستوى الذروة .

وقد تختلف الآراء في تفسير أحداث هذه الفترة وتقييم نتائجها ،

وقد تختلف المواقف بين المؤيد والمعارض استناداً إلى الزاوية أو المعيار الذي يقوم عليه التقييم . ومع ذلك فالذي لا خلاف عليه حقيقتان على الأقل : أولاهما بل وأهمهما : **أن العدوان الثلاثي قد أثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنه مهما تفاقمت الخلافات والنزاعات على الساحة العربية ، ومهما بدا من تمزق أو تفرق بين حكومات هذه الدول ، فإن الشعب العربي هو شعب واحد «للقومية العربية جيوش لا نراها» على حد تفسير الرئيس الراحل جمال عبدالناصر في ذلك الوقت .**

فلقد كان هدير الشعب العربي في مشارق الأرض العربية وفي مغاربها المفاجأة الكبيرة التي لم يكن يتوقعها انتوني إيدن ، بالرغم من ادعائه بل افتخاره - بصفته مستشرقاً - بمعرفته الدقيقة بالشعب العربي . . ففي أول مقابلة له مع الرئيس الراحل جمال عبدالناصر طلب منه أن يركز على مصر وحدها وأنه يعرف - أي انتوني إيدن - العالم العربي معرفة دقيقة قد تفوق معرفة الرئيس عبدالناصر لها .

والحقيقة الثانية ، وهي حقيقة تاريخية لا تدع مجالاً للشك ، هي أن معركة السويس في أكتوبر عام ١٩٥٦ كانت بداية النهاية للإمبراطورية البريطانية التي لم تكن تغرب عنها الشمس ، ففي السنوات التي أعقبت «شرق السويس» EAST OF SUEZ بدأت بريطانيا مرحلة الانسحاب النهائي من مستعمراتها في الخارج ، ومن هذا المنطلق كانت معركة السويس هي نقطة التحول الحقيقية لانحدار الإمبريالية بشكلها التقليدي العسكري ، كان من نتيجتها أن استطاعت

عديد من الدول المستعمرة الخلاص من الاستعمار واسترداد حريتها واستقلالها .

وفوق كل ذلك فإن الدلالة الحقيقية لأحداث أكتوبر عام ١٩٥٦ هي أن هذه الأحداث قد أثبتت بالدليل القاطع قدرة **«دبلوماسية القومية العربية»** على تحقيق مكاسب هائلة في مواجهة قوى معادية ذات قدرات مادية وعسكرية ضخمة . . ولقد كان هذا الإنجاز الرائع هو إنجاز لدبلوماسية القومية العربية وليس مجرد إنجاز لدبلوماسية دولة بذاتها أو حكومة ما أو قيادة معينة . . لقد كان خروج الشعب العربي في كل مكان ، وغضبه وهديره وتصميمه ، هو الذي أجبر القوى المعتدية على الانسحاب وإعادة النظر في حساباتها ، ليس فقط على مستوى الأمة العربية وإنما على المستوى الدولي .

وفي الأسبوع الأول من هذا الشهر منذ ستة عشر عاماً ، وبالتحديد في ظهيرة السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ حانت الفرصة **«العسكرية القومية العربية»** لتثبت قدرتها على تحقيق إنجاز عسكري يعادل ، بل قد يفوق ، الإنجاز الدبلوماسي الذي تم تحقيقه في معركة السويس عام ١٩٥٦ . لقد استطاعت الأمة العربية في ذلك الحين أن تثبت قدرتها على التخطيط والتنفيذ بدقة وكفاءة .

فلقد تم حشد الموارد الاقتصادية والعسكرية كافة ، وتخطى هذا الحشد الحدود السياسية أو الاعتبارات القطرية أو الإقليمية ، فتحرك النفط والمال وتحركت الخبرة والموارد البشرية ، وانتقلت الدبابات

والطائرات والصواريخ والبوارج البحرية ، واستمر تدفق المعلومات . . . كل هذا تم وكأن هذه الموارد لا تنتمي لدولة عربية معينة أو قطر معين أو شعب بذاته . . لقد اكتسبت الموارد الصفة العربية في المقام الأول ، ومن ثم كان التخطيط عربياً والتنفيذ عربياً . وقد تختلف الآراء في تفسير أحداث هذه الفترة وتقييم نتائجها ، وقد تختلف المواقف بين مؤيد ومعارض استنادا إلى الزاوية أو المعيار الذي يقوم عليه التقييم ، ومع ذلك فالذي لا خلاف عليه حقيقتان على الأقل :

أولاهما بل وأهمهما : أن حرب أكتوبر قد أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أنه مهما تفاقمت الخلافات والنزاعات على الساحة العربية ومهما بدا من تمزق أو تفرق بين حكومات هذه الدول فإن الموارد المتاحة هي موارد «**ذات هوية عربية**» تنتمي للأمة العربية بأسرها ، وأن المصير العربي في مواجهة التحديات يعلو الصفة القطرية أو الانتماء القطري لهذه الموارد .

والحقيقة الثانية : وهي أيضاً حقيقة تاريخية لا تدع مجالاً للشك ، هي أن حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ أثبتت إفلاس النظرية العسكرية الإسرائيلية ، وأن ادعاء عدم قدرة العرب على الإنجاز العسكري هو ادعاء لا يستند إلى الحقائق ويهدف إلى بث الروح الانهزامية لدى العرب . فسقوط خطي بارليف وتحصينات الجولان في فترة لا تتعدى الساعات ، وارتفاع الأعلام العربية عليهما لهو أكبر دليل على ذلك .

هذا بالإضافة إلى أن الإنجاز العسكري العربي في حرب أكتوبر قد أدى إلى إحداث تغييرات مهمة وراديكالية في الفكر العسكري السائد حينئذ ، فلقد أثبت أنه في الإمكان استبدال التفوق الجوي في بعض الأحيان بالاستخدام الذكي لأسلحة الدفاع الجوي ، ولقد أثبت أهمية الصواريخ المضادة للدبابات وقدرتها على تحييد التفوق في الأسلحة المدرعة ، كما أثبت أيضاً أن العوائق المائية والمرتفعات الجبلية المدعمة بالتحصينات العسكرية هي مجرد حوائط صناعية ودفاعات وهمية في مواجهة شجاعة الجندي المؤمن بعدالة قضيته والمصمم حتى الموت على استرداد أرضه وحقوقه المشروعة .

ولو نظرنا إلى أحداث أكتوبر عام ١٩٥٦ وأحداث أكتوبر عام ١٩٧٣ لأمكن القول إن هذه الأحداث قد أثبتت بالدليل القاطع قدرة **«دبلوماسية وعسكرية القومية العربية»** على الدفاع عن الأمة العربية في مواجهة قوى الغزو التقليدي الذي جاء تاريخياً من الغرب ، واتخذ له عادة قاعدة للانقضاض في أرض المشرق العربي ، وخاصة في الشام وفلسطين ، ومنها امتد للسيطرة على مصر قلب الأمة العربية ومركز ثقلها .

فالروم والإغريق والحملات الصليبية كلها جاءت من الغرب عبر البحر الأبيض المتوسط ، واتخذت من أرض الشام وفلسطين قاعدة أمامية للانقضاض والسيطرة على الأمة العربية ، وتمكنت دبلوماسية وعسكرية القومية العربية تحت قيادة صلاح الدين من صد الغزوات الصليبية وحماية الأمة العربية .

وكما شهدت نهاية شهر أكتوبر منذ ثلاثة وثلاثين عاماً الإنجاز الدبلوماسي للقومية العربية ، وكما شهدت بداية شهر أكتوبر منذ ستة عشر عاماً الإنجاز العسكري للقومية العربية ، شهد منتصف شهر أكتوبر منذ عام مضى استكمالاً لملحمة الإنجاز السياسي والعسكري للقومية العربية .

فلقد كانت معركة استرداد «الفاو» تتويجاً حقيقياً للإنجازات الإيجابية في التاريخ العربي المعاصر . لقد كانت استكمالاً لملحمة الإنجاز السياسي والعسكري ، إذ أثبتت قدرة الأمة العربية ليس فقط على مواجهة الغزو التقليدي الآتي من الغرب بل على مواجهة الغزو التقليدي الذي جاء تاريخياً من الشرق عبر القارة الآسيوية ، سواء من الفرس أو التتار ، والذي استهدف العراق كقاعدة للانقضاض على العمق الاستراتيجي للأمة العربية المتمثل في منطقة الخليج العربي .

لقد كانت المواجهة المستميتة لمحاولات الغزو الإيراني هي دفاعاً عن الأمة العربية بأسرها ولم تكن مجرد مواجهة بشأن خلاف بين دولتين على حدود أرضية أو مائية ، لقد كانت مواجهة حضارية واستمراراً للمواجهات الحضارية للأمة العربية التي تعود أصولها إلى التاريخ القديم .

إن معركة الفاو جاءت لتتوج الإنجاز العربي الإيحائي في تاريخه الحديث من عدة زوايا . فعلى أعلى المستويات هي تمثل رمزاً لأول تجربة في تاريخ الصراعات على المستوى الدولي ، حيث قدم العراق

التجربة الوحيدة لاستمرار معركة التنمية الاقتصادية جنباً إلى جنب مع معركة التحرير والدفاع العسكرية . لذا ، فإن كان على العراق أن يقوم بإعادة البناء في موقع أو آخر فإن العراق اليوم بعد مرور عام على وقف إطلاق النار يعيش تجربة «**استمرار البناء**» الذي لم يتوقف لحظة واحدة رغم ظروف الحرب الطويلة والمكلفة .

وعلى المستوى العسكري ، فإن معركة الفاو قدمت دروساً أخرى - تضاف إلى دروس حرب أكتوبر - أدت إلى إحداث تغييرات مهمة وراديكالية في الفكر العسكري السائد حينئذ ، فكما أبرزت حرب أكتوبر أهمية الدفاع الجوي والصواريخ المضادة للدبابات ، أكدت معارك اليرموك الدور الجديد للطائرات المروحية وأهمية الاستخدام الذكي والمبتكر للطبيعة الجغرافية .

إن الشهر - شهر أكتوبر - الذي شهد معارك السويس وخط بارليف والجولان والفاو ، والذي أكد قدرة «**دبلوماسية وعسكرية القومية العربية**» على تحقيق الإنجازات الرائعة ، هو شهر يستحق أن يوصف بأنه «**شهر الانتصارات**» استناداً إلى ما تم تحقيقه خلال هذا الشهر في أعوام ١٩٥٦ و١٩٧٣ و١٩٨٨ .

وها هو يأتي هذا العام بأخبار خطيرة قد تجعله «**شهر التحدي الكبير**» بالنسبة للأمة العربية وهو ما سأتعرض له لاحقاً .

* * *

٢ - شهر أكتوبر .. شهر الانتصارات أم شهر التحدي الكبير؟

قدمت محطة تلفزيون الـ .أن .بي .سي . الأمريكية الشهيرة برنامجاً في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر عن التعاون بين حكومة إسرائيل وحكومة جنوب أفريقيا العنصرية ، وذلك في المجال النووي . وأكدت محطة التلفزيون أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية .C.I.A على استعداد لتقديم أدلة دافعة للكونغرس الأمريكي حول تعاون إسرائيل وجنوب أفريقيا بشأن تطوير صواريخ طويلة المدى لها القدرة على حمل الرؤوس النووية ، وإن هذا التعاون أدى إلى انتقال تكنولوجيا عسكرية أمريكية متصلة بمشروع المقاتلة - القاذفة الإسرائيلية لافي إلى جنوب أفريقيا ، مما يعني أن إسرائيل قد خرقت التزامها بعدم نقل التكنولوجيا الأمريكية لدول أخرى دون استئذان السلطات الأمريكية مسبقاً .

ولقد تناقلت وكالات الأنباء الأمريكية هذا الخبر وتعرضت له بالتعليق والتعقيب .

كما نشرته الصحف والمجلات العالمية ، وتناولت بالتحليل أبعاده الإقليمية والدولية ، وركزت الصحف الأمريكية على نتائج مثل هذا التعاون على العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية . وصرح الرئيس

الأمريكي جورج بوش يوم السبت ٢٨ أكتوبر بأن هذا التعاون - إذا ثبتت صحته - فسيؤدي إلى تعقيد العلاقات والروابط بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، وأكد أن الحكومة الأمريكية ستراجع علاقاتها مع إسرائيل في مجال التعاون العسكري إذا ثبتت صحة انتقال التكنولوجيا العسكرية الأمريكية إلى أطراف أخرى دون استئذان مسبق .

وبالرغم من أن الخبر قد ركّز في هذه المرة على موضوع التعاون بين إسرائيل وجنوب أفريقيا في المجال العسكري في المقام الأول ، فإنه لم يكن أول خبر يتعلق بالمجهودات الإسرائيلية في المجال النووي أو في مجال تطوير الصواريخ طويلة المدى .

فمنذ حوالي ثلاثة أشهر تناقلت وكالات الأنباء الرسمية خبراً محتواه أن إسرائيل قد قامت بتجربة صاروخ طويل المدى من طراز جريكو ٢ في حوض البحر الأبيض المتوسط في اتجاه الشواطئ الليبية ، وأنه في تقدير الخبراء العسكريين ، فإن هذا الصاروخ قادر على الوصول إلى العواصم العربية كافة وأنه مُصمم بصورة تمكنه من حمل رؤوس نووية أو غير نووية ، بما فيها الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية .

ومن الغريب أن السلطات الإسرائيلية لم تنف أو تؤكد صحة هذا الخبر ، بل تركته غامضاً وبصورة متعمدة . ولقد أثارت هذه التجربة لهذا الصاروخ ضجة في أوساط متعددة ، واعتبر الاتحاد السوفييتي هذا

التصعيد للموقف تصعيداً خطيراً لا يقتصر على المجال الإقليمي بل يتعداه للمجال الدولي ، إذ إن المدى الطويل لهذا الصاروخ يعني إمكانية وصوله إلى الأطراف الجنوبية للحدود السوفييتية ، وإزاء هذا الموقف يقال إن الاتحاد السوفييتي قدم اعتراضاً رسمياً للحكومة الإسرائيلية وطالبها بتوضيح الموقف وتقديم الضمانات .

كما اعتبرت الحكومة الليبية هذه التجربة عملاً عدائياً يهدد حدودها ، وخرقاً للقوانين الدولية . وطالبت باتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة التصعيد الإسرائيلي والعدوان الصهيوني على أراضيها .

ومنذ ما يزيد على عامين نشرت جريدة الصنداي تايمز البريطانية تقريراً مفصلاً عن البرنامج الإسرائيلي النووي مدعوماً بالخرائط والتفاصيل والصور .

وقد استند هذا التقرير إلى معلومات مدعمة قدمها أحد الخبراء السابقين الذين عملوا لفترة طويلة في البرنامج الإسرائيلي النووي .

وخلص هذا التقرير إلى أنه من المؤكد أن إسرائيل قد قامت بتصنيع القنبلة الذرية ، بل إنها قطعت شوطاً كبيراً نحو تطوير قنابلها النووية لإنتاج ما يسمى بالقنابل النيوترونية ، وأنه ليس من المستبعد أن تمتلك إسرائيل القنبلة الهيدروجينية في وقت قريب . .

وأكدت المعلومات التي تضمنها التقرير أن إسرائيل تملك على أقل تقدير عشرين قنبلة نووية ، بل قد يصل مخزونها إلى أضعاف ذلك

بكثير ، وأن ما لديها قادر على تحطيم العواصم العربية كافة ، كما أكدت هنا المعلومات أن مادة اليورانيوم التي كانت قد اختفت منذ سنوات عدة في أعالي البحار وبكميات كبيرة هي في حوزة إسرائيل حيث تم الحصول عليها عن طريق خطة محكمة قام بها جهاز الموساد الإسرائيلي .

كما تضمن التقرير إشارة إلى احتمال وجود تعاون في المجال النووي بين إسرائيل وجنوب أفريقيا تقدم فيه إسرائيل المعرفة التكنولوجية في هذا المجال بينما تقوم جنوب أفريقيا بتزويد إسرائيل باحتياجاتها من مادة اليورانيوم .

ومما يؤكد احتمالات هذا التعاون ما تناقلته وكالات الأنباء العالمية وأجهزة الاستخبارات الغربية والشرقية ، من أن جنوب أفريقيا قامت بتجربة انفجار نووي في المحيط الهادي ، وأن هذه التجربة تمت بالتعاون مع الحكومة الإسرائيلية .

وعقب نشر تقرير جريدة الصنداي تايمز البريطانية ، قامت إسرائيل عن طريق جهاز الموساد بتدبير اختطاف الخبير الإسرائيلي السابق الذي قام بإفشاء أسرار برنامجها النووي ، حيث تمت محاكمته بصورة سرية ، ويقضي الآن عقوبة سجن طويلة في أحد السجون الإسرائيلية .

كذلك لم تكد تمضي فترة قصيرة على نشر التقرير حتى اكتشفت

الحكومة الأمريكية شبكة للجاسوسية لصالح إسرائيل ، واعترف الجاسوس الأول بولارد بأنه قام بتزويد إسرائيل بأدق أسرار البرنامج النووي والصاروخي للولايات المتحدة الأمريكية ، كما قام بتزويدها بما تحتاج إليه من المواد وقطع الغيار الحساسة واللازمة لغرض واحد لا خلاف عليه ، وهو تصنيع الرؤوس النووية والصواريخ طويلة المدى .

ولقد أدى اكتشاف شبكة الجاسوسية الإسرائيلية إلى توتر في العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية لم يستمر طويلاً ، إذ تدخلت أبواق الدعاية الصهيونية ومراكز القوى الإسرائيلية المعتادة لتجميد الوضع وضمان عدم تأثيره في التعاون الإسرائيلي - الأمريكي في المجالين العسكري والاقتصادي .

إن الشواهد والأدلة المتوافرة كافة تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن إسرائيل قد دخلت النادي النووي ، وأن في حوزتها مخزوناً نووياً هائلاً ، وأنها في الوقت نفسه قد نجحت في تطوير الصواريخ القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى القادرة على حمل رؤوس نووية .

كما أن الشواهد والأدلة المتوافرة كافة تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن لدى إسرائيل مخزوناً كبيراً من الأسلحة الكيماوية الفتاكة ، إذ في مقدور صواريخها المتعددة المدى حمل رؤوس كيماوية ، كما أنه لا يستبعد أن تكون إسرائيل قد قطعت شوطاً طويلاً في مجال تطوير الأسلحة البيولوجية .

وإنه ، سواء كان هناك تعاون بين إسرائيل وجنوب أفريقيا في هذه المجالات أو لا ، فهو أمر لا يغير من الأبعاد الاستراتيجية من وجهة النظر العربية لتملك إسرائيل القوة النووية المدمرة ، وتملكها الصواريخ التي تمكنها من تهديد العواصم العربية كافة بلا استثناء .

وفي الوقت الذي تتمادى فيه إسرائيل في تطوير قدراتها النووية ، تتكاتف الجهود بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لمنع الدول العربية من اتخاذ إجراءات وقائية . فالعدوان الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي لقي تأييدا يكاد يكون تاماً من الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتبرته عملاً يدعم السلام والأمن الدوليين . . .!! وتحت شعار منع انتشار تكنولوجيا الصواريخ ، وقّعت دول حلف الأطلنطي اتفاقية يجري بمقتضاها منع تصدير التكنولوجيا ، والمواد الخام ، والمعدات ، وقطع الغيار إلى الدول التي تسعى لتطوير صواريخها . غير أن الترجمة العملية لهذه الاتفاقية اقتصرت على تطويق الجهود المصرية لتطوير صواريخ دفاعية في مواجهة البرامج الإسرائيلية العدوانية في هذا المجال . كما نددت أبواق الدعاية الغربية ، وخاصة البريطانية منها ، بالتعاون بين مصر والعراق والأرجنتين في هذا الصدد وطالبت بمحاربته .

وتحت زعامة الولايات المتحدة الأمريكية ادعت بعض الجهات أن الحكومة الليبية قد قامت - بالتعاون مع الخبرة الألمانية - بإنشاء مشروع صناعي كبير لإنتاج الأسلحة الكيماوية وبعد أن استمرت

الحملة الدعائية العدائية ضد ليبيا في هذا الصدد لمدة طويلة هدأت الزوبعة ، إذ لم تستطع أجهزة المخابرات الأمريكية أو البريطانية أن تثبت بالدليل القاطع صحة ادعاءاتها .

وبالإضافة إلى المسرحية الأمريكية الكبيرة التي جرت أحداثها في أحد المطارات العسكرية الأمريكية ، حيث ادعت السلطات الجمركية الأمريكية أن مصر حاولت تهريب بعض المعدات وقطع الغيار المحرم تصديرها ، والمتعلقة بأجهزة التوجيه الصاروخية ، بينما الغرض الحقيقي وراء هذه المسرحية هو القبض على أحد العلماء المتخصصين في شؤون الصواريخ ، والذي هو من أصل مصري ولا يزال يتمتع بجنسيته المصرية ، وذلك لإعطاء درس لكل من يحاول مساعدة الدول العربية في تطوير برامجها الصاروخية في مواجهة التصعيد الإسرائيلي . . بالإضافة إلى ذلك ، خرجت مراكز القوة الصهيونية في الولايات المتحدة تندد بالصفقة السعودية مع الصين الشعبية التي أدت إلى حصول المملكة العربية السعودية على عدد محدود من الصواريخ الصينية طويلة المدى ذات الرؤوس التقليدية ، وطالبت الإدارة الأمريكية بوقف تصدير الأسلحة الأمريكية للسعودية كعقاب لها على حصولها على هذه الصواريخ .

إن الموقف باختصار يتمثل في وضع غير متوازن بدرجة خطيرة لم يسبق لها مثيل في الماضي في منطقة الشرق الأوسط . فالذي لا جدال فيه هو أن إسرائيل أصبحت في الوقت الحالي دولة نووية تملك

مخزوناً نووياً كبيراً ، كما أن لديها القدرة الصاروخية اللازمة لنقل الرؤوس النووية إلى أي عاصمة من العواصم العربية ، هذا بالإضافة إلى تملك إسرائيل الأسلحة الكيماوية الفتاكة وقطعها مرحلة كبيرة في تطوير الأسلحة البيولوجية المدمرة . أما الدول العربية فليس لديها في الوقت الحالي القدرة النووية المماثلة ، كما أن الجهود التي بذلت في هذا الصدد لم تحقق حتى الآن أي نتائج إيجابية ، وما زالت جهوداً قطرية متفرقة تفتقد الهدف الواضح والتنظيم القادر ، كما أنها تفتقر إلى الموارد ، بينما تمتلك بعض الدول العربية قدرة صاروخية قابلة للتطوير ، كما توجد جهود عربية مشتركة في هذا المجال لمحاولة اللحاق بالقدرة الإسرائيلية المدعمة من الولايات المتحدة الأمريكية .

إزاء هذا الموقف فإنه يمكن القول إن الأمة العربية تواجه في الوقت الحالي ما يمكن تسميته بـ **«لغز الخيار الواحد»** DILEMMA OF ONE ALTERNATIVE وهو الخيار الذي حاولت إسرائيل منذ نشأتها أن تفرضه على الأمة العربية .

فمنذ الخمسينات وإسرائيل تحاول أن تضع الأمة العربية في موقف يتمثل في **«الاستسلام الكامل أو الدمار الكامل»** . ولقد حاولت فرض هذا الخيار - إذا كان من المنطقي أن يطلق عليه لفظ الخيار - في عام ١٩٥٦ ولم تستطع ، إذ تمكنت **«دبلوماسية القومية العربية»** من دحر الهيمنة الإسرائيلية ولم تمكنها من تحقيق أهدافها ، ثم حاولت إسرائيل مرة أخرى في عام ١٩٦٧ وكادت تحقق أهدافها ولو بصورة مؤقتة ، ولكن تصميم الشعب العربي على عدم الاستسلام والوقفة العربية

الصامدة في مؤتمر الخرطوم لم يمكنا إسرائيل مرة أخرى من فرض شروطها الاستسلامية على الأمة العربية رغم انتصارها العسكري . ولوحت غولدا مائير في عام ١٩٧٣ ، عندما واجهت احتمالات الهزيمة أمام **«عسكرية القومية العربية»** ، بأنها قد تضطر لاستخدام أسحلة الدمار الكامل ، ولكن قدرتها النووية في ذلك الوقت كانت محدودة ، كما أن برامجها الصاروخية لم تكن قد وصلت إلى المستوى الذي يمكنها من فرض الاستسلام الكامل أو الدمار الكامل .

الخلاصة هي أن إسرائيل منذ نشأتها أثبتت الاستراتيجية نفسها . . **«الاستسلام الكامل أو الدمار الكامل»** ، ولم تنجح في فرض الاستسلام الكامل في الماضي رغم ضراوة الحروب الأربع التي دخلتها مع الأمة العربية . والسبب الرئيسي - بالإضافة إلى تصميم الشعب العربي على عدم الاستسلام رغم الخسارة الهائلة - في فشل إسرائيل في فرض هذا الخيار على الأمة العربية **هو أن إسرائيل لم تكن تملك في الماضي «أدوات الدمار الكامل»** ، سواء كانت قنابل نووية أو صواريخ طويلة المدى قادرة على حمل الرؤوس النووية . لقد تغير الوضع في الوقت الحالي تغيراً جذرياً ، فإسرائيل ما زالت تؤمن باستراتيجية **«الاستسلام الكامل أو الدمار الكامل»** ، وهي تملك في الوقت الحالي ما لم تكن تملكه في الماضي . . ففي حوزتها قدرة هائلة ومخزون كبير من **«أدوات الدمار الكامل»** ، بينما الأمة العربية لا تزال ترفض **«الاستسلام الكامل»** - وستستمر في رفضه مهما كلفها الأمر - في الوقت الذي لا تملك فيه القدرة الكافية على مواجهة أسلحة

الدمار الكامل الإسرائيلية . . وهذا هو «**التحدي الكبير**» الذي جاء به شهر أكتوبر من هذا العام .

والسؤال الذي يطرح نفسه وبإلحاح هو «**كيف تواجه الأمة العربية هذا التحدي الكبير؟**» .

للإجابة عن هذا التساؤل يتعين أولاً أن نحاول بقدر المستطاع التعرف على «**النوايا الإسرائيلية**» الكامنة وراء «**البرامج النووية الصاروخية الإسرائيلية**» ، وهو أمر ليس بالسهل أو اليسير . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنه لا يمكن التعرف أو التعرض لـ «**النوايا الإسرائيلية**» بمعزل عن «**الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط**» ، كما أنه لا يمكن التعرض بالتحليل لهذه الأخيرة بمعزل عن المناخ العالمي الجديد وموقف الاتحاد السوفييتي تجاه الشرق الأوسط . . . وهذا ما سنتناوله في المقال القادم ، ثم نحاول في المقال الأخير أن نستعرض الخيارات المتاحة للأمة العربية لمواجهة «**التحدي الكبير**» .

* * *

٣ - النوايا الإسرائيلية
والاستراتيجية الأمريكية الجديدة

لا شك أن إسرائيل تملك قدرة نووية هائلة . . ولا شك أن إسرائيل تملك قدرة صاروخية متعددة المدى قادرة على حمل الرؤوس النووية . . . فما هو هدف إسرائيل من بناء وتطوير قدرتها النووية والصاروخية؟ قد يفسر بعض المدافعين المتعصبين لإسرائيل بأن هدف إسرائيل - إذا ثبت أن لديها هذه القدرة النووية الصاروخية وهم يعرفون تماماً أن لديها هذه القدرة - هو الدفاع عن نفسها . . فهي دولة صغيرة من ناحية المساحة والسكان ولا تتمتع بالعمق الاستراتيجي ، ومحاطة بدول وشعوب معادية تفوقها من ناحية السكان والموارد عازمة ومصممة على تحطيمها وإلقاء شعبها ، الذي عانى طويلاً ، في البحر . . وأنه في ظل هذه الظروف ، ونظراً لأن مواردها لا تسمح لها بالدخول في حرب طويلة ، ومع التقدم الهائل في الأسلحة التقليدية الذي يحول دون تكرار ما حدث في عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ كما أثبتت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ فإنه يمكن تبرير الخيار النووي الصاروخي كاستراتيجية فعالة لإسرائيل .

وعادة ما يستطرد هؤلاء المدافعون عن السياسة الإسرائيلية في هذا الصدد فيؤكدون أن القدرة النووية الصاروخية لإسرائيل تعد من

عوامل الاستقرار والسلام في المنطقة ، على أساس أن هذه القدرة النووية الفتاكة ستكون بمنزلة حائل يحول دون تصعيد الأمور في منطقة الشرق الأوسط ، تفادياً للدمار ، وخاصة إذا بقيت الدول العربية عاجزة عن الحصول على القدرة النووية الصاروخية . وبناءً على ذلك ، يدعو هؤلاء إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات والسياسات اللازمة كافة لمنع الدول العربية من بناء قدرتها النووية الصاروخية ، وذلك حرصاً - في رأيهم - على استمرار السلام والاستقرار في الشرق الأوسط .

ويستشهد هؤلاء على صحة وجهة نظرهم بأنه منذ عام ١٩٧٣ ، ومع تطور القدرة الإسرائيلية النووية ، فلقد عم السلام النسبي منطقة الشرق الأوسط وتضاءلت احتمالات اندلاع الحرب بين إسرائيل والدول العربية ، بل إن هؤلاء - ومعظمهم من الكتاب الصهاينة الأمريكيين وبعض أعضاء الكونغرس الموالين لإسرائيل - يفسرون اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل ، والتي بموجبها تحقق السلام بين هاتين الدولتين ، على أنها جاءت كنتيجة واقعية وطبيعية للقدرة النووية الصاروخية الإسرائيلية .

ولا تخفى تفاهة هذا التفسير وافتقاره للواقعية واتسامه بالسطحية . فقد تكون إسرائيل دولة صغيرة من ناحية السكان والمساحة ، غير أن ارتباطها العضوي بالولايات المتحدة الأمريكية وبحركة الصهيونية العالمية - وهذه الأخيرة ذات موارد مالية هائلة

ونفوذ هائل على المستوى الاقتصادي والمستوى السياسي العالمي - هذا بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي الكبير الذي استطاعت إسرائيل تحقيقه بمعاونة الولايات المتحدة الأمريكية ، كل هذا يقلل من أهمية عنصر الحجم إلى درجة كبيرة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن إسرائيل تحتل أراضي عربية منذ عام ١٩٦٧ على الجبهات كافة حتى عهد قريب ، كما أنها مستمرة حتى الآن في بناء المستوطنات ذات الطابع العسكري في الأراضي المحتلة مما يعطيها العمق الاستراتيجي الجغرافي ، كما أن تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ يبين أن حجم إسرائيل لم يكن حائلاً دون قيامها بحملاتها العدوانية على الأراضي العربية ، وفي جميع الأحوال فإن العمليات العسكرية دارت كلها خارج أراضيها .

أما الادعاء بأن هذه الدولة الصغيرة محاصرة بعديد من الدول والشعوب التي تفوقها في العدة والعتاد ، وتكن لها العداء السافر وتهدف إلى تحطيمها فهو ادعاء لا يستند إلى الحقائق التاريخية أو الظروف الواقعية الحالية أو المستقبلية .

فتاريخياً لم تقم أي دولة عربية بالهجوم على إسرائيل ، بل في جميع الأحوال جاءت الضربة الأولى والهجوم السافر من قبل إسرائيل ، اللّهم إلا في حرب أكتوبر ١٩٧٣ حيث جاءت الضربة الحربية الأولى من قبل مصر وسوريا ، غير أن ذلك جاء دفاعاً عن أراضيهما المحتلة وبعد أن استنفدتا كل السبل السياسية وغيرها لتحرير أراضيهما .

وتاريخياً أيضاً ، لم تحتل أي دولة عربية منذ عام ١٩٤٨ أي جزء من «أراض تقوم» عليها إسرائيل ، بالرغم من أنها أراض تم اغتصابها من أصحابها بالقوة السافرة .

أما الظروف الواقعية ، فلا يخفى أنه منذ عام ١٩٧٣ جاءت مبادرات السلام كافة من قبل الدول العربية ، بل إن مصر وهي تمثل مركز الثقل العربي والتي بلا شك تملك في يديها مفتاح الحرب والسلم ، قد خاطرت بوضعها ومكانتها العربية ، وعانت العزلة والضيق الاقتصادي الشديد ووقعت اتفاقية للسلام مع إسرائيل وتبادلت معها التمثيل الدبلوماسي على أعلى المستويات .

ولقد تختلف الآراء حول الأسباب والظروف التي دفعت مصر لتوقيع اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل ، كما قد يختلف التقييم في ما يتعلق بنتائج هذه الاتفاقية أو أبعادها ، ومع ذلك فإنه مما لا شك فيه أنها عكست رغبة واضحة وصريحة نحو تحقيق السلام وتلافي استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة ، وأن محاولة تعليل سلوك مصر بأنه جاء نتيجة أو خشية من القوة النووية الإسرائيلية هو تعليل لا يتسم بالمنطق أو الفهم العميق للمغزى الاستراتيجي للقوة النووية والأبعاد الجغرافية أو وضع مصر في المنطقة العربية ، إذ إنه من المستبعد تماماً أن تقف مصر موقف المتفرج إذ واجهت إحدى الدول العربية هجوماً نووياً من قبل إسرائيل ، بغض النظر عما إذا كان هناك اتفاق بين مصر وإسرائيل أو لا .

وإذا أخذنا في الاعتبار التطورات التي حدثت في الآونة الأخيرة في الساحة الدولية ، وخاصة التغيير الراديكالي في سياسة منظمة التحرير الفلسطينية مما دعا دول العالم إلى الاعتراف بها وبرغبتها الصادقة في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة ، فقد بدا واضحاً أن هؤلاء الذين يدعون عدم رغبة العرب في السلام والتخفي بنواياهم العدوانية إنما يقدمون أعذاراً وأسباباً واهية تخفي النوايا الحقيقية لامتلاك إسرائيل للقدرة النووية الصاروخية الفتاكة ، بل إنه من الأمور التي تدعو للدهشة إن إسرائيل التي طالبت منذ الخمسينات بالتفاوض المباشر من أجل السلام ترفض الآن التفاوض بأي صورة من الصور ، سواء كان مباشراً أو غير مباشر ، مع الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني .

السؤال الذي يطرح نفسه للمناقشة هو : **هل ترغب إسرائيل في السلام أم لا ترغب؟** الإجابة وللأسف الشديد هي أن إسرائيل - في الوقت الحالي وفي المستقبل القريب - لا ترغب في السلام ، بل إنها غير قادرة على تحمل مخاطر السلام .

والسبب وراء ذلك يكمن ببساطة في معارضة إسرائيل للدولة الفلسطينية المستقلة . والتفسير الإسرائيلي يقوم على أساس أن الاقتصاد السياسي للدولة الفلسطينية سيجعلها دولة لا تتمتع بالاستقرار ، مما قد يدفعها إلى اتخاذ مواقف عدوانية . هذا بالإضافة إلى أن الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وغزة ستكون -

في رأيهم - مجرد قاعدة للانطلاق نحو تحقيق الدولة الفلسطينية في أجزاء فلسطين كافة بما فيها الأراضي التي تقع داخل حدود السيادة الإسرائيلية في الوقت الحالي . حتى وإن افترضنا جدلاً أن إسرائيل راغبة في السلام الحقيقي - وهو افتراض لا يستند إلى الواقع - فإن إسرائيل بتشكيلها السياسي الحالي غير قادرة على تحقيق السلام أو تحمل مخاطره ، ودون الدخول في التفاصيل والأسباب فإن أكبر دليل على ذلك هو أن ممثلي حزب العمال في الحكومة الإسرائيلية لا يجرؤون على الانسحاب من الحكومة ، إذ إنهم يعرفون جيداً أنهم سيفشلون فشلاً ذريعاً إذا تمت انتخابات جديدة في إسرائيل . هذا بالإضافة إلى الدور الحاسم الذي يلعبه الجناح العسكري والذي يستند نفوذه في المقام الأول إلى استمرار حالة عدم السلم لأطول فترة ممكنة .

فإذا كانت إسرائيل لا ترغب في السلام وغير قادرة على تحقيق السلام ، فما الذي ترغب فيه إذن؟

لقد قامت السياسة الإسرائيلية في الماضي ، وتقوم في الحاضر أكثر من أي وقت مضى ، على قاعدة «خلق الحقائق» بغض النظر عن مبرراتها ، أي فيما إذا كانت تستند إلى الشرعية أم لا تستند وهي تدري تماماً أن ما يسمى بالرأي العام العالمي هو على أحسن الظروف يمثل **«ضغطاً وقتياً سرعان ما يزول»** وأنه في جوهره **«ضغط بلا أسنان»** .

ولقد خلفت إسرائيل حقيقة «**القدرة النووية الصاروخية**» وهي القدرة الحقيقية والأداة الحقيقية المدعمة لسياسة «**الاستسلام الكامل أو الدمار الكامل**» . . . وعلى هذا الأساس ، فإن إسرائيل ليست على استعداد لقبول حل يقوم على دولة فلسطينية حقيقية ذات أسنان وعضلات ومقومات ومركز دولي وإقليمي ، وإنما هي على استعداد لأن تقبل «**وجود فلسطيني ورقي هش**» ليس له أسنان أو عضلات أو مقومات ، ومن ثم فكرة «**الحكم الذاتي**» التي تعني عند إسرائيل حق الفلسطينيين في اتخاذ القرارات المتعلقة بهم ، فيما عدا تلك التي تتمتع بأي قدر من الأهمية ، إذ يجب أن تترك مثل هذه الأمور المهمة للحكومة الإسرائيلية أو جيش «**الدفاع**» الإسرائيلي . . .

واستناداً إلى هذا المبدأ «**الاستسلام الكامل أو الدمار الكامل**» ترفض إسرائيل أي دولة فلسطينية حقيقية ، إذ إن مثل هذه الدولة الفلسطينية لا يمكن من الناحية العسكرية النووية إخضاعها لتهديد «**الدمار الكامل**» وذلك لاستحالة منع الانتشار النووي ليغطي الأراضي الإسرائيلية ذاتها .

فإذا كانت إسرائيل لا ترغب في السلام ، وليست قادرة عليه ، فقد يرى البعض أنه من الممكن أن «**يُفرض**» السلام على إسرائيل . وتستند وجهة النظر هذه إلى افتراضين رئيسيين :

أولهما يتمثل في قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على فرض السلام على إسرائيل .

وثانيهما يتمثل في رغبة الولايات المتحدة في تحقيق السلام الحقيقي في الشرق الأوسط .

وفي ما يتعلق بالافتراض الأول ، فإنه من الناحية النظرية يمكن القول إن الولايات المتحدة قادرة على فرض السلام على إسرائيل استناداً إلى الاعتماد شبه الكلي للاقتصاد الإسرائيلي والقوة العسكرية الإسرائيلية على الولايات المتحدة الأمريكية ، غير أنه من الناحية العملية فإن هذا التفسير هو تبسيط فعال ليوضع على درجة عالية من التعقيد ، وأن جوهر الموضوع لا يقتصر على حقيقة الاعتماد الكلي وإنما على طبيعته وهيكله ووسائله التي تمتد بشكل يكاد يشمل هيكل المجتمع الأمريكية باقتصاداته وسياسته وعسكريته .

وإن كان هذا ليس مجال التحليل المطول في هذا الموضوع ، فإنه يكفي هنا أن نقول إن الحكومات الأمريكية كافة - ما عدا حكومة الرئيس ايزنهاور أثناء أزمة السويس عام ١٩٥٦ ولأسباب خاصة ووقتية ، أي غير قابلة للتعميم - سواء أكانت جمهورية أم ديمقراطية عجزت تماماً عن أن تغير من الدعائم الأساسية للسياسة الإسرائيلية حتى في أدنى «رتوشها» ، بالرغم من الاعتماد شبه الكلي للاقتصاد الإسرائيلي والقوة العسكرية الإسرائيلية على الولايات المتحدة ؛ وليس هناك ما استجد في الوضع الأمريكي الداخلي مما يعطي بصيصاً من الأمل في أن تقوم الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل من أجل تحقيق السلام الحقيقي .

بل أهم من ذلك بكثير هو ما استجد في الآونة الأخيرة في استراتيجية السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط . فهناك من الشواهد شبه المؤكدة على أن سياسة الرئيس بوش تجاه القضايا الإقليمية بصفة عامة ، وقضية الشرق الأوسط بصفة خاصة ، تهدف نحو التحرك التدريجي تجاه عدم الانخراط في هذه القضايا وتركها للقوى المحلية للتصدي لها ومحاولة حلها أو تجميدها وفقاً للظروف السائدة في كل منطقة على حدة .

والاتجاه نحو عدم الارتباط في القضايا الإقليمية يقوم على أساس أن مسببات الارتباط أو الانخراط ، أو حتى الاهتمام الإيجابي بالقضايا الإقليمية قد تضاءلت لدرجة كبيرة ، وأنها في طريقها نحو الاختفاء . إذ استند هذا الارتباط أو الانخراط ، أو الاهتمام الإيجابي في الماضي ، إلى اعتبارات الحرب الباردة أو التعايش السلمي أو المواجهة للتهديد السوفييتي ، ومن ثم فإن التغييرات التي حدثت في الآونة الأخيرة في العلاقة بين العملاقين تعني الانخفاض الكبير في الأهمية النسبية للتوازنات الإقليمية ، وعلاقة هذه الأخيرة بالنزاعات الإقليمية .

ومع اختفاء مبررات الاهتمام الإيجابي بالقضايا الإقليمية فإن الإدارة الأمريكية - التي تحاول قدر المستطاع تحقيق التوازن في ميزانها الخارجي والميزانية الداخلية - لا تجد مبرراً في تحمل الأعباء الاقتصادية المالية الناتجة عن الاهتمام الإيجابي بالقضايا الإقليمية . والدليل على صحة ذلك في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية هو أن الإدارة الأمريكية

حتى الآن لم تتخذ أي إجراءات إيجابية لتحريك عملية السلام ، بل إن زيارة وزير الخارجية بيكر للمنطقة التي تعني الكثير لم تحدث حتى الآن ، بل إن بنود مشروعه الخمسة ما زالت تتمتع بالسرية .

كذلك لم يكن غريباً أن يركز الرئيس بوش في تعليقه على التعاون النووي الصاروخي بين إسرائيل وجنوب أفريقيا على اعتراضه «على نقل التكنولوجيا الأمريكية» إلى أطراف أخرى دون إذن مسبق .

أما أبعاد هذا التعاون النووي الصاروخي على قضية الشرق الأوسط ، أو حتى قضية السلام في الشرق الأوسط ، بصفة عامة ، فهي ليست من الأهمية لتستحق حتى التعليق من الرئيس الأمريكي ، غير أن ذلك لا يعني أن الحكومة الأمريكية لا ترغب في السلام في الشرق الأوسط . . .

نعم ترغب فيه ، ولكنها ليست مستعدة لأن تدفع ثمناً لهذا السلام إذ إنه لا يمثل عائداً مباشراً للسياسة الأمريكية بعد أن اختفت السحب الرمادية في العلاقات الأمريكية - السوفييتية . إن موقف أمريكا تجاه القضية الفلسطينية في هذا الوقت يذكرنا بموقف الحكومة البريطانية تجاه فلسطين في أثناء الحرب العالمية وبعدها .

ففي أثناء الحرب كانت فلسطين ذات أهمية خاصة لبريطانيا ، لذا أعطت الوعود تلو الوعود لفلسطين ، ولكن بعد انتهاء الحرب وبعد أن تضاءلت الأهمية الاستراتيجية لفلسطين - مع الوجود البريطاني

في قناة السويس - لم تجد الحكومة البريطانية مبرراً لأن تنخرط في النزاع القائم حينئذ بين اليهود والعرب في فلسطين ، فما كان من بريطانيا إلا أن انسحبت في خلال أيام ودون سابق إنذار لتترك الأمور للقوى المتنازعة لتسوية حساباتها فيما بينها . يبدو أن حكومة الرئيس بوش قد اقترضت صفحة - بل صفحات - من كتاب التاريخ البريطاني وسياسته الخارجية في الشرق الأوسط .

وأخيراً بقي أن نتساءل : **ما موقف الاتحاد السوفييتي تجاه هذا الموقف في الشرق الأوسط؟** والرد هنا يمكن تلخيصه باختصار في نقطتين رئيسيتين :

أولاهما : إن مسببات الارتباط أو الانخراط أو الاهتمام الإيجابي بالقضايا الإقليمية قد تضاءلت بدرجة كبيرة ، وأضحت على وشك الاختفاء ، ولم يعد هناك من المبررات الاستراتيجية التي تدفع الاتحاد السوفييتي للتورط في مثل هذه القضايا .

وثانيهما : إن الاتحاد السوفييتي يواجه في الوقت الحالي مشكلة اقتصادية قاسية ، وهي تمثل في الوقت الحالي المحك الرئيسي للسياسة الخارجية السوفييتية .

إن الانسحاب السوفييتي من أفغانستان . . . وهو انسحاب استراتيجي وليس انسحاباً تكتيكياً . . . لهو أكبر دليل على عدم اهتمام الاتحاد السوفييتي بالدرجة السابقة بالقضايا الإقليمية بصفة عامة وقضية الشرق الأوسط بصفة خاصة .

بالإضافة إلى ذلك ، فإن الاتحاد السوفييتي يقبل في الوقت الحالي خروج بولندا والمجر وغيرها . . . بل لا يمانع في وحدة ألمانيا وهي دول ذات أهمية استراتيجية خطيرة بالنسبة لأمنه . . .

إن هذا الاتحاد السوفييتي الذي يقبل ما يحدث في أوروبا الشرقية لا يمكن أن يعرض علاقته بالولايات المتحدة الأمريكية للخطر من أجل حقوق الشعب الفلسطيني أو تحرير الأراضي المحتلة للدول العربية .

إسرائيل ، إذن ، لا ترغب في السلام بل تهدف إلى فرض الاستسلام بالقوة النووية الصاروخية . . والولايات المتحدة قد غسلت يديها من القضايا الإقليمية أو تكاد تغسل يديها . . والاتحاد السوفييتي متفرغ لمشاكله الداخلية وعلاقته بالولايات المتحدة الأمريكية . . .

فهل تقبل الأمة العربية الاستسلام أم تواجه «التحدي الكبير» مواجهة واقعية؟ فقد آن الأوان كي لا ندفن رؤوسنا في الرمال كالنعام ونعيش أوهام السلام القادم من الغرب أو الشرق أو الشمال أو الجنوب؟

* * *

٤ - مواجهة التحدي الكبير..
توازن الرعب والدمار المتبادل!

ذكرت سابقاً بأنه آن الأوان لأن تواجه الأمة العربية ، بكل صراحة وموضوعية ، الوضع الحالي البالغ الخطورة والناجم عن وجود القوة النووية الصاروخية الإسرائيلية وتطورها المستمر ، وأنه لا فائدة من دفن رؤوسنا في الرمال كالنعام وتصور أن هذا الخطر غير موجود ، أو أنه سيختفي من تلقاء نفسه أو كنتيجة لجهود دول أخرى ، كبيرة كانت أو صغيرة .

ومن هذا المنطلق ، فإنه يتعين على الكاتب السياسي العربي أن يلتزم الصدق والصراحة والموضوعية ، مهما كلفه الأمر ، فهو تعبير عن ضمير شعبه وآماله وطموحه ومخاوفه . وهذا هو المنهج الذي سأسلكه في هذا المقام ، في الختام ، والذي يتناول في رأيي أخطر موضوعات العصر بالنسبة للأمة العربية وأهمها ، إذ إنه يكاد يكون موضوع حياة أو فناء ، كرامة أو لا كرامة ، صمود أو استسلام ، ولقد انتهجت مسلك الصدق والصراحة منذ بدأ قلمي يسطر الكلمات التي عبرت دائماً عن ضميري وارتباطي بأمتي وشعبها العظيم ، وعن إيماني الصادق والأمين بقدرها المزدهر وقدراتها الهائلة . وأخشى ما أخشاه - عند تناولي موضوع مواجهة القدرة النووية الصاروخية الإسرائيلية -

أن يتهمني البعض ببدء حملة تخويف لا مبرر لها في الوقت الذي تتكاتف فيه الجهود نحو دفع حركة السلام . وردي على ذلك أن هذا ادعاء لا يتسم بالمنطقية كما لا تدعمه الحقائق التاريخية . فكيف لي أن أبدأ حملة تخويف لشعب أنتمي إليه بكل حواسي وجوارحي ومن ثم فهو تخويف لنفسي لو صح لعجزت عن الكتابة ، كما أن الحقائق التاريخية تؤكد أن الشعب العربي الذي خرج عن بكرة أبيه في عامي ١٩٥٦ و١٩٦٧ متحدياً العدوان الثلاثي والغدر الإسرائيلي ، رافضاً الهزيمة رغم أن سماءه كانت مفتوحة لطيران العدو وحدوده مغتصبة والطريق إلى عواصمه متاح للقوات المعادية . . إن مثل هذا الشعب الذي غطى بجسده ممرات الطائرات لا يتأثر بحملات الأعداء ولن يثبط عزمه أن يواجه بحقائق الساعة بصدق وصراحة ، بل إن هذا الشعب قد عانى في الماضي لأن الحقائق قد حجبت عنه ، وفرضت عليه الأوهام والخيالات ، ومن ثم فهو يطالب ضمنياً بالصراحة والمصارحة والتعرف على الحقائق مهما كانت مرارتها .

وقد يدعي البعض أن المواجهة الصريحة للقوة النووية الصاروخية الإسرائيلية والكتابة عنها قد تفوق جهود السلام المكثفة في الوقت الحالي ، والتي أصبحت تعاني من «التكثيف المزمن» نظراً لاستمرارها لعدة سنين ووصفها في جميع الأحوال بأنها مكثفة ، والواقع أنها لم تحقق أي تقدم ملموس ولو لعدة سنتيمترات .

العكس هو الصحيح ، إن السلام الدائم الراسخ يتوقف في المقام

الأول على التعرف الدقيق على العوامل والحقائق الاستراتيجية المؤثرة في الوضع الحالي ، بل ومن المعروف أن الحرب والسلم ما هما إلا وجهان لعملة واحدة ، وإن السلام القائم على سوء التقدير أو عدم كفايته هو سلام مؤقت سرعان ما ينفجر كالبركان الهادر المفاجئ ويأخذ تلك الأطراف - التي لم تعط الموضوع كفايته من التحليل الواقعي الموضوعي - على حين غرة فيكون نصيبها خيبة الأمل على الأقل ، أو الهزيمة في أغلب الأحيان . إنه من منطلق التشوق إلى السلام الدائم والعادل نواجه الحقائق عارية دون غطاء ونتعرض إلى أبعادها ونتائجها مهما كانت مرارة الطعم أو كآبة الصورة .

في تصوري إن الاستراتيجية الإسرائيلية ، سواء العسكرية أو السياسية ، تستند إلى فكرة أن وجود القوة النووية الصاروخية هو بمنزلة رادع يضمن من الناحية الواقعية - من وجهة نظرهم - الاستسلام الكامل خشية الدمار الكامل . وإذا ترجم ذلك على الطبيعة الجغرافية ، فإنه يعني أن هذه القوة الرادعة تضمن استمرار الأوضاع التي سادت المنطقة العربية منذ فترة طويلة على ما هي عليه ، وحيث تستمر إسرائيل في «خلق الحقائق» في الأراضي العربية عن طريق التوسع في بناء المستوطنات وتسليحها واستخدام هذه الأخيرة في خلق توازنات داخلية لمواجهة ما تسميه إسرائيل بالاضطرابات الداخلية ويسميه العالم «الانتفاضة» .

وبناء على ذلك ، فإن مخططي السياسة الإسرائيلية يركزون على

محاولة تطوير أسلحة الدمار الكامل ومنع الدول العربية من الحصول على مثل هذه الأسلحة ويعتبرون أن مثل هذا الخيار هو أكبر ضمان لاستمرار الوضع على ما هو عليه وبأقل كلفة بشرية ممكنة .

أما في حالة تطور الأوضاع في المنطقة وتصاعدها إلى مستوى تصبح فيه العمليات العسكرية على مستوى شامل أمراً محتملاً ، فإن الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية ما زالت تستند إلى **«عنصر المبادرة»** ، وإلى ضمان أن تدور أي عمليات عسكرية **«خارج حدودها»** ، وإن الخطط العسكرية يجب أن تستند إلى عاملين مهمتين هما : **أن تحقق العمليات العسكرية أهدافها في أقصر فترة ممكنة ، وأن يكون تخفيض كلفة العنصر البشري هو محور هذه الخطط ومعيارها الرئيسي .**

وتطبيقاً لذلك ، فإن إسرائيل تعرف ، بل وتدري تماماً ، أنه أصبح من المستحيل الاستناد إلى عنصر المبادرة على النمط نفسه الذي اتبعته في عامي ١٩٥٦ و١٩٦٧ . فالاقتحام الأرضي المفاجئ للحدود المدعم بالأسلحة المدرعة والمدفعية الثقيلة ودفع قوات المظلات وراء خطوط الدفاع العربية - وهو ما اعتمدت عليه في عام ١٩٥٦ - أمر غير وارد في الظروف الحالية نظراً لما في حوزة الدول العربية الرئيسية من أسلحة تقليدية وأجهزة إنذار متقدمة تمكنها من إفشال هذه الخطة ، هذا بالإضافة إلى أن ما حدث في عام ١٩٥٦ استند في نجاحه إلى وجود المظلة الجوية المقاتلة/ القاذفة لكل من بريطانيا وفرنسا ، مدعمة بقوات بحرية كبيرة ومراكز معلومات متقدمة وخاصة في قبرص .

كذلك فإن احتمال نجاح ضربة جوية مفاجئة على نمط ما حدث في عام ١٩٦٧ ، وبالقدر نفسه من الفعالية ، هو أيضاً احتمال غير وارد . فلدى الدول العربية الرئيسية قدرة متقدمة في مجال «الإنذار المبكر» ، كما أن لديها أجهزة دفاع جوي متقدمة ، كما أن أحداث عام ١٩٦٧ قد أدت إلى تغييرات مهمة في توزيع المطارات الحربية والتحصينات اللازمة لحظائر الطائرات ، ووضعت خطط لمواجهة الاحتمالات كافة الأمر الذي يضمن تقليل خسائر أي «ضربة أولى مفاجئة» إلى أقل قدر ممكن .

أما عن تكرار «تكتيك الثغرة» الذي اتبعته إسرائيل لاسترداد زمام المبادرة في عام ١٩٧٣ ، فهو تكتيك ذو طابع وقتي وطبيعة جزئية ، لا يمكن الاعتماد عليه كاستراتيجية شاملة لبدء العمليات العسكرية ، كما أن هذا التكتيك يتنافى مع اعتبارات تخفيض الكلفة البشرية إلى أدنى الحدود والذي يمثل - كما ذكرنا سابقاً - محور الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية .

كذلك يجب أن نستبعد احتمال استخدام القوات البحرية الإسرائيلية كأساس للمبادرة ، فالقوات البحرية بطبيعة عملها ومجال عملياتها ذات هدف تعضيدي مساند ، أو ذات وظيفة تمهيدية لابد أن يتبعها إنزال لاحتلال المواقع والانطلاق نحو الأهداف الرئيسية ، الأمر الذي يتنافى مع هدفي إنهاء العمليات في أقصر فترة ممكنة ، وتخفيض الكلفة البشرية . هذا بالإضافة إلى أن الاعتماد على القوات البحرية

في عمليات الغزو لم يعد له مكان في الفكر العسكري المعاصر ، وإن كان قد حقق نتائج باهرة في أوج الإمبراطورية البريطانية .

الخلاصة هي أن الاستفادة من «عنصر المبادرة» لن تتحقق عن طريق الاقتحام الأرضي المفاجئ أو الضربة الجوية المفاجئة ، أو الوثبة السريعة لخلق ثغرة أو الاعتماد على القوات البحرية . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن هدفي قصر مدة العمليات وتخفيض الكلفة البشرية لا يمكن تحقيقهما اعتماداً على الأسلحة التقليدية في الظروف الحالية أو المستقبلية ، فالدول العربية تعلم تماماً أهمية هذين الهدفين في الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية ، ويعد من قبيل الاستهتار المستبعد ألا تحاول الدول العربية أن ترسم مخططاتها على أساس عدم تمكين إسرائيل من تحقيق هذين الهدفين .

مما سبق ، يمكن القول إنه مع افتراض استمرار إسرائيل في الاعتماد على الاستراتيجية العسكرية - السياسية القائمة على مبدأ «الاستسلام الكامل أو الدمار الكامل» ، ورغبتها في الاحتفاظ لنفسها «بعنصر المبادرة» مع هدفي تقصير مدة العمليات وتخفيض الكلفة البشرية إلى أقل الحدود ، وليس هناك ما استجد ليثير شكاً في صحة هذا الافتراض ، فإن نجاح هذه الاستراتيجية لا يمكن أن يتحقق باستخدام الأسلحة التقليدية وحدها ، وذلك في حالة تطور أو تأزم الأوضاع في المنطقة بحيث تصبح فيه العمليات العسكرية على مستوى شامل أمراً محتملاً .

في هذه الظروف ، ومع توافر القدرة النووية الصاروخية لدى إسرائيل ، فإنه ليس هناك مفر من أن نخلص إلى النتيجة القائلة بأن إسرائيل «لن تتردد» في استخدام أسلحتها النووية ، إذا ما لاحت في الأفق احتمالات الحرب بينها وبين جيرانها ، وتأخذ زمام المبادرة لتحييد القوة العسكرية العربية وتحقيق أكبر قدر من الدمار البشري والمادي لإرهاب الأمة العربية ودفعها إلى الاستسلام .

ويمكن تصور التطور الذي من الممكن أن يحدث مع تصاعد حدة الأزمة وازدياد احتمالات العمل العسكري الموسع . فقد تلجأ إسرائيل في المرحلة الأولى إلى قصف صاروخي نووي لكل من القاهرة وبغداد والرياض والقواعد الصاروخية أرض - أرض في مصر والعراق والمملكة العربية السعودية . أما بالنسبة لسوريا ، فقد يمكن القول إن القرب الجغرافي لسوريا من الأراضي الإسرائيلية قد يحول دون استخدام إسرائيل للسلاح النووي في مواجهتها .

والرد على ذلك بالنفي ، فلا شك أن لدى إسرائيل ما يسمى بالأسلحة النووية الميدانية ، وليس من الغريب أن نجد هنا أن جنوب أفريقيا تنتج أكثر أنواع المدفعية فعالية وهي من نوع ١٥٥مم ، والتي تعد أكثر أنواع هذه المدفعية تقدماً في العالم وقادرة على استخدام الذخيرة العادية والنووية ، كذلك فإن القرب الجغرافي لم يعد هائلاً دون استخدام الأسلحة النووية . ومن المعروف كذلك أن إسرائيل تقوم

بتطوير ما يسمى «الأسلحة النووية النظيفة النيوترونية» ، والتي يقتصر تأثيرها على مواقع الانفجار ، ولا تتسرب إشعاعاتها إلى مساحة كبيرة . على هذا الأساس فمن الممكن أن تتعرض سوريا لضربة نووية أولية ، سواء صاروخية أو ميدانية . أو قد تلجأ إسرائيل إلى استخدام الهجوم الصاروخي الكيماوي أو البيولوجي للدول المجاورة لها . وبغض النظر عن نوع السلاح المستخدم ضد الأردن وسوريا ، فإن الضربة الأولى تعني تدمير الحصون التقليدية للبوابتين الرئيسيتين لقلب الوطن العربي ، وهما في الشمال العراق ، حيث يأتي الغزو التقليدي الآسيوي . وفي المشرق سوريا وفلسطين حيث يأتي الغزو التقليدي عبر البحر الأبيض المتوسط . كما تمثل مصر مركز الثقل العربي ، والمملكة العربية السعودية تمثل العمق الاستراتيجي للأمة العربية . وهنا لابد من الإشارة إلى بعدين جديدين أضيفا إلى الاستراتيجية المعادية للأمة العربية .

الأول : هو البعد الأفريقي ، حيث يجمع علماء العلوم السياسية المتخصصون في شؤون الشرق الأوسط على أن البوابة الخلفية للأمة العربية في أفريقيا ستشهد قدراً كبيراً من عدم الاستقرار ، سواء في السودان أو أثيوبيا أو الصومال .

وهنا تبدو أهمية التعاون بين إسرائيل وجنوب أفريقيا في المجال النووي الصاروخي ، إذ يعني إمكانية تهديد الباب الخلفي للأمة العربية

والدول الواقعة على البحر الأحمر من قبل جنوب أفريقيا . ومن ثم تعميم مبدأ الاستسلام الكامل أو الدمار الكامل ليشمل دول أفريقيا المتاخمة للأمة العربية .

أما البعد الثاني : فيتمثل في التعاون الإسرائيلي - الصيني (الصين الشعبية) من ناحية ، والتعاون الإيراني - الصيني من ناحية أخرى ، وذلك في مجال الصناعات الحربية المتقدمة ومن ثم تعزيز القدرة الصاروخية النووية المواجهة للعراق .

من ذلك يبدو أن الهدف هو تدعيم الحصار للأمة العربية من جميع الاتجاهات وتهديدها بالدمار الكامل . لقد تحالفت قوى الشر والقوى المعادية للأمة العربية ، بالرغم من اختلاف أنظمتها وفلسفتها ، وإن كان قد جمعها الحقد على الأمة العربية وهي تمثل الآن ، وبحق ، تهديداً خطيراً لهذه الأمة .

كيف تواجه الأمة العربية هذا التحدي الخطير لبقائها واستمرارها؟

قد يدّعي البعض أن التحليل السابق هو تحليل متشائم للغاية ، وأنه من المستبعد أن تستخدم إسرائيل أسلحتها النووية ، أو أن العالم لن يسمح لها بذلك ، أسأل الله أن يكون هذا صحيحاً ، ولكن التحليل الموضوعي يؤكد غير ذلك ، ويتجه نحو احتمال استخدام إسرائيل لقوتها النووية الصاروخية ، أو على أقل تقدير فإنه يجب على الأمة العربية ألا تستبعد هذا الاحتمال من حساباتها ، لأن واجبها تجاه

شعوبها يحتم عليها ألاّ تهمل هذا السيناريو بل تخضعه على الأقل للدراسة والتحليل .

لقد دعا العقيد القذافي مرات عديدة ، وبكل صراحة ، إلى ضرورة بناء القوة العربية النووية الذاتية ، ولم يخفِ إيمانه بضرورة ذلك ، بل كان جريئاً كعادته . . . ومع ذلك فلقد اتُّهِم بعدم المسؤولية والتهور والتعصب . .إلخ .

إن المتابع لتاريخ العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن يتوصل إلى النتيجة المنطقية القائلة بأن السلام الذي عمّ أوروبا لأطول فترة في تاريخها إنما جاء نتيجة لـ «**توازن الرعب**» و «**الدمار المتبادل**» ، والذي حال دون التطرف أو الانزلاق نحو الحرب ، بل إنه لولا هذا التوازن في الرعب والقدرة المؤكدة على الدمار المتبادل لما تحرك العالم نحو عصر الوفاق الذي نعيشه اليوم ، والذي قد يؤدي في يوم من الأيام لأن يصبح أعداء الأمس حلفاء الغد ، وهو أمر لا يستبعد تحقيقه في المستقبل القريب . .

ومع تحرك النظام العالمي نحو نظام يقوم على التوازنات الإقليمية الذاتية مع رغبة الدولتين العظميين على عدم الانخراط أو الاهتمام الإيجابي بالنزاعات الإقليمية ومع وجود القوة النووية الصاروخية لدى إسرائيل فليس هناك مفر من أن تخرج الأمة العربية عن صمتها وتضع العالم كله أمام مسؤولياته ، فإما أن تختفي القدرة النووية الصاروخية

الإسرائيلية وإلا فستلجأ الأمة العربية بمواردها الهائلة إلى بناء القوة النووية الصاروخية اللازمة مهما كلفها الأمر .

ويجب أن يكون موقفنا في هذا الصدد واضحاً وصريحاً وجريئاً ، فلقد استرد العرب ثقتهم بأنفسهم وبينوا للعالم قدرتهم على تحمل مخاطر السلام وجرأة وبدون تردد ، ويجب أن يعلنوا للعالم وبكل وضوح عزمهم على تصحيح التوازن النووي في الشرق الأوسط وبأسرع ما يمكن .

وهنا يجب أن يعرف العالم أننا على استعداد للتراجع تماماً عن دفع حركة السلام - بما في ذلك الرجوع عن اتفاقية كامب ديفيد ، بل إن ذلك يمثل الورقة الرابحة في أي مساومة في هذا الصدد - ما لم يول العالم الاهتمام الكافي لاحتمالات الدمار الكامل في هذه المنطقة المهمة .

أما في الأجل القصير ، فعلى الأمة العربية ألاّ تخضع للضغوط العالمية للتخلص من قدراتها في مجال الأسلحة الكيماوية وتطوير أسلحتها الصاروخية ، فهذه الأسلحة تمثل في الأجل القصير الرادع الوحيد الذي يجعل إسرائيل تتردد في استخدام أسلحتها النووية الصاروخية .

ولا يجوز أن نخجل من ذلك أو ننفيه ، فإسرائيل لديها مخزون هائل من الأسلحة الكيماوية ، كذلك إيران وجنوب أفريقيا ، بالإضافة إلى الدول الكبرى .

إن على حكومات الأمة العربية واجباً مهماً ومسؤولية جسيمة تعلو فوق كل الاعتبارات . . . إننا لسنا على استعداد لأن نغامر بمصير شعوبنا لمجرد إرضاء أبواق الدعاية الصهيونية العدائية . . فلنتمسك بالأسلحة الكيماوية الصاروخية ونعمل بجدية ووضوح على بناء القوة العربية النووية الصاروخية الذاتية .

* * *

٥ - المواجهة.. الانتفاضة هي أداة الحل

إن بناء القوة العربية النووية الصاروخية في أسرع وقت ممكن يمثل الرادع الوحيد الذي يقف في مواجهة الاتجاهات والمخططات العدوانية الإسرائيلية ، فتوازن الرعب وإمكانية الدمار المتبادل يمثلان ثمناً باهظاً لا يمكن لأي حكومة إسرائيلية ، مهما كانت اتجاهاتها السياسية أو درجة ضيقها وتعصبها ، تحملها . لذا ، فإن هذا الخيار يمثل الخيار الوحيد المتاح للأمة العربية لحماية شعوبها ، سواء أكان الرادع يتمثل في القوة الصاروخية - الكيماوية - البيولوجية في الأجل القصير أو في القوة الصاروخية النووية في النهاية .

غير أن توازن الرعب والدمار المتبادل ، بالرغم من كونه رادعاً لا بديل عنه وضامناً أساسياً ورئيسياً لتحقيق التوازنات الإقليمية ، فإن هذا التوازن في الرعب يؤدي في جميع الأحوال إلى تجميد الأوضاع - حتى وإن صاحب هذا التجميد نوع من السلام والاستقرار والهدوء - ومن ثم فهو لا يقدم حلولاً للمشاكل ، بل يبقيها على ما هي عليه .

والسبب في ذلك أن الدول التي تملك أدوات الدمار الكامل ، والتي تواجه أيضاً تهديدات الدمار الكامل تجد نفسها في موقف لا يسمح لها بتقديم التنازلات بهدف الوصول إلى حلول وسط .

فامتلاكها لهذه الأسلحة يعطيها نوعاً من الثقة المغالى فيها بحيث

تفتقد الدافع نحو قبول أي حلول لا تقوم على تحقيق مطالبها كافة ، كما أن مواجهتها لمثل هذه الأسلحة يجعلها تخشى تقديم أي نوع من التنازلات ، خشية أن يساء تفسيرها والنظر إليها على أنها دليل ضعف ، مما قد يعرضها للمخاطر ، حيث قد تتشجع الأطراف المعادية وتلجأ إلى استخدام ما لديها من أسلحة مدمرة لتحقيق أهدافها .

لذا ، فإن توازن الرعب والدمار المتبادل المؤكد لا يؤدي إلى حل المشاكل ، بل ، على العكس ، يؤدي إلى تجميدها ، ومع مرور الزمن تتفاقم حدتها .

ولو نظرنا إلى خريطة العالم في الوقت الحالي أو تاريخياً ، فإننا نجد أن توازن الرعب النووي الصاروخي قد أدى إلى تحقيق التوازنات الإقليمية على أساس تجميد النزاعات الإقليمية واستمرارها على ما هي عليه ، دون حل ، لفترة طويلة من الزمن .

فتوازن الرعب النووي في أوروبا أدى إلى تحقيق التوازن الإقليمي في القارة الأوروبية لفترة طويلة من الزمن ، ومع ذلك استمرت المشاكل الأوروبية - وحتى عهد قريب - على ما هي عليه ، فخلافات الحدود بين الدول الأوروبية ما زالت قائمة ، والمشكلة الألمانية بقيت على حالها .

كذلك ، فإن توازن الرعب في القارة الآسيوية المتمثل في المواجهة النووية بين الاتحاد السوفييتي والصين ، وبين الصين والهند ، وبين

الهند وباكستان أدى إلى استمرار الهدوء النسبي لفترة طويلة في أعقاب الاشتباكات السوفييتية - الصينية وشبه الحرب بين الصين والهند ، والحرب بين الهند وباكستان ، وبالرغم من الهدوء النسبي ، فقد بقيت المشاكل بين هذه الدول على ما هي عليه دون حل حتى الآن .

وليس هناك ما يدعونا للاعتقاد بأن توازن الرعب في منطقة الشرق الأوسط سينجح في تحقيق ما لم يتحقق تاريخياً في مناطق العالم الأخرى .

فبالرغم من ضرورة بناء القوة النووية الصاروخية العربية في مواجهة القوة النووية الصاروخية الإسرائيلية ، وعدم وجود بدائل لهذا الخيار ، وذلك كسلاح رادع يحول دون تمادي إسرائيل في أهدافها العدوانية ، فإن توازن الرعب لن يؤدي إلى حل المشكلة الفلسطينية ، بل إننا لو اعتمدنا على توازن الرعب وحده لأدى ذلك إلى استمرار المشكلة الفلسطينية على ما هي عليه ، الأمر الذي يعد في حد ذاته انتصاراً للأهداف الإسرائيلية التي تتلخص في محاولة بقاء الأوضاع على ما هي عليه ، بما في ذلك حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة في أرضه ، واحتلال إسرائيل للأراضي العربية الأخرى في هضبة الجولان وجنوب لبنان .

فإذا اعتبرنا توازن الرعب النووي بمنزلة المظلة الواقية والرادعة ، وإذا اتفقنا على أن هذا التوازن لن يؤدي إلى حل المشكلة الفلسطينية ،

بل إلى تجميدها على ما هي عليه ، ومع اتفاقنا التام على ضرورة هذا التوازن النووي ، **فكيف يمكن للأمة العربية أن تحقق هدفها في حل المشكلة الفلسطينية على أساس الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في دولته المستقلة؟**

قد ينادي البعض بأن أخطار الانفجار النووي في المنطقة ، التي قد تأتي نتيجة لتصاعد درجات الحرارة في المنطقة ، وشيوع جو من الشك والريبة ، يعني أن تقتصر الجهود على العمل السياسي الدبلوماسي سواء على مستوى الدول الكبرى أو المنظمات الدولية ، كالأمم المتحدة ومجلس الأمن ، لتحقيق قدر كافٍ من الضغط السياسي والاقتصادي لدفع إسرائيل إلى الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

ومع الاعتراف بأهمية العمل السياسي والضغط الاقتصادي ، فإن سلوك إسرائيل وسياستها منذ إنشائها لا يدعوان إلى التفاؤل في هذا الصدد .

فلقد استطاعت إسرائيل مراراً وتكراراً مواجهة الضغوط السياسية والاقتصادية كافة ، والتمسك بمواقفها المتشددة والقائمة على النظرة الضيقة المتعصبة في مواجهة الرأي العام العالمي ، ورفضت بإصرار الاعتراف بأي حقوق للشعب الفلسطيني ، بل إن بعض ساستها يرفضون الاعتراف بالوجود الفلسطيني على وجه الإطلاق .

لقد أصرت إسرائيل على مواقفها في الماضي في الوقت الذي لم تكن تملك فيه أسلحة الدمار الكامل ، **فهل من الممكن أن نتصور أن إسرائيل ستقبل اليوم ما لم تقبله في الماضي لمجرد تعرضها لضغوط سياسية أو اقتصادية ، في الوقت الذي تشعر فيه الآن بتفوقها العسكري الهائل القائم على القدرة النووية الصاروخية؟** إن الواقع يفرض علينا أن نصل إلى النتيجة القائلة بأن إسرائيل لن تخضع للضغوط السياسية - الاقتصادية وحدها لتقبل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

قد يرى البعض أن الجهود الدبلوماسية السياسية - الاقتصادية لا تكفي لدفع إسرائيل على توخي الواقعية والعدل في سياستها تجاه الشعب الفلسطيني ، وأن هذه الجهود يجب أن تقترن باستعداد الأطراف العربية للتصعيد العسكري استناداً للأسلحة التقليدية وحدها ، ومن ثم فلا يجوز استبعاد احتمالات الصراع العسكري ، سواء على مستوى محدود أو شامل ، وذلك لإعطاء العامل الدبلوماسي القدرة على تحقيق **«الإضرار البالغ»** إذا اقتضى الأمر ، كأداة لفرض الحل على إسرائيل . ويجب التفرقة هنا بين **«الدمار الكامل»** و **«الإضرار البالغ»** ، حيث يقترن الأول باستخدام أسلحة الدمار الكامل ، وهي الأسلحة النووية في المقام الأول ، بينما يقترن الإضرار البالغ والمؤثر باستخدام الأسلحة التقليدية بأنواعها كافة ، والمقترن عادة بالحروب التقليدية .

وبالرغم من صحة المنطق الذي يقوم عليه هذا الرأي ، من حيث

ضرورة توافر عنصر القوة والقدرة على إلحاق الضرر إلى جانب العمل الدبلوماسي ، فإن اللجوء إلى أسلوب الحروب التقليدية لتوفير عنصر القوة إلى جانب العمل الدبلوماسي أمر مستبعد في ظروف الشرق الأوسط الحالية والمستقبلية . فمن غير المعقول أن نتصور امتناع أي من الأطراف المتصارعة عن استخدام الأسلحة النووية في مواجهة احتمالات الهزيمة ، خاصة أن إسرائيل تبني استراتيجيتها العسكرية على أساس نقل العمليات العسكرية إلى خارج أراضيها . بل قد يضطر جو الشك والريبة في النوايا أحد الأطراف إلى استخدام السلاح النووي في المراحل الأولى للعمليات العسكرية ، خشية أن يلجأ الطرف الآخر إلى استخدامها في البداية .

فإذا أضفنا إلى ذلك أن لدى الأطراف المتعددة في المنطقة كميات هائلة من السلاح التقليدي بأنواعه كافة ، وأنه من الصعب في هذه الظروف على أحد الأطراف تحقيق ما يمكن اعتباره نصراً حاسماً ومستمراً ، فإننا نستبعد احتمال استخدام أسلوب الحروب التقليدية - تحت المظلة النووية - لتدعيم العمل الدبلوماسي الهادف إلى تحقيق حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية .

وإذا افترضنا أن التعادل النووي سيحول دون حدوث انفجار شامل في منطقة الشرق الأوسط - وهو افتراض وارد وله سوابق تاريخية وواقعية - وإذا سلمنا بأن العمل الدبلوماسي - في ظل المظلة النووية - لا يكفي لتحقيق الحل المنشود للقضية الفلسطينية ، وإذا

استبعدنا أسلوب الحرب التقليدية لتوفير عنصر القوة إلى جانب العمل الدبلوماسي ، فإن حل القضية الفلسطينية يتطلب أن يصاحب العمل الدبلوماسي - الذي يجب أن يستمر بصورة علمية وواقعية ذكية - توفير عنصر القوة الضاغطة بصورة غير تقليدية تتحدى الاستراتيجية الأمنية للمجتمع الإسرائيلي مستفيدة في ذلك من التجارب المتعددة لحركات التحرر الشعبية في العالم .

ولقد شهد العالم أنواعاً متعددة من حركات التحرر تختلف فيما بينها في درجة العنف المستخدم ، وإن كانت تشترك جميعها من حيث كونها «داخلية» ، أي نابعة من «الداخل» ، وذات مسرح للعمليات لا يتسم «بالتحديد» الدقيق ، ومن ثم تصعب مواجهته . فمنها مثلاً حركات «العصيان المدني» التي دعا إليها غاندي ، والتي أدت في النهاية إلى هزيمة الامبراطورية البريطانية في الهند ، وهناك حرب العصابات ، سواء في الأحراش أو المدن ، التي مكنت حركة الڤيتكونغ من هزيمة الولايات المتحدة الأمريكية هزيمة ساحقة في ڤيتنام ، بالرغم من التفوق العسكري الأمريكي الهائل ، وهناك حرب الجبال والمدن التي مكنت المناضلين الجزائريين من هزيمة الجيش الفرنسي وتحقيق الاستقلال الكامل للجزائر بالرغم من عظم التكلفة البشرية التي وصلت إلى مليون شهيد .

وانتفاضة الشعب الفلسطيني البطل تمثل نوعاً جديداً وفريداً في النضال ، فهو يجمع بين مزايا العصيان المدني التي تتمثل في إظهار

القوى الطاغية على حقيقتها الظالمة القاسية أمام العالم كله ودفعها إلى التصرف الطائش ، مما يؤدي في النهاية إلى شيوع جو من التخبط وعدم الاستقرار ، والعنف المحدود في أدواته - حيث يقتصر على استخدام الحجارة وعدم استخدام الأسلحة النارية - وإن كان شاملاً في ميدانه ، حيث تمكنت الجماهير الفلسطينية الثائرة من تحويل كل شارع أو زقاق أو جادة أو درب إلى ميدان للمعارك مع القوات الإسرائيلية ، سواء أكان ذلك في الليل أم في النهار . ولقد استطاعت الانتفاضة الفلسطينية أن تحقق نتائج على وجه كبير من الأهمية .

فلقد أثبتت ، في المقام الأول ، العجز التام للقوة العسكرية الإسرائيلية - سواء التقليدية أو غير التقليدية - على فرض الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته على الأراضي الفلسطينية ، واستطاعت أن تثبت بالدليل الواقعي القاطع قدرة الجماهير الفلسطينية المسالمة على إفشال المخطط العسكري الإسرائيلي الهادف إلى تقصير مدة العمليات العسكرية وتخفيض الكلفة البشرية إلى أدنى مستوى ممكن ، إذ دخلت حركة المقاومة الفلسطينية عامها الثاني ولم تفقد ديناميكيتها أو مغالبتها ، بل على العكس ، فإنها اكتسبت من تجارب العام الماضي دروساً تنظيمية على درجة بالغة من الأهمية ، وفرضت نفسها ليس فقط على المستوى الإقليمي بل على الساحة العالمية .

ولقد كان من نتائج ذلك أن واجه المجتمع الإسرائيلي مشاكل عصبية ، وأدت الانقسامات داخله والتزعزع إلى ما يشبه حالة الشلل السياسي .

إن الاستراتيجية العربية في مواجهة التحدي الكبير يجب أن تقوم على دعامتين :

الدعامة الأولى : تتمثل في بناء وتطوير القوة النووية الصاروخية العربية في مواجهة القوة النووية الصاروخية الإسرائيلية ، وذلك بهدف تحقيق التوازن الإقليمي القائم على توازن الرعب والدمار المتبادل .

والدعامة الثانية : تتمثل في تدعيم الانتفاضة الفلسطينية في الأرض المحتلة لتوفير عنصر القوة المصاحب للعمل الدبلوماسي - الاقتصادي ، بهدف تحقيق تغيير جذري في السياسة الإسرائيلية والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني كأساس للسلام الدائم والعادل في المنطقة .

ولقد قامت الانتفاضة بصورة تلقائية وطبيعية ، وكردة فعل للاضطهاد الإسرائيلي . واستمرت الانتفاضة معتمدة حتى الآن على مواردها الذاتية وتحمل الشعب الفلسطيني البطل الكثير من التضحيات في سبيل استمرار الانتفاضة ونجاحها جعلها تنال احترام العالم وإعجابه . غير أن حركة الانتفاضة تمر في الوقت الحالي بمرحلة حاسمة ، حيث قامت القوات الإسرائيلية بتصعيد عمليات الإرهاب ضد الشعب الفلسطيني المسالم .

فتطوير حركة الانتفاضة بحيث لا تقتصر على الأراضي المحتلة وحدها ، بل تشمل أهالي الأراضي الخاضعة للسيادة الإسرائيلية ،

أصبح أمراً ضرورياً . كذلك فإن تطوير طبيعة العمليات لتشمل - بالإضافة إلى استمرار العصيان المدني - إحداث أضرار بالغة في خطوط الإمدادات والمجالات الحيوية للبنية الأساسية ، كخطوط المواصلات مثلاً ، يعد تصعيداً حتمياً لا يمكن تفاديه ، كذلك بالإضافة إلى أهمية دراسة احتمالات التصعيد في أدوات الضعف وتعدد مستوياته ، بما في ذلك الأهداف الاقتصادية ، على أن يصاحب كل ذلك مخطط دعائي مكثف يهدف إلى ضمان استمرار التأييد العالمي لكفاح الشعب الفلسطيني . . كل ذلك يتطلب موارد مادية هائلة تقع بلا شك مسؤولية توفيرها على الأمة العربية بأسرها .

* * *

الصين... والماركسية

طالعتنا الصحف بخبر من الصين يثير كثيراً من التساؤلات والتعجب ، وإن كان ذا مغزى كبير ليس فقط على مستوى الصين وإنما له أبعاد كبيرة على المستوى العالمي ، الخبر هو أن الصين ترى أن كتابات ماركس وإنجلز ولينين قد أصبحت لا تتماشى مع العصر الذي نعيش فيه ، وإنما من مخلفات قرن سابق وظروف لم تعد تتفق مع الظروف التي نعيشها اليوم ، ومغزى الخبر يتمثل في قدرة النظام الصيني على مواجهة الواقع دون تردد ، والاعتراف بأن تطور الصين ونموها لن يتحققا وفقاً للنظرية الماركسية اللينينية .

والمدهش هنا هو أن الصين كانت تمثل وحتى وقت قريب قمة الأرثوذوكسية والمدرسة المتمسكة بالتعاليم الماركسية اللينينية ، بل إن من أسباب خلافها مع الاتحاد السوفييتي هو اتهامها له بعدم الالتزام بالتعاليم الماركسية اللينينية ، وأن الاتحاد السوفييتي يتبع سياسة تتسم بالبرجوازية وبمهادنة الرأسمالية والامبريالية . . حقيقة إن الصين قد عدلت سياستها منذ وفاة ماوتسي تونغ حيث اتبعت القيادة الجديدة سياسة تبتعد عن التطرف ومحاولة التمشي مع الظروف العالمية ، ولقد نتج عن هذه السياسة تفتح على العالم وإعطاء الأولوية للنمو والرفاهية . حقيقة أيضاً أن الصين منذ وفاة ماوتسي تونغ حاولت اتباع

سياسة خارجية تتسم بالاتزان والاعتراف بالمعادلات التي تتحكم في العلاقات الدولية . وبذا أصبحت السياسة الخارجية الصينية من أسس الاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا .

ورغم هذه الحقائق والتغير الكبير في سياسة الصين فإن العالم لم يكن يتوقع أن يحدث هذا التغيير الجذري في الناحية الأيديولوجية ، وأن تجد الصين من القدرة والشجاعة ما يدفعها إلى إعلان عدم صلاحية الأفكار الماركسية اللينينية لظروف العصر .

هل يعني ذلك أن الصين لا ترى أن تاريخ العالم هو تاريخ الصراع بين الطبقات ، أو أن حتمية انهيار النظام الرأسمالي قد أصبحت موضع شك ، وأن الحلم بانتصار الاشتراكية انتصاراً نهائياً على النظام الرأسمالي ، أصبح حلماً غير قابل للتطبيق على أرض الواقع ، ومادة للجدل النظري؟ . . وماذا حدث لدكتاتورية البروليتاريا والملكية العامة لوسائل الإنتاج؟ هل آن الأوان للاعتراف بالحافز الشخصي في إطار المصلحة الاجتماعية بأنه الحافز الرئيسي للتطور؟ وهل نتوقع من الصين بأراضيها الشاسعة وشعبها الكبير ، وموقعها الاستراتيجي ، وحكمتها التاريخية ومنطق حكماء الصين ، بأن تأتي بالخطوة التالية بجرأة وشجاعة للدعوة للديمقراطية وتقديس الحرية ، والمشاركة مع الأسرة الدولية في محاربة الدكتاتورية ، والدفاع عن حقوق الإنسان؟ . .

لو تحركت الصين في هذا الاتجاه لكان ذلك أكبر نصرٍ للإنسانية ،

ولتغيرت خريطة العالم بحيث تصبح الدكتاتوريات أقلية ، مصيرها الزوال . إن الخبر القادم من الصين يطرح أمامنا عديداً من الأسئلة ولابد من مرور وقت لنتبين ملامح الأفكار الجديدة التي تطرحها الصين ، ومقدار الصدق في هذا الطرح ، لأن الموقف الصيني الجديد ، سوف يؤدي إلى تغير في موازين القوى الاستراتيجية في العالم ، إذاً أخذنا بعين الاعتبار الحجم الهائل ، البشري والاقتصادي والاستراتيجي ، الذي تمثله الصين الشعبية . .

* * *

مصر.. وكامب ديفيد

أما الخبر القادم من القاهرة في أعقاب زيارة الملك حسين الرسمية لمصر فيمثل خطوة إيجابية وهامة على طريق جمع الصف العربي والمواجهة الإيجابية لمسؤوليات المرحلة الحالية . لقد تضمن البيان المشترك المنبثق عن المفاوضات بين الملك حسين والرئيس مبارك اعتراف مصر بأن المرحلة القادمة والضرورية لحل مشكلة الشرق الأوسط تتمثل في مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة ، تشترك فيه جميع أطراف النزاع بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة إلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي . .

كذلك أكدت مصر مرة أخرى وبصراحة ، اعترافها بأن منظمة التحرير الفلسطينية ، هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . وإنه ليس من حق أي دولة ، بما في ذلك الأردن أو مصر أو سوريا أو أي دولة عربية أخرى ، التفاوض بالنيابة عن الشعب الفلسطيني . إن القراءة السليمة للبيان المشترك تبرز بكل وضوح بأن مصر قد أصبحت على أتم استعداد لدفن كامب ديفيد إلى الأبد ، فالإطار الصحيح هو المؤتمر الدولي وليس المفاوضات المباشرة في إطار كامب ديفيد ، والمفاوض الوحيد عن الفلسطينيين هو المنظمة وليس اللجان المنبثقة عن كامب ديفيد والمتعلقة بالضفة الغربية . والمطلب هو حق الفلسطينيين في تقرير المصير وليس الكلام المطاط وشعارات الحكم الذاتي أو الإدارة الذاتية وفقاً لتفسيرات كامب ديفيد . إن نتائج

المفاوضات الأردنية - المصرية تبرز حقيقة هامة هي أن استعداد مصر السيكولوجي والسياسي للعودة للصف العربي ، ولكن الأسلوب المطلوب هو أسلوب الإقناع في نطاق العائلة . . وليس أسلوب العزل والمقاطعة ، فالاعتراف بمصر من جانب الأردن وعودة العلاقات هي المناخ لكي تتخذ مصر خطوة إيجابية نحو الابتعاد عن دائرة كامب ديفيد والاتجاه نحو الخط العربي . .

الخبر الذي ننتظره هو أن تعلن مصر رسمياً وليس ضمنياً أن كامب ديفيد أصبح في عداد الأموات . . وأن هذا الإطار لم يعد صالحاً لمواجهة ظروف المنطقة الحالية ، وضمان سلام دائم وعادل . . غير أن مصر التي أظهرت استعدادها ضمنياً لاتخاذ هذا الموقف تنتظر الأسرة العربية لترحيبها بعودة مصر وبداية صفحة جديدة في تاريخ العلاقات العربية التي قد تكون بداية الحل . إن التردد في هذا القرار من كلا الطرفين قد يكلف الأمة العربية ثمناً غالياً . .

وحجة الانتظار حتى يتحقق الإجماع العربي حجة لا تتسم بالواقعية ، فظروف بعض الدول العربية ، وهي أقلية ، ظروف خاصة قد تجعل من الصعب في الوقت الحالي ، تحقيق رغبة الأغلبية ، ولكن هذه مواقف وقتية واعتراضات ستتلاشى مع ظهور نتائج إيجابية لعودة مصر للصف العربي . . وكم نحن بحاجة لعودة مصر . .

* * *

الفهرس

الموضوع	الصفحة
- كلمة أولى	٧
- **الاستراتيجية الجديدة للنظام السياسي العالمي**	
١ - نظرة تاريخية	٩
٢ - بنود جدول أعمال مؤتمر بوش - غورباتشوف	١٥
٣ - الاستقطاب وجو المنافسة	٢١
٤ - المرحلة الانتقالية	٢٩
٥ - الانسحاب الداخلي المنظم	٣٦
٦ - الانسحاب الخارجي المنظم	٤٣
٧ - وأخيراً تحرك الغرب . . ولكن !	٤٩
٨ - المشاركة في حلف الأطلنطي	٥٤
- الأمة العربية على مشارف قمة عربية جديدة	٥٩
- **الطوفان الصهيوني يتقدم . . فأين السدود؟**	
- الطوفان الصهيوني يتقدم . . فأين السدود؟(١)	٦٥
- الطوفان الصهيوني يتقدم . . فأين السدود؟(٢)	٦٩
- أهمية أمن باب المندب	٧٥
- توازن الرعب أو نزع السلاح النووي والتوازن الإقليمي	٧٩
- استراتيجية جديدة قائمة على الاستقرار غير المتوازن	٨٥
- لقاء القمة بين التدمير وصوت الضمير	٩٣

- قمة الجبارين وقضية الشرق الأوسط ١٠٥
- **شهر أكتوبر شهر الانتصارات أم شهر التحدي الكبير؟**
  ١ - شهر أكتوبر شهر الانتصارات أم شهر التحدي الكبير؟ ١١٤
  ٢ - شهر أكتوبر شهر الانتصارات أم شهر التحدي الكبير؟ ١٢١
  ٣ - النوايا الإسرائيلية والاستراتيجية الأمريكية ١٣١
  ٤ - مواجهة التحدي الكبير توازن الرعب والدمار المتبادل ١٤٢
  ٥ - المواجهة . . الانتفاضة هي أداة الحل ١٥٥
- الصين والماركسية ١٦٥
- مصر وكامب ديفيد ١٦٨
- الفهرس ١٧٠

دار سعاد الصباح